الكراســـــة الثالثـــة
الكتـاب فـى الإتحـاد السوفيتـى

معلومات عامة عن الاتحاد السوفيتى

المساحة الكلية : حوالى ٢٢,٤٠٢,٢٠٠ مليون كم٢ (١٣ نسمة كم٢) .

عدد السكان : ٢٨٣,١٠٠,٠٠٠ نسمة (تقديرات ١٩٨٧) .

العاصمة : موسكو وعدد قاطنيها يدور حول ثمانية ملايين نسمة .

وأهم المدن بخلاف العاصمة هى لينجراد ، كييف ، طشقند ، باركو ، خاركوف ، جوركى ، نوفوسبرسك ، كويبشيف، سفيردولفسك ويتألف الإتحاد من خمسة عشر ولاية أو جمهورية هى : روسيا – اوكرانيا – بايلو روسيا – اوزبكستان – كازاخستان – جورجيا – اذربيجان – لتوانيا – مولدافيا – لاتافيا – قرغيز – طاجاكستان – ارمينيا – تركستان – استونيا – ونظام الحكم اشتراكى ومنصوص عليه فى دستور ١٩٣٦ . وليست هناك لغة قومية للإتحاد السوفيتى وطبقا للدستور فإن كل القوانين التى يصدرها مجلس السوفيت الأعلى تنشر بكافة لغات الجمهوريات السوفيتية ، كما أن التعليم يكون باللغة المحلية لكل جمهورية . ومع ذلك فإن اللغة الروسية هى أوسع اللغات السوفيتية انتشاراً فى الإتحاد . أما اللغات الأجنبية الأكثر انتشاراً فى الاتحاد السوفيتى فهى على التوالى : الانجليزية – الألمانية – الفرنسية . ونظام المقاييس والموازين السائد فى الاتحاد فهو النظام المترى . والعملة المستعملة هى الروبل (الروبل = ١٠٠ كوبك) . والتعليم هناك إجبارى لمدة ثمان سنوات تعليمية وثمة مشروعات لتعديلها لتصير عشر سنوات تعليمية . وتنعدم الأمية تقريباً فى الإتحاد السوفيتى وذلك بفضل الشعار الذى رفع منذ قيام الثورة سنة ١٩١٧ ألا وهو « العدو رقم ١ » والذى بمقتضاه قضى على الأمية تماماً فى خلال نصف قرن تقريباً . ومعدل استهلاك الورق عموما هو $\frac{1}{2}$ه كجم لكل فرد ، أما بالنسبة لورق الجرائد فيدور حول ٤,٣ كجم لكل فرد .

تاريخ النشر فى الإتحاد السوفيتى

يتضمن كتاب (حياة آباء دير بيخيرا فى كييف) المنسوخ سنة ١١١٢ م أول إشارة مكتوبة إلى تجارة الكتب فى روسيا القديمة ومن هذه الإشارات نستنبط أساليب صناعة الكتاب فى روسيا القديمة وأسعارها وتجارتها وأيضا أسماء الباعة والمشترين ؛ كذلك تتضمن التمليكات الموجودة على كثير من المخطوطات الروسية قدرا هاما من المعلومات عن هذه الصناعة . ومن المؤكد أن عدد النسخ المنشورة من المخطوط الواحد قد تزايدت تدريجيا بعد أن أصبحت موسكو عاصمة للروس فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وبعد دخول الطباعة إلى موسكو سنة ١٥٦٤ م ، أنشئت إدارة خاصة بالطباعة عرفت بمكتب الطبع الحكومى ، وكان الهدف الأول من هذا المكتب تنظيم عملية بيع الكتب المطبوعة وتثبيت الأسعار . وفى القرن السابع عشر كان لدار الطبع تسار **Tsar's Printing House** متجران لبيع الكتب ومستودع مركزى ، تمد المصالح الحكومية والأديرة بالمطبوعات . وفى ذلك الوقت كانت الكتب المطبوعة غالية الثمن ، وقصد بها أساساً خدمة الكنيسة مما دعا الناس إلى الاستمرار فى الإعتماد على الخطاطة لسد حاجتهم إلى الكتب .

وفى القرن الثامن عشر تطورت صناعة النشر تحت تأثير الإصلاح الثقافى الذى قام به بطرس الأكبر ، فقد انتشر إنشاء المطابع الأهلية فى سان بطرسبرج اعتباراً من سنة ١٧١٤ ، وصحبت إنشاءها إفتتاح متاجر للكتب بها . كذلك كان لقيام أكاديمية العلوم أثره المباشر فى قيام (غرفة الكتاب) لبيع مطبوعات هذه الأكاديمية سنة ١٧٢٨ . وكانت هذه الغرفة هى أول منشأة تحتفظ بسجل للكتب المباعة وتبيع الكتب بواسطة البريد كما تبيعها على أساس العمولة أيضاً .

ويشدنا تاريخ النشر السوفيتى إلى ن.أ. نوفيكوف (١٧٤٤ - ١٨١٨) أول من نظم صناعة النشر الروسية على أسس إقتصادية وفكرية . وبسبب تأثيره أنشىء أكثر من أربعين متجر كتب أهلية ، وتوسعت عملية نشر الكتب وأقيمت ورش التجليد ودرب الرجال على بيع الكتب .

وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر سارت صناعة النشر على أساليب قديمة رغم

بروز بعض الناشرين التقدميين الذين خرجوا على هذه الأساليب العتيقة يذكر التاريخ منهم أ. سلينين (١٧٨٩ - ١٨٣٩) ، أ . ف . سميردين (١٧٩٤ - ١٨٥٧) .

هذا ولقد تأثرت حركة النشر الروسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأفكار الحركات الثورية التى وجدت فى ذلك الوقت فأقيمت دور النشر ومتاجر الكتب التى تروج لهذه الأفكار الثورية وتدعو للديمقراطية والتنوير الشعبى . وفى نفس الوقت قامت دور نشر رأسمالية ضخمة وتنافست فيما بينها منافسة ضارية من أجل احتلال سوق الكتاب . ففى تلك الفترة قامت دار نشر ضخمة أ .د . سايتن (١٨٥١ - ١٩٣١)، وقد بدأت بنشر الطبعات الشعبية الملونة ثم أصبحت بعد ذلك إحدى دور النشر والطبع والتوزيع العالمية وفى سنة ١٩١٣ نشرت هذه الدار وحدها ثلث إنتاج روسيا من الكتب .

وفى سنة ١٩١٣ هذه كان فى روسيا ٣٥٠٨ تاجر تجزئة وجملة بسيطة استقر أكثر من نصفهم فى المدن الكبرى وقد بقيت سيبريا ، آسيا الوسطى ، والشرق الأقصى خارج مركز الكتاب .

ولقد حاول المؤتمران الأول والثانى للناشرين وتجار الكتب الروس (١٩٠٩ ، ١٩١١ على التوالى) العمل على استقرار سوق الكتاب الروسى وذلك بتثبيت الخصم ووضع صيغة عقود مكتوبة للتعامل ، وتوحيد شبكة متاجر الجملة .

ومنذ بدأت الدولة تحمل فى الثورة ، أخذ المفكرون الأحرار منذ سنة ١٨٧٢ فى إقامة متاجر الكتب بين الفلاحين ، واعتباراً من ١٩١٤ أخذت الجمعيات الاستهلاكية فى الإتجار بالكتب مع السلع الأخرى .

وكانت القرارات الأولى للحكومة السوفيتية (١٩١٧) قد جعلت المطابع الرئيسية ودور النشر والتوزيع ملكا للشعب ، وقامت أول مؤسسة سوفيتية للنشر بتوزيع المطبوعات بالمجان على العمال والفلاحين وجنود الجيش الأحمر سنة ١٩١٨ .

وبعد الحرب الأهلية وقع لينين قرارات تنظيم صناعة النشر (١٩٢١) حيث أعطيت (جوسيزدات) - أكبر دار نشر سوفيتية - جهاز توزيع ضخم (تورجسيكتور) سنة ١٩٢٢ . وخولت كافة الصلاحيات فى إدارة وتطوير حركة النشر فى الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص .

ومع التوسع الدائم والتطوير المستمر فى حركة النشر الحكومية السوفيتية : دور النشر الحكومية ، المشروعات المشتركة ، التعاونيات ، ومع تحسن مستوى الأداء فيها كلما انكمش القطاع الخاص فى النشر وضيق عليه الخناق للخروج من سوق الكتاب تماما .

وباقامة (اتحاد ناشرى الدولة) سنة ١٩٣٠ وبعده (اتحاد تسويق الكتب) سنة ١٩٣٤ غدا هناك نظام واحد فى صناعة النشر السوفيتية . وأصبح الاتحاد السوفيتى مغطى بشبكة من متاجر الكتب فقد أقيمت هذه المتاجر فى المناطق حديثة الإنشاء التى أسست فى ظل الخطط الخمسية ، وأقيمت فى المزارع الجماعية التى تضمنت فى ذلك الوقت سلسلة من نقاط التوزيع تدار تحت سيطرة الأقسام السياسية التى تدير محطات الآلات الزراعية والجرارات ، وقدمت للعمال والفلاحين تسهيلات خاصة لشراء الكتب .

وخلال الحرب الوطنية الكبرى (١٩٤١ - ١٩٤٥) كما يسميها السوفيت نظمت صناعة النشر عملية إمداد الجيش والبحرية بالكتب والدوريات ، كما قامت بتوصيل المطبوعات إلى الفدائيين خلف صفوف العدو . وبذل العاملون فى صناعة النشر جهودهم المخلصة فى صمت وبإيثار مطلق مع الشعب السوفيتى كله لتعويض ما خربته الحرب ولتطوير صناعة الكتاب فى الاتحاد السوفيتى وخاصة فى المناطق التى دمرها الغزاة والمناطق التى جرى التخطيط لتصنيعها .

وعقب الحرب أعيد بناء صناعة النشر من جديد حتى تواكب البناء الإشتراكى الكامل فى الإتحاد السوفيتى فترك اتحاد تسويق الكتب مكانه لترثه (إدارة تجارة الكتب) التابعة مباشرة لمجلس وزراء الإتحاد السوفيتى وذلك فى سنة ١٩٤٩ . وقد أنشأت هذه الإدارة إدارات محلية ومكاتب لبيع الكتب فى جميع أنحاء الإتحاد وعلى كافة المستويات الإدارية المحلية والإقليمية والجمهورية . ولقد اكتملت عملية إعادة تنظيم صناعة النشر فى الإتحاد السوفيتى بتأسيس (إتحاد تجارة الكتب لعموم الدولة) سنة ١٩٥٨ وتشرف عليه الآن لجنة النشر والصحافة التابعة لمجلس الوزراء مباشرة . كما أنيطت عملية توزيع الكتب فى المناطق الريفية باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

ولقد انعكس التطور الإقتصادى والفكرى السريع فى الاتحاد السوفيتى فى فترة ما بعد الحرب على صناعة النشر وتجارة الكتب والجدول التالى الخاص بحجم متاجر الكتب وحجم المبيعات يكشف عن جانب من ذلك :

السنة	عدد المتاجر	حجم المبيعات بالروبل
١٩٥٢	٦١٨٣	١٨٣ مليون روبل
١٩٥٩	٨٥٣٨	٣٥٩ مليون روبل
١٩٦٨	١٣٩٨٦	٥٠٨ مليون روبل

هذا ولقد مر بناء وأسلوب وشكل تجارة الكتب فى الإتحاد السوفيتى بتغيرات نوعية جذرية ، فقد أعيد بناء متاجر الكتب كما أعيد تجهيزها لتواكب متطلبات التسويق الحديث للكتب فإلى جانب إقامة متاجر الكتب العملاقة الشاملة جرى توسيع نطاق شبكة المتاجر الصغيرة المتخصصة ، ولم يعد بيع الكتب قاصرا على المحلات فقط بل إن ثلث مبيعات الكتب الآن يتم من خلال « الباعة السريحة » ، السيارات المتنقلة ، خدمات البيع بالبريد ... الخ ولقد افتتح أكبر متجر جملة مركزى فى كل أوربا فى الإتحاد السوفيتى سنة ١٩٦٢ .

وتساهم مجلة (تجارة الكتب) التى أخذت تصدر منذ سنة ١٩٤٨ فى تبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع داخل الإتحاد السوفيتى . وهناك كما سنرى فيما بعد دراسات فى المرحلة الثانوية والعالية فى النشر (٢٠ مدرسة ثانوية و٤ معاهد عالية) ، كما تجرى بين الحين والحين بحوث عميقة وواسعة فى مجال النشر السوفيتى .

ولعل العامل الهام فى صناعة النشر هو خلق الوعى لدى الجموع للمساهمة فى تسويق الكتب وهو ما بدأه العمال الشبان فى لينجراد سنة ١٩٥٩ داخل المصانع ، كما أنشئت محلات بيع الكتب التى تعتمد على المتطوعين فى جميع أنحاء الدولة منذ سنة ١٩٦٠ .

وفى سنة ١٩٦٠ اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى قراراً خاصاً باعتبار صناعة النشر مظهراً هاما من مظاهر التعليم الشيوعى للشعب العامل ، وبالإضافة إلى وثائق أخرى للحزب والحكومة أصبح هذا القرار برنامجاً لتطوير صناعة الكتاب السوفيتى فى مرحلة بناء المجتمع الشيوعى .

الإتجاهات العددية والنوعية للكتاب السوفيتى

الإتحاد السوفيتى هو الدولة الأولى بالعالم فى إنتاج الكتب وإن كان بعض السنوات القليلة يتبادل تلك الأولوية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما سنرى بعد عند معالجة الكتاب فى الولايات المتحدة . وقد بدأ هذا الإنتاج مع مطلع النصف الثانى من القرن

العشرين بما يزيد عن أربعين ألف عنوان قفزت فى سنة ١٩٥٥ إلى ٥٤٧٣٢ عنوانا وفى سنة ١٩٥٦ إلى ٥٩٥٤٠ عنوانا . وفى نهاية الستينات قفز عدد الكتب المنتجة إلى أكثر من ٧٥٠٠٠ عنوان بعدد من النسخ يصل إلى ١٣٠٠ مليون نسخة بمعدل يومى من النسخ ٣,٦٥٥,٠٠٠ نسخة .

أما إنتاج الإتحاد السوفيتى من الكتب فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات فقد اجتاز حاجز التسعين ألف عنوان ففى سنة ١٩٧٧ بلغ الإنتاج الكلى للإتحاد من العناوين ٩٦١٥٥ كتابا وفى سنة ١٩٧٨ وصل الإنتاج إلى ٩٤٥٩٤ وفى سنة ١٩٧٩ بلغ ٩٢٣٩٨ كتابا . وفى سنة ١٩٨٧ بلغ عدد الكتب ٩٣٧٤٦ عنوانا . أما عدد النسخ فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات فقد قفز إلى نحو مليارين من النسخ (١,٩٣٣,٨٣٣,٠٠٠) .

ومن الجدير بالذكر أن الكتب الجديدة التى تنشر لأول مرة فى الاتحاد السوفيتى تمثل ٩٠٪ من العناوين و٦٠٪ من النسخ . كذلك فإن ٧٠٪ من هذه الكتب و٩٠٪ من النسخ مسعرة وتباع أى معدة للتداول الجماهيرى .

وعلى الجانب الآخر من الصورة يرى الخبراء أن الكتب واسعة الانتشار فى هذا الإنتاج لا تزيد عن خمسين ألف عنوان بعدد من النسخ يصل إلى مليار ونصف المليار .

ومن الملامح المميزة للإنتاج الفكرى السوفيتى تعدد القوميات واللغات الصادر عنها وبها وعلى سبيل المثال فإن كتب أوائل الثمانينات جاءت فى نحو سبعين لغة من لغات الإتحاد بالإضافة إلى ما يزيد عن ٤٠ لغة أجنبية . وبسبب استقرار سياسة النشر فى الإتحاد السوفيتى فإن غالبية الكتب الآن تتخطى فى حجمها عشرة ملازم وتتعدى عشرين ألف نسخة فى الطبعة الواحدة .

ويدور عدد الكتب المدرسية فى هذا الإنتاج السوفيتى طبقا لآخر الإحصائيات حول تسعة آلاف عنوان (١٠٪ من مجموع الإنتاج على خلاف الإتجاه العالمى) وعدد نسخ الكتب المدرسية يدور حول ٤٠٠ مليون نسخة (٢٠٪ من حجم النسخ الصادرة فى الإتحاد) .

ويقترب عدد كتب الأطفال فى الإتحاد من أربعة آلاف عنوان (٣٨٤٧ عنوان فى آخر الاحصائيات) بعدد من النسخ يقترب من ٥٥٦ مليون نسخة (على وجه الدقة ٥٥٥,٩٩٩,٠٠٠ نسخة) .

ومن هنا فإن كتب الكبار أو كتب الثقافة العامة فى الإتحاد السوفيتى تدور حول ٨٠ ألف عنوان بعدد من النسخ يربو قليلا عن مليار نسخة أى أن كتب الكبار فى الإنتاج الفكرى السوفيتى تمثل نسبة ٨٦٪ من هذا الإنتاج .

والمتأمل فى الكتاب السوفيتى عن قرب يجد أن سياسة النشر فى الإتحاد تميز بين أنماط مختلفة منه طبقا للموضوع أو نوع القراء الموجه لهم الكتاب أو أسلوب الإنتاج . وسوف نتوقف هنا عند بعض هذه الأنماط باعتبارها من الاتجاهات النوعية الهامة ، وهى :

١ - كتب « المعاملة الخاصة » .
٢ - القصـــص .
٣ - الكتب السياسية والاجتماعية .
٤ - الكتب الدراسية .
٥ - الكتب العلمية والتكنولوجية .
٦ - كتب الأطفال .
٧ - كتب للمكتبات .
٨ - مطبوعات الهيئات (غير دور النشر التجارية) .

ويجب التنويه بداية أنها أهم الأنماط فقط وليست كلها أوجلها .

١ - كتب « المعاملة الخاصة »

هناك بعض المطبوعات التى تلقى معاملة خاصة فى مرحلة ما من مراحل إنتاجها سواء عند التخطيط أو الطبع . ففى الخطة طويلة الأجل يجرى التركيز على نوع معين من المطبوعات ، ويأتى هذا التركيز على شكل تعليمات عامة فى الخطة الخمسية الوطنية على نحو ما حدث من توجيهات فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب فى الخطة الخمسية التاسعة عندما يجرى التأكيد على ضرورة تحسين وضع الكتب المدرسية ، كتب الأطفال ، وبعض فئات كتب العلوم والتكنولوجيا . ومؤخرا بدأت لجنة النشر فى ممارسة نوع من الضغوط على الناشرين فى تحديد نسب المطبوعات داخل كل فئة من إنتاج الدار بسبب دواعى الإقتصاد فى استعمال الورق . وفى الخطة الخمسية العاشرة طلبت اللجنة إعادة توزيع مخصصات الورق لزيادة إنتاج القصص وكتب الأطفال

(ليصبح مجموع ما يطبع منها مائة مليون ملزمة) وكتب الطب (٢٥٠ – ٣٠٠ مليون ملزمة) والكتب باللغات غير السوفيتية (٥٠ مليون ملزمة) وقد طلب إلى ثمانية دور نشر مركزية بتضمين هذه الأنواع الأربعة من الكتب فى خططها النشرية .

وفى حالة القصص أمكن تحقيق زيادة قدرها ٩,٩ مليون نسخة عن طريق تلك الدور المركزية فى سنة ١٩٧٦ وذلك على حساب الفئات الأخرى من الكتب ، إذ هبط إنتاج الكتب السياسية والاجتماعية فى نفس السنة بحوالى ٥٪ وفى السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ بنفس القدر . ويبدو أنه بعد هذه التوجيهات تشبع السوق بالإنتاج الفكرى فى تلك المجالات فقد أشار أحد نواب رئيس لجنة النشر فى المؤتمر السادس للإتحاد العام للكتاب السوفيت إلى أن ٧٠٪ من الورق المستهلك فى صناعة الكتب يذهب للقصص وكتب الأطفال والكتب الدراسية وأن اللجنة لن تسمح بأكثر من هذا الحد ، وسوف تحافظ على الـ ٣٠٪ المخصصة لسائر المجالات دون تآكل .

كذلك فإن تمييز كتب « المعاملة الخاصة » هذه يتضح فى طرق المعاملة المالية لعوائد المؤلفين وطرق حساب سعر البيع للجمهور ، وعلى الرغم من أن التمييز هنا ينصب على الموضوع ونوعية القارىء فإن الناشر يستطيع التحرك مع المؤلف بين طرفى الحد الأدنى والحد الأعلى فى عوائد المؤلفين بينما لا يستطيع مثل هذا التحرك فى تحديد سعر البيع للجمهور . والسبب فى ذلك هو رغبة الدولة فى خلق الحافز لدى المؤلفين للإبداع والتجديد والابتكار ، وإعطاء الناشر الفرصة لتحقيق نشر الأعمال الراقية . أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الناشر والقارىء فإن الحزب والحكومة يريان عدم ترك القارىء تحت رحمة الناشر فى تحديد السعر .

وعلى مستوى دار النشر الواحدة تعطى التعليمات الفرصة للناشر فى التمييز فى المعاملة بين المطبوعات ففى عمليات التحرير يحظى نوع معين من المطبوعات بنوع معين من المحررين وكذلك الحال بالنسبة لتصحيح البروفات فى المرة الأولى والثانية والثالثة وعلى سبيل المثال فإن كتب الماركسية – اللينية ومطبوعات الحزب والقادة لابد من مراجعتها بعد كل ٥٠,٠٠٠ نسخة كإجراء احتياطى ؛ رغم اتخاذ كل العناية والرعاية فى مراجعة التجارب وعمليات التحرير .

٢ – القصص (بمعناها الواسع)

كما هو الحال فى كل الدول تعتبر القصص أوسع مجالات الإنتاج الفكرى اجتذاباً

للقراء والنسبة المئوية لكتب القصص بما فى ذلك قصص الأطفال بين مجموع الكتب فى الإتحاد السوفيتى سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من ١٠ - ١٢ ٪ فى فترة (١٩٢٨ - ١٩٤٠) إلى ٣٠ - ٣٣٪ فى الفترة بين ١٩٥٦ - ١٩٧٠ ثم إلى ٣٨,٩٪ فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ومع هذا فقد أشارت التقارير إلى أن تجارة الكتب لم تستطع تلبية سوى ١٦,٨٪ فقط من احتياجات الجماهير نحو هذا النوع من الكتب .

وقد أشارت لجنة الدولة للنشر فى تعليقها على الخطة العامة لسنة ١٩٧٤ إلى أن نسبة القصص إلى سائر الموضوعات منخفضة بطريقة غير مرضية خاصة إذا قورنت بالإنتاج الفكرى الأجنبى والكلاسيكيات الروسية (كان هناك فقط ١١٤ عنوانا لمؤلفين روس من قبل الثورة بين ٤١٤٢ فى الخطة) . ولقد طلب إلى إدارات لجنة النشر أن تقدم مقترحاتها لزيادة الإنتاج فى مجال القصص . وفى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ خصصت لجنة الدولة للنشر كل الزيادة فى كميات الورق لرفع نسبة القصص فى الإنتاج الفكرى ، وأصدرت على ورق جرائد عدداً صغيراً من الكتب الشعبية فى طبعات كبيرة وصلت إلى أربعين مليون نسخة فى سنة ١٩٧٨ .

ومن الثابت فى سنة ١٩٧٢ أن أكثر من نصف دور النشر فى الإتحاد السوفيتى كان ينشر على الأقل بعض القصص لأن كثيراً من دور النشر المحلية كان يعتمد فى تحقيق الربح على إعادة نشر أمهات الكتب القصصية مما أغرق السوق بمؤلفات بعض مشاهير الكتاب . وعلى الجانب الآخر كثيراً ما وقع تكرار غير مرغوب فيه لكتاب معاصرين ، فقد كشفت عمليات التنسيق التى قامت بها لجنة النشر سنة ١٩٧٦ عن ٢٥٣ عملا قصصيا لمائة وتسعة مؤلفين سوفيت معاصرين تكرر إدارجها فى خطط للناشر فى دارين أو أكثر فى وقت واحد .

٣ - الكتب السياسية والإجتماعية

تلقى الكتب السياسية والإجتماعية اهتماما كبيرا - وخاصة تلك التى توجه إلى جموع الشعب السوفيتى - من جانب صانعى سياسة النشر فى الإتحاد . وقد أصدرت لجنة النشر فى سنة ١٩٦٧ قراراً يدعو إلى دفع عوائد عالية للمؤلفين المجددين فى الكتيبات السياسية وعوائد منخفضة للكتب ذات الحجم الضخم . ومن جهة ثانية دعا الحزب

لجانه إلى تشديد رقابتها على دور نشر تلك الكتب السياسية والإجتماعية ، ودعمها بالموظفين إذا كان ذلك ضرورياً » .

والعمل فى هذا النوع من الكتب يجعل دور النشر قريبة تماماً من الحملات الرسمية والإحتفالات والمناسبات إذ تخطر دور النشر سلفاً بهذه المناسبات وتلك الحملات والتى يجب إعطاؤها أهمية خاصة فى خطط النشر . ولكن لما كانت هناك كتب تصدر فى هذه المناسبات بناء على مبادرة من الإدارة العليا فى دار النشر فإن هذه الكتب غالبا ما تفحص فحصاً جيدا من قبل الحزب والحكومة سواء بالنسبة لمحتوياتها أو شكلها الخارجى ، إذ أنه من بين الـ ٥٠٠ كتاب الأساسية التى نشرت للقارىء السوفيتى بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الاتحاد السوفيتى تعرضت بعض الكتب التى صدرت فى جورجيا وأرمينيا لنقد عنيف لأن معلوماتها صدمت الشعور الوطنى بظواهر تاريخية خاطئة وتعرضها لشخصيات وطنية تعرضا غير لائق . وعلى الرغم من أن الخطط السنوية يتوافر على إعدادها إدارات النشر على مستوى الإتحاد والجمهوريات فى الكتب السياسية والإجتماعية بصفة عامة إلا أن هناك أيضاً خططاً خاصة بالحملات الوطنية والمناسبات وغيرها . وجميعها تشترك فى خاصية استقاء عناصرها من واقع القوائم التى تعدها دور النشر نفسها . وتحتفظ لجنة النشر لنفسها بالحق فى تقليل تكرار المعالجة والضغط على ناشر معين بتقوية إنتاجه فى موضوع بالذات .

والكتب التى تنشر لتساعد فى الحملات الوطنية تؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية النشر على الأقل من الناحية العددية الاحصائية ، وعلى سبيل المثال فإن الحملات التى نفذت لتحسين التعليم الاقتصادى للعمال صاحبها حوالى مائة كتاب سنة ١٩٧٢ وأكثر من ١٥٠ كتابا فى سنة ١٩٧٣ وبلغ مجموع النسخ المطبوعة فى السنتين المذكورتين ١٥ مليون نسخة . والحملات التى نظمت لتوعية الجموع بالنظام القانونى والتشريعى فى الدولة صاحبها نشر ٥٨٥ كتابا فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ من بينها ٢٠٠ كتيبا جماهيرياً . وفى الذكرى الثلاثين لانتصار الإتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية نشر ما يقرب من ستمائة كتاب عن الحرب فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، وبلغ عدد النسخ التى نشرت قرابة ٦٠٠ مليون نسخة .

وعادة ما تقوم إدارات النشر - بالاتفاق مع الحزب أو ربما بايعاز منه - بنقد نوعيات الكتب السياسية والاجتماعية التى تنشر على فترات غير منتظمة . وعلى سبيل

المثال فقد وجه مجلس لجنة الدولة للنشر سنة ١٩٧٣ النقد للكتب التي نشرت عن العقائد الدينية ، كما أنه فى سنة ١٩٧٤ أمر المجلس بإعداد خطة طويلة الأجل لتحسين الكتب التى تنشر عن الاشتراكية العلمية .

وتشير التقارير إلى أن دور النشر المتخصصة فى كتب السياسة تحظى باهتمام أكبر من غيرها من جانب السلطات المعنية أو من جانب إدارة الدار الداخلية نفسها وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى ينشر فيها والمؤلفين الذين يكتبون لها . وعلى سبيل المثال فإن الأصول التى تصل إلى دار بولتزدات يتوفر على قراءتها إثنان من كبار المحررين وذلك لاستبعاد أية معلومات أو وجهات نظر غير مرغوب فيها من البداية ، كما ترسل بعد ذلك إلى واحد أو أكثر من الفاحصين الثقاة من خارج الدار . والأصول الهامة أو المثيرة لوجهات النظر يقرؤها مجموعة من المحررين المحنكين فى مكتب التحرير الرئيسى بل إن بعضها يقرؤ فى اجتماع عام لموظفى الدار . والأصول التى تعتمد على مادة علمية مستقاة من الحزب أو منظماته لابد وأن تراجع مع المنظمات الحزبية المعنية قبل إرسالها إلى المطبعة .

والطلبات التى ترد بشأن الكتب السياسية والاجتماعية من متاجر الكتب طلبات ضخمة فى الواقع فقد بلغت الطلبات ما قيمته ١١٨ مليون روبل من واقع خطط الناشرين لسنة ١٩٧٥ ، ويلاحظ أن أنواعا معينة من المطبوعات التى يقصد بها أن توزع على نطاق جماهيرى (كتيبات سياسية ، بيانات الحزب والحكومة) لا يراعى عند تحديد حجم طبعاتها الطلبات التى ترد مقدما ولكنها تنشر بأعداد كافية من النسخ لسد احتياجات الجماهير ، ولعل هذا يفسر النسبة العالية من النسخ التى لاتباع من الكتب السياسية والاجتماعية بالذات ففى سنة ١٩٧٤ بلغت هذه النسبة ٣,٦٪ فى كتب الإقتصاد السياسى ، ٣,٢٪ فى كتب الشيوعية العلمية بالمقارنة بحوالى ١,٤٪ نسبة الرصيد الراكد ككل . ويؤكد هذا الاتجاه عينة أخذت من ٢١٠ متجر كتب فى جمهورية روسيا فى مايو سنة ١٩٧٤ حيث كشفت العينة عن أن نسبة كبيرة من الكتب فى السياسة والاجتماع لم تصرف بسبب زيادة عدد النسخ المسلمة للمتاجر عن الطلبات التى قدمتها .

ولقد كان من المتوقع أن تحول دور النشر السوفيتية إلى نظام التخطيط الجديد والحوافز سوف يسفر عن تخفيض إنتاج الكتب السياسية والإجتماعية طالما أنها أقل ربحية

من أنواع أخرى من الكتب ، ولكن كل الكتابات الحديثة (أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) أكدت على العكس حيث زاد إنتاج هذا النوع من المطبوعات عن الأنواع الأخرى بعد التحول إلى النظام الجديد فقد زاد إنتاج كتب الماركسية – اللينية ثلاث مرات فى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٨٢ .

٤ – الكتب الدراسية

المقصود بالكتب الدراسية هنا الكتب التى تستخدم لتلاميذ المدارس فى كافة مراحل التعليم سواء ككتب أساسية أو قراءات تكميلية وهى كما رأينا قبلا تمثل نحو ١٠٪ من الإنتاج الفكرى السوفيتى و٢٠٪ من مجموع النسخ التى تصدر هناك وتستهلك نحو ٣٥٪ من كمية الورق التى تستهلكها صناعة الكتاب السوفيتى طبقا لآخر الأرقام . وإذا كانت تلك هى الأرقام على المستوى الوطنى كله فإن هذه النسب قد ترتفع فى بعض الجمهوريات وعلى سبيل المثال فقد استهلكت الكتب الدراسية فى نفس السنة فى كازاخستان ٥٠ ٪ من الورق المخصص للكتب وفى أوزبكستان استهلكت ٧٠٪ من الورق .

وهذه الأرقام فى الواقع إنما تعكس الإهتمام البالغ بالكتب الدراسية ونشرها بكميات كافية من النسخ لمواجهة احتياجات التلاميذ والطلاب . ومن المؤكد أن عدد التلاميذ فى كل سنة دراسية يعد مؤشراً محدداً لعدد النسخ التى تطبع على الرغم من شكوى الناشرين من أن السلطات التعليمية تفاجئهم بعد وضع الخطة بتعديلات مطلوب إدخالها عليها .

وعند التخطيط لنشر الكتب المدرسية تقوم دور النشر بالتعاون الكامل والوثيق مع وزارات التعليم على مستوى الجمهوريات والمستوى الوطنى حيث يتم وضع الخطط لمدة خمس سنوات كاملة . وطبقا لهذه الخطط تقوم دور النشر بتكليف المؤلفين بوضع الكتب الدراسية طبقاً لمناهج معينة تحددها الوزارات وترصد لذلك المكافآت والحوافز التى قد تصل إلى خمسة آلاف روبل لخلق روح المنافسة والإجادة بين المؤلفين . وبعد أن يتقدم المؤلف بمخطوطته تأخذ دار النشر رأى اثنين من المحكمين الخارجيين على الأقل قبل إرسال الكتاب إلى وزارة التعليم للموافقة عليه للنشر ، وأحد هؤلاء المحكمين لابد وأن يكون ثقة فى موضوع الكتاب ، ويكتب عنه تقريراً ، كذلك لابد أن يكتب تقرير آخر عن الكتاب من جهة متخصصة مثل قسم أكاديمى فى كلية أو جامعة ، كما تأتى

الموافقة على المحكمين أيضا من قبل وزارة التعليم . وفى حالة الكتب الدراسية بالجامعة لابد من موافقة أعضاء هيئة التدريس بالقسم على المادة العلمية فى الكتاب . وتخضع الكتب الدراسية خاصة لكثير من عمليات التحرير فى دار النشر (كما هو الحال فى الكتب الجماهيرية السياسية وكتب العلوم الشعبية) أكثر مما نصادفه فى الكتب الأخرى .

وبعد إرسال الأصل إلى وزارة التعليم عن طريق دار النشر قد تلجأ الوزارة نفسها إلى مزيد من التحريات إذا كانت هنا خلافات فى الرأى بين المحكمين . وتعرض الكتاب الدراسى للنقد بعد نشره مباشرة قد يعنى سحب الموافقة عليه من قبل الوزارة ومعناه وقف تدريسه كما حدث بالنسبة لكتاب (الفكرة الجدلية لتطور علم الأحياء الحديث) لمؤلفه فيرمان والذى نشرته دار « فيسها ياشكولا » سنة ١٩٧٤ . ولايستطيع المؤلف على أية حال أن يتقاضى مستحقاته المالية إلا إذا وردت موافقة الوزارة على نشر الكتاب . ومن المعروف أن هذه المكافآت تمنح حتى لمن ألفوا الكتب الدراسية كجزء من عملهم بالتدريس . وتقدر هذه المكافآت على حجم الكتاب المتفق عليه فى العقد وليس على الحجم الذى آل إليه الكتاب بعد طبعه إذ كثيرا ما وجه النقد إلى تعمد تضخيم حجم الكتاب فى سبيل الحصول على مكافآت أكبر وهو ما حدا فى سنة ١٩٧٥ إلى تشكيل لجنة لتخفيض عدد صفحات الكتب وتثبيتها عند حدود معينة طبقاً لأنواع الكتب .

وفى الحقيقة أن إقتصاديات نشر الكتب الدراسية فى الإتحاد السوفيتى تتأثر تأثراً كبيراً بأسعار البيع المنخفضة للغاية وبأحجام الطبعات وإعادات الطبع ومدى الحاجة إلى تعديل المقرر جزئيا أو كليا وعلى سبيل المثال كان هناك ٨٤ كتابا مقررة على المرحلة التعليمية من السنة الأولى إلى السنة العاشرة جميعها بسعر ٢٨,١٨ روبل أى بمتوسط ٣٣ كوبك للكتاب الواحد . وأشارت التقارير إلى أن الكتب الدراسية فى جمهورية روسيا واوكرانيا واوزبكستان هى الوحيدة التى لا تحقق خسارة ، أما فى سائر الجمهوريات فقد بلغت الخسارة التى حققتها الكتب الدراسية نحو ٥,٤ مليون روبل سنوياً . وكثيراً ما طالب مديرو دور نشر الكتب الدراسية برفع أسعارها إلى حد معين لتفادى الخسائر وتحقيق بعض الأرباح . ومعروف أن سبب خسائر دور نشر الكتب المدرسية فى كثير من الجمهوريات هو صغر حجم طبعات الكتب . وكون دور نشر الكتب الدراسية فى جمهورية روسيا وأوكرانيا تحقق أرباحا معقولة فذلك راجع إلى أن معدلات حجم

الطبعات الدراسية فيهما مرتفع للغاية فقد أشارت التقارير إلى أن دار نشر الكتب المدرسية الرئيسية فى جمهورية روسيا قد حققت فى سنة ١٩٧٤ ربحا قدره ١٤,٨ مليون روبل من جملة مبيعات وصلت إلى ٩٥ مليون روبل وبعد استقطاع خسائر قدرها ٤,٣ مليون روبل فى الكتب الملونة ، كما يتأتى جانب من هذه الأرباح من إعادات الطبع طبق الأصل فقد تضمنت الخطة الخمسية لنفس دار النشر المذكورة ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، ٢٠١١ كتابا جديدا و١٤٥٥ إعادة طبع .

لقد اتبعت منذ سنة ١٩٦٦ سياسة جديدة حيال الكتب المدرسية فى الإتحاد السوفيتى هدفت إلى نشر جيل من الكتب الدراسية أطول استمراراً بحيث يظل الكتاب المدرسى سارى الاستخدام لفترة عشر سنوات على الأقل . وتشجيعا على هذا الاتجاه أصدر مجلس وزراء الإتحاد السوفيتى قرارا يقضى بمضاعفة مكافأة المؤلف الذى يؤلف كتابا من هذا النوع الثابت كما يتضمن هذا القرار ضرورة إنشاء مكتبات مدرسية تعير الكتب الدراسية للتلاميذ طوال السنة وتستردها منهم فى نهاية العام الدراسى كما هو حال المدارس الحكومية فى بريطانيا لأن النظام الحالى فى الإتحاد السوفيتى يقتضى من التلميذ أو أولياء أمور التلاميذ شراء مجموعة من الكتب الدراسية كل سنة ويخلق النظام الحالى تجارة جانبية فى الكتب المدرسية المستعملة إذ يقوم التلاميذ ببيع كتبهم بعد الانتهاء منها ، ويدور عدد النسخ التى تتداول عن هذا الطريق حول ١٢٥ مليون نسخة كل سنة . وحتى الآن لم يصمم نظام المكتبات المدرسية الخاصة بالكتب الدراسية اللهم إلا فى بعض الجمهوريات الصغيرة مثل استونيا .

٥ - الكتب العلمية والتكنولوجية

الإقبال على الكتب الأكاديمية فى العلوم والتكنولوجيا محدود بطبيعة الحال كما هو الواقع فى كل الدول ويعكس هذا الواقع حجم الطبعات من الكتب الأكاديمية فى المجالين ، هذا الحجم الذى يقل فترة بعد فترة فقد كان متوسط عدد نسخ الطبعة سنة ١٩٥٥/ ٥١٠٠ نسخة انخفض سنة ١٩٦٩ إلى ١٨٠٠ نسخة ثم انحط فى منتصف السبعينات إلى ١٤١٦ نسخة ثم إلى ألف نسخة فقط فى الثمانينات . وربما كان النقص فى الورق من العوامل المشجعة على هذا الاتجاه ، كما ساندة أيضا دقة التخصصات فى السنوات الأخيرة وضيق الرقعة القرائية وأخطر من هذا وذاك تقدم تكنولوجيا التصوير بشكل كبير فى الثمانينات .

وبسبب ضعف أحجام الطبعات فى كتب العلوم والتكنولوجيا فإن كثيرا منها يتسبب فى خسارة محققة لدور النشر التى تتوفر عليها رغم ارتفاع أسعار تلك الكتب فقدأشارت تقارير ١٩٧٤ إلى حقيقة مؤداها أن ثلاثة أرباع الكتب التى نشرت فى مجال العلوم والتكنولوجيا قد حققت خسارة . ويعزو المراقبون جانبا من هذه الخسارة إلى التأخير فى تحرير ونشر تلك الكتب مما يؤثر فى محتوياتها العلمية وبالتالى فى مبيعاتها - ويؤكد جرد الرصيد فى متاجر الكتب سنة ١٩٧٣ أن ٣٦,٧٪ من النسخ كانت راكدة فى جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا كذلك استمر نفس الإتجاه فى الثمانينات حيث كشف جرد سنة ١٩٨٣ إلى أن ٤٠٪ من النسخ لم يصرف رغم أن كتب العلوم والتكنولوجيا فى ذلك الوقت لم تكن تمثل أكثر من ٢٣٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٥٪ سنة ١٩٨٣ من مجموع الكتب التى تتعامل فيها متاجر الكتب .

ولقد أدت تلك المشكلة من جانب آخر إلى تقليص دور الناشر التجارى فى نشر هذه الكتب وزيادة دور الجامعات والمؤسسات العلمية فى نشر احتياجاتها العلمية والتكنولوجية وحيث تدور دائرة القراء . وقد أدى هذا الاتجاه إلى خلق نظام نشر آخر مستقل إلى جانب جهاز النشر التجارى وضرورة إصدار تشريعات منظمة له على النحو المشار إليه فيما بعد وتحويل كثير من الكتابات العلمية إلى الدوريات المتخصصة . ولقد قامت أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى فى الستينات بايقاف ٤٠٠ سلسلة غير منتظمة من الكتب فى العلوم والتكنولوجيا وتحويلها للنشر المسلسل فى ٨٢ دورية بدلاً منها .

٦ - كتـــب الأطفـــال

يتوفر ثلث دور النشر على الأقل فى الاتحاد السوفيتى على نشر كتب للأطفال (بخلاف الكتب المدرسية) ، ولكن أهم دار فى هذا الصدد هى دار (دتسكايا) التى نشرت نحوا من ٢٢٣,٦ مليون نسخة من مجموع ٤٤٨,٦ مليون نسخة نشرت سنة ١٩٧٥ .

ولقد أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى كثيرا إلى عدم كفاية الكميات المنشورة وإلى سوء إخراج الكتب فى بعض الأحيان وطالبت دور النشر المعنية باصلاح شامل فى كلا الاتجاهين . ورغم التحسن النسبى فى السنوات الأخيرة إلا أن عدد النسخ المنشورة مازال أقل من الحاجة الفعلية لأطفال الاتحاد السوفيتى ففى جمهورية روسيا وحدها بلغ النقص سنة ١٩٧٥ نحو ٢٢٪ وفى سنة ١٩٨٣ حوالى ٢٠٪ رغم أن النسخ

المنشورة فى الخطة الخمسية (١٩٧١ – ١٩٧٥) كانت قد زادت عن الخطة التى سبقتها بنحو ٤٠٪ وخطة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ بنسبة ٦٠٪ فى كتب الأطفال وحدها (كانت الزيادة العامة ٩,٩٪ فى عدد النسخ فى كافة الأنواع من الكتب فى خطة ٧١ / ٧٥ و١٣٪ فى خطة ١٩٧٦ / ١٩٨٠) وكان الوضع فى بعض الجمهوريات الصغيرة أسوأ إذ بلغ متوسط عدد النسخ لكل طفل (من الثالثة حتى السابعة عشرة) أقل من نسخة واحد فى حالة جمهوريات مثل قرغيز ، كازاخستان ، اوزبكستان ، اذربيجان إذا قورنت بجمهوريات محظوظة مثل روسيا حيث بلغ عدد النسخ تسعة نسخ لكل طفل واستونيا حيث بلغ عدد النسخ ثمانية لكل طفل .

ومما يجب ذكره أن المكتبات المدرسية والعامة تتلقى قدرا كبيرا من كتب الأطفال وقد قرر وفد الناشرين الأمريكيين الذين زاروا الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٧٠ أن ٥٠٪ من كتب الأطفال تذهب إلى تلك المكتبات ، وأن ١٠٪ منها تصدّر ومعنى هذا أن ٤٠٪ يشتريها الأفراد داخل الإتحاد . وفى سنة ١٩٧٥ وافقت لجنة النشر على نشر سلسلة كتب من خمسين مجلدا واسم هذه السلسلة « مكتبة الأدب العالمى للأطفال » ، وتوفرت على نشرها دار (دتسكايا) من ٤٠٠,٠٠٠ نسخة لكل كتاب بيع نصف هذه النسخ للمكتبات المدرسية عن طريق الإشتراكات .

٧ – كتـــب « للمكتبـــات »

تعتبر المكتبات فى الإتحاد السوفيتى مستهلكا هاماً جدا للكتب إذ ينظر إليها هناك على أنها أداة تعليمية وأيديولوجية ، كما ينظر إليها على أنها وسيلة هامة لامداد الناس بالكتب وخاصة فى حالة وجود نقص فى النسخ المنشورة ولقد أنفقت المكتبات العامة وحدها مائة مليون روبل سنوياً فى الفترة الأخيرة . كما كشف بحث أجرى ١٩٦٩ – ١٩٧١ على المكتبات الصغيرة عن أن ٤٠٪ من الكتب التى أقتنيت ٦٨ / ٦٩ فى التاريخ السوفيتى قبل الثورة لم تقرأ وأن ٣٥٪ من الكتب فى الآداب والحياة الأجنبية لم تقرأ وأن ٣٤٪ من الكتب فى الأخلاق والتربية لم تمس . وربما كان ذلك هو السبب الذى دعا لجنة النشر فى سنة ١٩٧٥ إلى القول بأن المكتبات العامة قد أنفقت ٤٠ مليون روبل على كتب لم تقرأ سنوياً فى الفترة الأخيرة .

والمكتبات ككل فى الإتحاد السوفيتى تستهلك ٢٠٪ من منتجات صناعة النشر أو

بمعنى آخر تمثل مشتريات المكتبات ٢٠٪ من دخل الناشرين فى الإتحاد . ويورد نصف مشتريات المكتبات تقريباً عن طريق وكالات مستلزمات المكتبات التابعة للوكالة المركزية (كلافكينجا) وهذه الوكالات تعمل مع المكتبات طبقا لعقود سنوية خاصة تبرم بين الطرفين لتوريد العناوين المطلوبة فى حدود مبالغ معينة ، وعادة ما يقسم هذا المبلغ على الموضوعات المختلفة . وطبقا للوائح لابد للمكتبات العامة الصغيرة من أن تتعامل مع تلك الوكالات فى نسبة معينة من مشترياتها (الحد الأدنى ٥٠ - ٦٠٪) . ولقد كانت هناك دائماً شكوى من بطء وتأخر الوكالات فى توريد الكتب المطلوبة منها بل وعدم الوفاء أحياناً فى توريد الكتب بسبب تفضيل الناشرين التعامل مع متاجر الكتب عن هذه الوكالات .

ولكن اعتباراً من ١٩٧٣ انتهجت سياسية جديدة لتفضيل المكتبات وإعطائها الأولوية وذلك بادخال نظام (الطبعات الخاصة بالمكتبات) . وتقوم وزارة الثقافة لعموم الإتحاد بتحديد الكتب التى تطبع فى هذه الطبعات الخاصة ولا تباع إلا عن طريق وكالات مستلزمات المكتبات المذكورة . وقد بلغ عدد العناوين ذات الطبعات المكتبية فى سنة ١٩٧٥ حوالى ٣٠٠ عنوان وفى سنة ١٩٨٣ ، ١٠٠٠ عنوان .

وطبقا لسياسة أولوية المكتبات هذه تعطى للمكتبات الأولوية فى سائر الكتب الأخرى التى لا تطبع فى طبعات خاصة بالمكتبات ، وهناك حالات كثيرة كانت الكتب مطبوعة فيها للتوزيع العام ثم وجهت للمكتبات .

٨ - الأعمال المنشورة بواسطة الهيئات غير التجارية

هناك نوعان من مطبوعات الهيئات غير التجارية : مطبوعات هيئات علمية لها الحق فى إصدار مطبوعات لمساندة نشاطها العلمى ؛ ومطبوعات هيئات ليس لها الحق فى نشرها إنما تكلف هيئات أو مؤسسات أخرى بنشرها على نفقتها وطبعها لحسابها .

ولقد شغل الحزب والحكومة نفسيهما سنوات طويلة فى تصنيف الهيئات التى يحق لها النشر مباشرة والهيئات التى ليس من حقها النشر وذلك لإحكام السيطرة على محتويات المطبوعات التى تنشر ، وكانت المشكلة شائكة للغاية بسبب تزايد المؤسسات والهيئات التى تحتاج إلى إصدار المطبوعات . ولقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى سنة ١٩٧٠ قرارا يهدف إلى التقليل من مطبوعات الهيئات غير التجارية (تأكيدا لقرار

آخر صدر سنة ١٩٦٦ لنفس الغرض) . ولقد أشار قرار سنة ١٩٧٠ إلى أن هذا النوع من المطبوعات كان يمثل ٣٥٪ من مجموع إنتاج الاتحاد السوفيتى من الكتب سنة ١٩٦٦ ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٧,٦٪ سنة ١٩٧٠ مما حدا إلى إصدار ذلك القرار . وقد دعا هذا القرار إلى تنقية الهيئات التى لها حق النشر المباشر وتقييد حرية تلك الهيئات فى النشر مما هبط بنسبة هذا النوع من المطبوعات إلى ٤٠٪ فقط فى أوائل الثمانينات .

أما اللائحة التنفيذية لهذا القرار والتى توفرت عليها لجنة الطباعة (فى ذلك الوقت) سنة ١٩٧١ فقد سمحت للمؤسسات التعليمية الرئيسية ومراكز البحوث بنشر مجموعات المقالات والأبحاث فى مجال تخصصها وأيضاً (لبعض المؤسسات) بنشر كتب دراسية متخصصة وفيما عدا هذه الاستثناءات فإن جميع الادارات الحكومية والاتحادات والجمعيات وسائر المؤسسات التى لها حق النشر لايجوز لها أن تنشر إلا مواد للاستخدام الداخلى فقط مثل اللوائح وقوائم الأسعار وملخصات الرسائل والاحصائيات والأدلة ... أما المطبوعات الأخرى بخلاف « مطبوعات العمل » هذه فليس لها أن تنشرها إلا عن طريق « التكليف » ، تكليف دار نشر تجارية للقيام بها نيابة عنها وعلى حسابها ولحسابها . وفى جميع الحالات فإن خطط النشر التى تضعها تلك الهيئات لابد من موافقة لجنة الطبع (حينئذ) عليها والتى من حقها أن تطلب الأصول وتقارير الفاحصين إن استدعى الأمر ذلك ، بل وأكثر من هذا فإن من صلاحيتها أن تضع قيودا على كميات المطبوعات التى تنشر .

أما القائمة المنقحة للهيئات التى لها حق النشر فقد خفضت عدد هذه الهيئات من ٢٩٠٤ سنة ١٩٧٠ إلى مجرد ٦٢٣ سنة ١٩٧٢ ومازال العدد يدور حول هذا الرقم فى الثمانينات ، ومع ذلك فإن ثمة انتقادات بأن تلك الهيئات تستغل الحقوق الممنوحة لها فى نشر الكتب لتحقيق الأرباح والأمثلة التى سبقت فى هذا الصدد تضمنت كتابا عن كرة القدم أصدرته مؤسسة صناعية وكتابا عن السكك الحديدية أصدره فرع لاتحاد الصحفيين ، ولم تسلم الكتب التى نشرتها الجامعات والمؤسسات التعليمية هى الأخرى من النقد بسبب قلة الإضافة إلى المعرفة البشرية وعدم الإبتكار وانخفاض المبيعات فقد اتهم معهد الدولة للتربية فى موسكو سنة ١٩٧١ بتراكم مخزون لديه من الكتب التى لم تصرف يقدر بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ روبل . ولذلك صدر قرار فى سنة ١٩٧٥ بتشديد إشراف وزارة التعليم العالى والثانوى على تخطيط ومحتويات المطبوعات التى تصدرها معاهد التربية .

ورغم كل هذه المحاذير والقيود فإن تلك الهيئات كانت لديها الدوافع القوية لإصدار كتبها بنفسها ، ويرجع جانب من تلك الدوافع إلى تأخر دور النشر التى يعهد إليها بالإصدار فى تنفيذ ما يطلب منها تنفيذه ، كما يرجع الجانب الآخر إلى اعتداد تلك الهيئات بمكانتها العلمية . ففى سنة ١٩٧١ أى بعد عام واحد من صدور قرار اللجنة المركزية بلغت المطبوعات الصادرة عن غير دور النشر التجارية نحوا من ٤٦٪ من كافة مجموع إنتاج الإتحاد السوفيتى رغم أنها لم تمثل سوى ٥,٢٪ من عدد النسخ الصادرة ، و٢,١٪ من الورق المستهلك وهو نفس اتجاه المطبوعات الحكومية فى جل دول العالم . وفى سنة ١٩٧٤ زادت النسبة مرة أخرى فارتفعت نسبة العناوين إلى ٤٧٪ والنسخ إلى ٦,٩٪ والوزق إلى ٢,٦٪ ورغم أن نسب ١٩٧٥ تشير إلى هبوط النسب (٤٤,٦٪ ، ٤,٧٪ ، ٢,١٪ على التوالى) وكذلك أرقام الثمانينات على النحو الموضح سابقاً إلا أنها لما تزال تمثل أرقاما عالية . لقد قامت لجنة النشر سنة ١٩٧٥ بمحاولة أخرى لتخفيض عدد الهيئات التى لها حق النشر وأشفعت ذلك بوضع حدود لعدد الملازم فى الكتاب الواحد وعدد النسخ التى تطبع من الكتاب فجعلت حدا أقصى لعدد الملازم من الكتب العادية عشرة ملازم وعدد النسخ ألف نسخة أما الكتب المتخصصة فخمسة ملازم وعدد النسخ ١٥٠٠ . وكان الهدف العام هو تخفيض صفحات الكتب بحوالى ٣٠ - ٣٥٪ . وكانت ثمرة ذلك ما حدث فى الثمانينات .

وبالنسبة لمطبوعات « التكليف » التى تقوم بها دور النشر التجارية نيابة عن هيئات أخرى فإنها لابد وأن تدخل فى عملية التنسيق العادية التى تدخلها سائر مطبوعات الناشر التجارى ولابد من أن تضمن فى خطة الناشر لتدبير الطاقة الطباعية اللازمة لها . أما الورق اللازم لتلك المطبوعات فإن الهيئة تكون مسئولة عن تأمينه للناشر ، كما تقوم بتسديد كافة التكاليف بالإضافة إلى ٥٪ من مجموع التكاليف كأرباح للناشر ، وعلى الرغم من التعليمات الموجهة إلى الناشر بقبول الكتب التى تتمشى فقط مع الطابع العام له ومع تخصص الهيئة المكلفة له إلا أنه ماتزال هناك كتب كثيرة تظهر بهدف تحقيق الربح أو تدعيم المكانة الأدبية .

ولتركيز صورة الإنتاج الفكرى السوفيتى من الكتب يمكن القول أن عدد الكتب الصادرة فى منتصف الثمانينات بالاتحاد سنويا يدور حول خمسة وتسعين ألف عنوان يعمل فى صناعتها نحو نصف مليون شخص ، ويصل حجم أعمالهم السنوى إلى مليار

روبل . ويصور الجدول التالى عدد الكتب والنسخ الصادرة فى الإتحاد موزعة على المجالات الموضوعية المختلفة عن آخر سنوات متاحة :

سنـــة ١٩٨٠

العناوين النســخ	الإنتاج الكلى	المعارف العامة	الفلسفة وعلم النفس	الديانـــــــــات
	٩٢٧٤٦	٣٠٠١	١٧٨١	٢٨٧
	١,٩٤٣,٨٣٣,٠٠٠	٢٤,٢٢٣,٠٠٠	٢٣,١٣٦,٠٠٠	٥,٩٥١,٠٠٠
	العلوم الاجتماعية	العلوم البحتة	العلوم التطبيقية	الفـــــــــــون
	٢٣٥٦٣	٨٧٢٨	٣٦٧٢٤	٣٠٤٣
	٦٢٨,٩٨٩,٠٠٠	٣٧,٥٢١,٠٠٠	٢٢٦,٢٤٧,٠٠٠	٤١,٧٠٣,٠٠٠
	اللغات والآداب	الجغرافيا والتاريخ والتراجم		
	١٣٤٥٩	٢٠٦٠		
	٩١٩,٩٧٣,٠٠٠	٣٦,١٧٣,٠٠٠		

المترجمات واتجاهاتها العددية والنوعية :

تعتبر المترجمات فى الإتحاد السوفيتى بالذات جزءا هاما من الإنتاج الفكرى فيه بسبب تعدد القوميات وتعدد اللغات إذ يأتى جانب كبير من تلك المترجمات عن طريق الترجمة من لغة إلى أخرى من اللغات المعمول بها فى جمهوريات الإتحاد وحيث ينص الدستور على ترجمة الأعمال الهامة وخاصة مطبوعات الحزب والتشريعات والقوانين إلى كل لغات الإتحاد . وتؤكد إحصائيات اليونسكو أن الاتحاد السوفيتى ينشر من المترجمات تسعة أمثال مترجمات المملكة المتحدة وخمسة أمثال ما تترجمه اليابان وأربعة أمثال مترجمات الولايات المتحدة .

كذلك فإنه لم يكن هناك نوع من الحماية لحقوق المؤلفين الأجانب فى الإتحاد السوفيتى قبل انضمامه إلى الاتفاقية الدولية لحق المؤلف (سنة ١٩٧٣) إلا فى حالة وجود اتفاقية ثنائية مع الإتحاد ولذلك أطلق لنفسه العنان فى عملية الترجمة لإثراء الفكر السوفيتى . وقانون حق المؤلف السوفيتى الذى صدر سنة ١٩٧٣ ليتمشى مع الاتفاقية الدولية ينص على أن ترجمة ونشر أى كتاب أجنبى يجب أن تتم بعد موافقة المؤلف أو من ينيبه ودفع مستحقاته طبقا لعقد يبرم بناء على ذلك الاتفاق المسبق وطوال المدة المسموح بها فى القانون الذى نناقشه فيما بعد فى هذه الدراسة .

وقد لوحظ أنه بعد دخول الإتحاد السوفيتى الاتفاقية الدولية وبسبب دفع مستحقات المؤلف الأجنبى بالعملة الأجنبية ، لوحظ انخفاض عدد الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية والمنشورة داخل الإتحاد من ٢٦٣٩ فى سنة ١٩٧١ إلى ١٦٢٧ سنة ١٩٧٥ ، والارتفاع الظاهر فى المترجمات السوفيتية فى الثمانينات يرجع إلى الترجمة الداخلية بين لغات الاتحاد السوفيتى . وقد ساد فى السنوات الأخيرة الإتجاه نحو التدقيق فى اختيار القصص الغربى الذى يترجم للتقليل بقدر الإمكان من عدد العناوين التى تنشر وعدد النسخ التى تطبع .

وكثيراً ما أصدر الحزب والحكومة تعليمات تحث الناشرين السوفيت على ضرورة التدقيق والتحرى فى الأعمال التى تنتقى من اللغات الأجنبية للترجمة وتطلب التعليمات من الناشر إذا لم يكن ثمة وجه للسرعة فى نشر الترجمة ضرورة الحصول على توصيتين بالترجمة من إثنين من المعاهد العلمية المتخصصة وموافقة مكتب التحرير الرئيسى المناسب فى لجنة النشر قبل إدخال الترجمة فى تفاصيل إجراءات التنسيق فى لجنة النشر (وفى حالة الترجمات العلمية والتكنولوجية) فى لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا . واختيار المترجم والكتاب الذى يقدم للترجمة أو يعلق عليها ويحشيها هو الآخر أمر يخضع لموافقة أحد المحررين الكبار أو حتى كبير المحررين فى الدار الناشرة .

وتقوم لجنة الدولة للنشر سنوياً بإعداد خطة بالأعمال المترجمة من اللغات الأجنبية وذلك من واقع خطط الناشرين المختلفة ، ويتعاون معها فى إعداد هذه الخطة إتحاد الكتاب ومعهد جوركى للآداب العالمية ، مكتبة الدولة للإنتاج الفكرى الأجنبى ، دار مير للنشر دار بروجرس للنشر (وهما الداران الرئيسيتان فى نشر الكتب المترجمة) . والمترجمات التى تخضع لحماية الاتفاقية الدولية « والتى يجب دفع مستحقات أصحابها بالعملة الأجنبية » يجرى إدراجها فى خطة منفصلة توافق عليها لجنة الدولة للنشر . ولقد كانت الموافقات العديدة المطلوبة للكتب التى تترجم مدعاة للشكوى حيث أنها تتسبب فى تأخير ظهور الكتب . ومن ثم التقليل من قيمتها . ومن ثم من فرص تسويقها وخاصة فى حالة المترجمات العلمية والتكنولوجية إذ لوحظ أن بعض المترجمات يستغرق إنتاجها خمس سنوات .

لقد بدأت المترجمات فى الإتحاد السوفيتى متواضعة كسائر الدول فى الثلاثينات والأربعينات وأوائل الخمسينات ولكن منتصف الخمسينات تعتبر علامة فارقة فى حركة

الترجمة فى الإتحاد السوفيتى فقد قفزت من مجرد بضعة مئات قبل سنة ١٩٥٥ إلى بضعة آلاف اعتباراً من تلك السنة .

ويصور الجدول التالى تلك الحقيقة بالرقم :

السنـــة	المترجمـات	السنـة	المترجمـات
١٩٣٣	٦٥٩	١٩٦٥	٣٨٦٤
١٩٣٤	٦٩٣	١٩٦٦	٣٩٦٨
١٩٣٥	٧٥٩	١٩٦٧	٣٥٤٧
١٩٣٨	٣٦٤	١٩٦٨	٣٦٠٧
١٩٤٩	٥٧٥	١٩٦٩	٣٨٥٣
١٩٥٠	٢٩٤	١٩٧٠	٣٥٨٠
١٩٥١	٤٨٩	١٩٧١	٤٧٣٠
١٩٥٢	٤٠٧	١٩٧٢	٤٤٦٣
١٩٥٣	٤٣٣	١٩٧٣	٤٤٠٠
١٩٥٤	٧٦٦	١٩٧٤	٤٢٧٠
١٩٥٥	٤٢٨٢	١٩٧٥	٦٦٦٠
١٩٥٦	٤٦٤٨	١٩٧٦	٦٩٠١
١٩٥٧	٤٦٠٨	١٩٧٧	٦٩٣٧
١٩٥٨	٤٤٥٨	١٩٧٨	٧٠٢٣
١٩٥٩	٥٢٥٤	١٩٨١	٧١٧١
١٩٦٠	٥٥٠٧	١٩٨٢	٧١٩٦
١٩٦١	٤٦٦٦	١٩٨٣	٧٤٤٣
١٩٦٢	٤٨٥٩	١٩٨٤	٧٧٥٨
١٩٦٣	٤٣٥٧		
١٩٦٤	٤٤٠٥		

ويجب أن نلاحظ أن الأرقام المسجلة فى السنوات المذكورة هى أرقام المترجمات من الإنتاج الأجنبى والمحلى على السواء ، ويمثل الإنتاج المحلى المترجم فيها النسبة الغالبة حيث

تصل إلى نحو ٧٥٪ من مجموع المترجمات أما الكتب الأجنبية فإنها لا تربو عن ٢٥٪ وخاصة فى السنوات الأخيرة .

إن التوزيع الموضوعى للمترجمات فى الإتحاد السوفيتى يكشف عن تفوق واضح فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا فى الثلاثينيات والأربعينات ثم غلبة الآداب وخاصة القصص المترجم منذ منتصف الخمسينات والسنوات المختارة الآتية توزع المترجمات السوفيتية على المجالات الموضوعية المختلفة :

١٩٣٣

الفلسفة والدين	العلوم الاجتماعية والقانون	العلوم البحتة والتطبيقية	التاريخ والجغرافيا	الآداب والفنون	المعارف العامة
٦	١٢	٤٨٥	٩	١٤٧	—

ويلاحظ أن معظم مترجمات الإتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من القرن العشرين تأتى فى الآداب يليها العلوم الإجتماعية فالعلوم التطبيقية والعلوم البحتة ثم الجغرافيا والتاريخ وأقل المترجمات فى الفلسفة والفنون والدين والمعارف العامة على التوالى .

فى الإتحاد السوفيتى تترجم الأعمال الكلاسيكية وكتب علماء العالم المحدثين وتنشر بملايين النسخ ففى ستين سنة من عمر الثورة كان هناك ما لا يقل عن ٩٠ طبعة فى عشرة لغات من أهم لغات الإتحاد السوفيتى لأعمال داروين ، ليبنز ، نيوتن ، باستير ، اينشتين .

وجانب هام من أعمال الترجمة فى الإتحاد السوفيتى يأتى من ترجمة مؤلفات ماركس ، إنجلز ، لينين ، سواء كان ذلك إلى لغات الجمهوريات المختلفة داخل الإتحاد أو إلى لغات أجنبية . وعلى سبيل المثال فإنه فى سبيل ١٩٦٩ ترجمت أعمال ماركس وإنجلز إلى ٧٩ لغة منها ٤٩ من لغات الإتحاد و٣٠ لغة أجنبية وترجمت أعمال لينين إلى ١٠١ لغة منها ٦٤ من لغات شعوب الإتحاد و٣٧ لغة أجنبية .

وفى السنوات الأخيرة وخاصة فى الثمانينات نشطت ترجمة الكتب المؤلفة فى بعض الدول الإفريقية والآسيوية وبالذات تلك المنشورة فى الهند وبورما وكينيا وكمبوتشيا ، انجولا ، ومالى .

المجال / السنة	الجملة	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٩٥٣	٤٣٣	—	٣	—	٣٢	١	٢٦	٥٤	—	٢٧١	٤٦
١٩٥٨	٤٤٥٨	٩	٥٦	٢٤	٥٩٤	٦	٢٠٨	٥٢٩	٨٨	٢٦٠٨	٣٣٦
١٩٦٣	٤٣٥٧	١٥	١٧٨	٤٤	٧٥٥	—	٣٦١	٥٥٤	٨٩	٢١٣٦	٢٢٥
١٩٦٨	٣٦٠٧	١٣	١٨٨	١٠	٥٧٦	٢	٣٣٣	٣٣٥	٦٥	١٨٨٠	٢٠٥
١٩٧٣	٤٤٠٠	١٩	٢٢٨	١٣	١٠٠٣	×	٣٦٤	٣٥٦	٩٦	٢١٧٣	١٤٨
١٩٧٨	٧٠٢٣	٢٣	٣١١	—	١٩٠٨	×	١٠٢٩	٥١٨	١٦٢	٢٦٥٤	٤١٨

حقوق المؤلفين وحمايتها فى الاتحاد السوفيتى :

ليس هناك قانون مستقل فى الإتحاد السوفيتى لحماية حقوق المؤلف على النحو المعمول به فى معظم دول العالم ، ولكنه جزء من القانون المدنى وإن شئنا الدقة قلنا أن هناك بضعة مواد فى « أساسيات التشريع المدنى لعموم الاتحاد » لحماية « حقوق المؤلف العامة » . وهذه المواد نجدها مفصلة تفصيلا أدق فى القوانين المدنية المختلفة الخاصة بكل جمهورية على حدة . وهذه الحقوق العامة للمؤلف كما يخلو للإتحاد السوفيتى أن يسميها تمارس فى ظل « تأكيد مصالح المجتمع الاشتراكى فى مرحلة بناء الشيوعية » .

ويعرّف المؤلف فى الإتحاد السوفيتى على أنه منشىء الكتاب سواء كان مبدعا له أو محررا أو جامعاً . وفى الإتحاد هناك مؤلفون محترفون متفرغون للكتابة وليست لهم وظيفة أو حرفة غيرها ، كما أن هناك مؤلفين موظفين . ولكل فئة وضعها واعتبارها وأسلوب معاملتها داخل الإتحاد .

وككل المؤلفين ثمة حقوق أدبية للمؤلف السوفيتى وأخرى مالية سواء كان مؤلفا فرداً طبيعياً أو مؤلفا هيئة معنوية . من الحقوق الأدبية التى نص عليها القانون المدنى فى الإتحاد السوفيتى حق نسبة الكتاب إلى صاحبه ، وعدم استغلال العمل إلا بإذنه مع قليل من التحفظات فى هذه النقطة . ومن المسلم به فى الاتحاد أن أعمال المؤلفين الذين ينظر إليهم على أنهم خطرون على المجتمع تحمى أيضاً من أى سطو أو إساءة استخدام على الرغم من عدم السماح بنشر هذه الأعمال داخل الإتحاد السوفيتى . وهذه النقطة إنما تتأتى من حق آخر ورد فى التشريع من أنه من حق المؤلف « أن ينشر وأن يطبع وأن يوزع » كتابه بأية وسيلة يبيحها القانون . والتفسير السوفيتى لهذه العبارة هو أن يمارس المؤلف ذلك الحق من خلال المؤسسات الاشتراكية مثل دور النشر التى من حقها الاختيار والاعتراض ، بل إن بعض التفسيرات تتمادى فى ذلك وتعتبر أن النشر القانونى للمؤلفات وتوزيعها خارج عن نطاق سلطة المؤلفين الأفراد ومن ثم ينظر إلى حق « النشر » على أنه منحة أو هبة من الحزب أو الدولة .

كذلك فإن حماية حقوق المؤلفين ضد أى استعمال لها دون إذن من المؤلف أو ورثتهم يفسر أيضاً تفسيراً اشتراكيا فمن حق الدولة اتخاذ قرار النشر لأى كتاب من قبل مجلس الوزراء لعموم الاتحاد أو مجلس وزراء الجمهورية الواحدة . ولقد مورس هذا الحق كثيرا ضد ورثة العديد من المؤلفين امتنعوا عن نشر أصول لديهم أو طالبوا بتعويضات مالية

كبيرة مقابل النشر . وثمة نص آخر فى القانون يسمح للدولة باعلان كتاب ما ملكاً لها حتى بعد سقوط الكتاب فى الملك العام وانقضاء فترة الحماية القانونية له وذلك للحد من نشره ووضع عينها عليه باستمرار . بيد أن استخدام الكتاب بعد نشره بدون إذن مؤلفه مسموح به على نطاق واسع فى الإتحاد أوسع مما هو موجود فى الدول الغربية ، إذ يمكن الاقتباس من الكتاب لأغراض علمية أو سياسية أو نقدية على أن يكون ذلك فى حدود المعقول (فى حدود ملزمة) . ويمكن استغلال كل الكتاب للأغراض التعليمية أو التربوية طالما انتفت شبهة الاتجار فيه .

عقد النشر بين المؤلف ودار النشر :

العقود المنظمة للعلاقة بين المؤلف ودار النشر تخضع فى صيغتها للصيغ التى تضعها (لجنة النشر العامة) ، وبمقتضى الصيغة المقننة للعقد بين الناشر السوفيتى والمؤلف السوفيتى لأول طبعة من كتابه يوافق المؤلف على الإمتناع عن نقل حقوق نشر نفس العمل موضوع التعاقد إلى أية مؤسسة أخرى للنشر دون موافقة الناشر لفترة ثلاث سنوات تبدأ من قبول الناشر للمخطوط إلا فى حالة نشر الكتاب أو أجزاء منه فى الصحف والمجلات وفى هذه الحالة الأخيرة يجب إحاطة الناشر علماً . وهذه الحرية فى إعادة نشر الكتاب فى الدوريات أثناء فترة سريان العقد لانجدها عادة فى قوانين حق المؤلف فى الدول الغربية .

وعلى الجانب الآخر فإنه من المحتم على دار النشر القيام بنشر الكتاب فى خلال عام واحد من قبوله إذا كان الكتاب فى حدود عشرة ملازم وفى خلال عامين على الأكثر إذا زاد عن عشرة ملازم . وإذا لم ينشر الكتاب فى خلال هذه الفترة فإن من حق المؤلف أن يحصل على عوائده كاملة على نحو ما وردت فى العقد ويمكنه استرداد المخطوط إذا لم يكن قد دخل المطبعة أو أشر عليه بالنشر . وفى الواقع يميل المؤلفون عموماً إلى إعطاء دار النشر فرصة أطول مما نص عليه فى عقد النشر وعادة ما تطول هذه المدة إلى ثلاث سنوات أو أربع سنوات ما بين الموافقة والنشر وهذا أفضل لهم من استرداد المخطوط والتنقل به بين دور النشر المختلفة . ومن خلال فترة سريان العقد تكون هناك مشاورات وثيقة بين المؤلف ودار النشر فيما يتعلق بعدد النسخ التى تنشر والتصحيح والتعديل وما إلى ذلك . وإذا كان للناشر أن ينشر طبعة معادة من الكتاب بعد انتهاء عقد الطبعة الأولى فإن عقدا جديدا لابد وأن يوقع ، وإذا كان لابد من إدخال أية تعديلات على محتويات

الكتاب فإن عقدا جديدا أيضا لابد من توقيعه بين الطرفين حتى ولو كانت الطبعة الأصلية مازالت فى السوق .

وبعد انضمام الإتحاد السوفيتى إلى الاتفاقية الدولية لحق المؤلف سنة ١٩٧٣ أضيفت شروط جديدة إلى صيغة عقد النشر اعتباراً من سنة ١٩٧٥ وبمقتضى هذه الشروط يقوم المؤلف بتفويض دار النشر فى استخدام كتابه خارج الإتحاد السوفيتى إذا لم يقم المؤلف بهذا التفويض لأية جهة أخرى داخل الاتحاد . وتتعهد دار النشر بإخطار المؤلف بأية استخدامات لكتابه فى الخارج وبحماية مصالحه فى الدول الأجنبية وبإعطائه الفرصة لإدخال أية تعديلات أو إضافات على كتابه تتطلبها ظروف استخدام كتابه فى الخارج . وبخلاف شروط التعاقد فى الداخل فإن سلطة دار النشر فى استخدام كتاب المؤلف فى الخارج تظل فى يدها طوال فترة الحماية المنصوص عليها فى القانون وهى ٢٥ سنة بعد وفاة الكاتب .

وطبقا لصيغة العقد يوافق المؤلف على إدخال التعديلات والتصحيحات التى تقترحها دار النشر إذا كان لهذه التعديلات أو التصحيحات أن تساعد فى نشر الكتاب أو إذا كانت هذه التصحيحات لظروف خارجة عن إرادة الأطراف المتعاقدة مثل دخول قوانين وتشريعات أو إحصائيات أكثر حداثة أو تعليمات عليا . وتتعهد دار النشر بألا تدخل أية تعديلات من طرفها وألا تضيف إيضاحيات أو مقدمات أو حواشى بدون إذن من المؤلف . ولقد ارتفعت أصوات سوفيتية كثيرة فى الآونة الأخيرة بكف يد المحرر عن التدخل فى الجوانب الفكرية للأعمال التى تقدم ، وهو التدخل الذى يعتبر من صميم وظائفه فى الوقت الراهن وذلك طالما أنه من حق المؤلف أن يلقى بآراء المحرر جانبا وخاصة إذا كانت خارج نطاق المحظورات ، وطالما أن المادة العلمية تتمشى مع شروط العقد .

وكما هو الحال دائما تنشأ خلافات حول تفسير بعض البنود وعلى سبيل المثال وافقت إحدى دور النشر على نشر قصة لأحد المؤلفين وبعد ذلك طلبت منه إدخال تعديلات وحذف بعض الفقرات لأن آراء النقاد التى نشرت فى الصحف حولها تتطلب ذلك ، خاصة وأن القصة كانت قد نشرت مسلسلة فى إحدى الدوريات وهو إجراء مشروع فى الاتحاد السوفيتى . ورفض المؤلف إدخال هذه التعديلات بحجة أن ذلك ليس من شروط العقد ورفضت الدار بالتالى نشر القصة . وفى قضية أخرى فسخت إحدى دور النشر

العقد مع مترجم رفض اختصار الكتاب وإضافة بعض الشروح إليه . وفى هذه الحالات قضت المحكمة بمنح المؤلف أو المترجم حقه الكامل عن العمل الأصلى .

وعلى الجانب الآخر هناك من الدلائل ما يشير إلى أن بعض المحررين على الأقل مستعدون لطلب تعديلات جوهرية على المخطوط حتى ولو كان قصيرا وأن بعض المؤلفين يستجيب لذلك . ومما يذكر فى هذا الصدد أن كتاب « أسرار وجود الإنسان » للمؤلف الشهير أ . بارتينيف والذى نشرته دار بولتزدات ، وكان من أحسن الكتب التى ظهرت فى سلسلتها ، قد أعاده المحرر للمؤلف ثلاث مرات أثناء إعداده للنشر وقام المؤلف باعادة كتابة العديد من فصوله بناء على طلب المحرر ومع هذا لم يتلق سوى الأجر المتفق عليه بالنسبة لهذا النوع والحجم من الأعمال الفكرية والذى يتراوح ما بين ١٢٠٠ و ٣٦٠٠ روبل .

وقد يفسخ الناشر العقد ويطلب من المؤلف إعادة المقدم الذى عساه يكون قد تقاضاه لو ظهرت علامات إهمال أو سوء قصد فى إعداده للكتاب كأن تكون الترجمة سيئة أو الأسلوب غير مستقيم أو النصوص غير موثقة أو الاسناد غير دقيق وهى جميعا تتنافى مع شروط العقد .

وإذا حدث وأدخل المؤلف تعديلات على البروفات تزيد عن ١٠٪ من تكاليف الجمع فإن الزيادة تخصم طبقا لشروط العقد من عوائد المؤلف . وفى محاولة للتقليل من هذه الأعباء فقد صدرت فى سنة ١٩٨٠ تعليمات بخفض نسبة التعديلات على البروفات إلى ٣٪ فقط من تكاليف الجمع فيما عدا دوائر المعارف حيث يتطلب الأمر ذلك التى خفضت النسبة فيها من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ فقط ، كذلك فإن المعدلات التى يقوم بها الموظفون فى دار النشر قد خفضت هى الأخرى .

الحقوق المالية للمؤلف :

ينظر عادة إلى حق المؤلف السوفيتى فى الحصول على عائد عن عمله بمثابة مقابل للتنازل عن ملكيته للكتاب ولذلك فهو أجر أو ثمن أو أتعاب — Fees — بينما فى النشر الغربى تدفع دار النشر تعويضاً عن استغلال الكتاب Royality ، ومن ثم فإن أجر المؤلف فى الإتحاد السوفيتى لايبنى على أساس عدد النسخ التى تباع كما هو الحال فى النظام الغربى ولا على أساس مدى الربح الذى يحققه الناشر من الكتاب ، بل على أساس أنه أتم عملاً

أو قدم منتجاً كاملا يستحق عليه أجره . وهذا الأجر يدفع طبقا لجدول معدلات وافق عليه مجلس وزراء كل جمهورية ، ومع ذلك فمازالت الفروق من جمهورية إلى أخرى فروق جوهرية ، رغم ما أصدره مجلس وزراء الإتحاد السوفيتى سنة ١٩٦٨ من قرارات توحيد جداول الجمهوريات لأجور الكتب القصصية .

ومن الملامح العامة المشتركة بين جداول الجمهوريات مبدأ الدفع أولاً طبقا لنوع المطبوع وداخل هذا المبدأ تتفاوت الأجور طبقا لحجم العمل ويقاس بملزمة المؤلف وهى (٤٠,٠٠٠ حرف) . أما الأعمال القصيرة فيمكن أن يمنح مؤلفوها مبلغا إجماليا مقطوعا . وبالنسبة لمعظم أنواع القصص هناك حجم مقنن للطبعة مع معايير منفصلة للقصص « العادية » والقصص « الجماهيرية » . فلو أن عملا نشر فى طبعة أكبر عدداً من الطبعة القياسية فإن المؤلف يتلقى أجراً عن إعادة طبع أو أكثر بالاضافة إلى أجره عن الطبعة الأولى وهو : ٦٠٪ من أجر الطبعة الأولى عن إعادة الطبع الأولى والثانية و٤٠٪ عن الثالثة ، ٣٥٪ عن الرابعة و٣٠٪ عن كل الإعادات التالية . والطبعة القياسية من القصص تتراوح بين ١٠,٠٠٠ نسخة و٥٠,٠٠٠ نسخة للقصة العادية وبين ٢٥٠٠٠ نسخة و١٥٠,٠٠٠ نسخة للقصة الجماهيرية . أما بالنسبة لأجور الكتب غير القصصية فإنها تحسب على أساس حجم الطبعة ولكن بطريقة مختلفة . حيث يتقاضى مؤلفو الكتب السياسية الجماهيرية والعلوم الشعبية ٥٠٪ زيادة على أجرهم إذا زاد حجم الطبعة من الكتاب على ١٠٠,٠٠٠ نسخة و٧٥٪ زيادة إذا زاد حجم الطبعة عن ٢٠٠,٠٠٠ نسخة . أما فى المجالات الأخرى فيتلقى مؤلفوها الـ ٥٠٪ أو الـ ٧٥٪ الزيادة عن الأجر المقرر إذا زاد عدد النسخ عن ٥٠,٠٠٠ نسخة و١٠٠,٠٠٠ نسخة على التوالى . أما الكتب الدراسية فإنها تتلقى ٥٠٪ زيادة عن الأجر المقرر إذا زاد عدد النسخ عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة .

أما الأجور العادية فإنها فى حالة القصص المنثور بين ١٥٠ و ٤٠٠ روبل عن ملزمة المؤلف فى الطبعة العادية و٢٥٠ – ٤٠٠ روبل عن الملزمة فى الطبعات الجماهيرية والكتب السياسية الجماهيرية يدفع عنها ما بين ١٥٠ و٣٠٠ روبل للملزمة وكذلك الحال فى الكتب الأكاديمية . أما العلوم الشعبية فتتراوح ملزمتها بين ١٠٠ و ٣٠٠ . والكتب الدراسية فى التعليم العالى وتعليم الماركسية – اللينية فتتراوح الملزمة فيها بين ١٥٠ و ٢٠٠ للملزمة ، والكتب المدرسية للمدارس ما بين ١٠٠ و٢٠٠ للملزمة .

وفى حالة الكتب السياسية الجماهيرية فإن الأجر الكامل يدفع عن الملازم الخمسة الأولى فقط وفى حالة كتب العلوم الشعبية يدفع الأجر الكامل عن الملازم العشرة الأولى . وفى كلتا الحالتين فإن أية ملازم زيادة عن ذلك لا يدفع عنها سوى ٢٥٪ فقط من الأجر الأساسى عن الملزمة . والمقصود من ذلك هوالحد من التطويل غير المرغوب فيه فى تلك المجالات . وجرت العادة على أن الكتيبات ذات المستوى العالى فى العلوم الإجتماعية والسياسية والتى تصل حتى أربعة ملازم تتلقى مبلغا إجماليا مقطوعاً حتى ١٦٠ روبل . حقا إن هناك حدا أدنى وحدا أعلى لأجور المؤلفين ، وهناك مجال لتمييز الأعمال ذات القيمة الخاصة ، ولكن الفروق كما نرى ليست واسعة .

وتستطيع دار النشر التفاوض بل المساومة مع المؤلف للوصول إلى الأجر الذى يرضى الطرفين عن الملزمة داخل إطار الجداول وحدّى الأجر ، وسياسات دور النشر إزاء ذلك تتفاوت . ويمكن أن نرى نماذج واضحة على ذلك ففى حالة دور النشر التى خطط لها أن تحقق الأرباح ، تقوم بتقديم الحد الأدنى من الأجور للمؤلفين . ومن ثم هجرها المؤلفون إلى دور أخرى . أما فى حالة دور النشر المركزية الكبرى التى تسعى إلى اجتذاب كبار المؤلفين والحصول على أكبر عدد من الأصول لحرية الانتقاء من بينها فإن تقدم الحد الأعلى من الأجور . وهناك طائفة ثالثة من دور النشر تخلق لنفسها المتاعب حيث تقدم أجورا متوسطة بين الحد الأدنى والأعلى لأعضاء إتحاد الكتاب واتحاد الصحفيين بينما تقدم فى نفس الوقت الحد الأدنى من الأجور لغيرهم من المؤلفين . وقد حدث أن تقدم مؤلفان أحدهما عضو اتحاد والثانى ليس عضو إتحاد بكتاب واحد وتتحرج الدار فى أن تميز بينهما (٢٢٥ روبل لعضو الاتحاد و١٥٠ للمؤلف المشارك المستقل) فتقرر المناصفة بينهما وتمنح كل منهما ١٧٥ روبل عن الملزمة تجنبا لهذا المنزلق ، ورفض المؤلفان هذا العرض . وتقدما بالكتاب إلى دار أخرى منحت كلا منهما ٣٠٠ روبل عن الملزمة ونشرت الكتاب فى طبعة جماهيرية أعيد طبعها .

ودفع أجور المؤلفين يتم عادة على ثلاث مراحل : المؤلف الذى يتعاقد على كتابة قصة يتلقى ٢٥٪ من كامل الأجر مقدما . وفى حالة الكتب غير القصصية قد يتلقى المؤلف مبلغا مقدما وذلك إذا وافقت الدار ويصل هذا المقدم أيضا إلى ٢٥٪ من الحد الأدنى المقرر لهذا النوع من الكتب بصرف النظر عن المعدل الذى سيعامل به الكتاب بعد الانتهاء من كتابته . وتفضل دور النشر ألا تقدم مبالغ مقدما إلا إذا اضطرت قانونا لذلك ، وذلك خشية ألا يصلح الكتاب للنشر بعد إتمام كتابته . ومن ثم لا تستطيع

استرداد المبلغ المقدم إلا إذا ثبت « سوء القصد » من جانب المؤلف على النحو الذى أسلفت . وفى المرحلة الثانية يدفع للمؤلف ٦٠٪ (أو يزداد إلى ٦٠٪ فى حالة وجود مقدم) بعد تقديم المخطوط وقبوله من جانب الناشر . وفى المرحلة الثالثة تسوى بقية مستحقات المؤلف إما بعد إصدار أمر الطبع وانتهاء تصحيح البروفات ، وإما بعد أمر طرح الكتاب للتداول ، وفى هذه المرحلة أيضا تدفع للمؤلف أجور النسخ الزائدة عن الطبعة القياسية إن كان ثمة نسخ زائدة .

وضريبة الدخل التى يدفعها المؤلف على أعماله المنشورة داخل الإتحاد السوفيتى شأنها شأن كافة أنواع ضرائب الدخل الأخرى تستهدى بالأسس المعمول بها فى الدول العربية .

فالدخل الذى يصل إلى ١٢٠١ روبل وأكثر فى السنة لابد وأن يدفع المؤلف عنه ٩٨,٤٠ روبل بالإضافة إلى ١٣٪ عن المبالغ الزائدة عن ١٢٠٠ روبل . ومهما كانت كمية المبالغ الداخلة إلى المؤلف من وراء التأليف ضئيلة فهى عرضة للضرائب ، بينما الرواتب الصغيرة حتى ٧٠ روبل فى الشهر معفاة من الضرائب .

ولقد كانت هناك إدعاءات كثيرة بأن معدلات أجور المؤلفين مرتفعة فى بعض الجمهوريات إلى الحد الذى يؤثر فى رفع تكاليف إنتاج الكتاب وخاصة فى حالة القصص ذات الطبعات القياسية .

المؤلف السوفيتى والترجمة والنشر فى الخارج :

حق « حرية الترجمة » الذى كان سائداً فى القانون السوفيتى حتى سنة ١٩٦٠ كان يبيح ترجمة أى عمل سوفيتى من لغة إلى أخرى داخل الإتحاد دون إذن المؤلف ودون دفع أية عوائد له عن الترجمة ، هذا الحق عدل عنه سنة ١٩٦٠ ليضمن دفع عوائد **للمؤلف القصاص** الذى تترجم **قصصه** إلى اللغة **الروسية** من أية لغة من لغات الإتحاد الأخرى ثم أعيد تعديله مرة ثانية سنة ١٩٦٨ ليضمن دفع عوائد عن القصص التى تترجم من أية لغة إلى أية لغة داخل الاتحاد بعد أن كانت قاصرة فقط على الترجمة إلى الروسية . أما بالنسبة للأعمال غير القصصية فقد اكتفى القانون بضرورة إحاطة المؤلف علماً بعد موافقة الناشر على نشر الترجمة . وفيما يتعلق بالكتب الأجنبية فقد ظلت « حرية الترجمة » قائمة ومطلقة بالنسبة لها حتى سنة ١٩٧٣ عندما دخل الإتحاد السوفيتى فى الإتفاقية الدولية لحماية حقوق المؤلفين . وأية ترجمة لأغراض النشر لابد من أخذ موافقة

المؤلف عليها أو موافقة من لهم الحق فى ذلك . وتدفع عوائد الترجمة للمؤلف الآن فى معظم الأحيان للمؤلف الأجنبى والسوفيتى على السواء . وتسير عوائد الترجمة للمؤلف فى الإتحاد السوفيتى على النحو التالى :

القصـــص :

من أية لغة سوفيتية (ماعدا الروسية) إلى لغة أخرى فى الجمهوريات يدفع للمؤلف ٦٠٪ من المبلغ الذى تقاضاه عند نشر الكتاب الأصلى . أما إذا تمت الترجمة من اللغة الروسية إلى لغة أخرى سوفيتية فيدفع للمؤلف ٦٠٪ من الحد الأدنى المقرر للقصص . وإذا تمت الترجمة من أية لغة من لغات الإتحاد إلى لغة أجنبية فيدفع للمؤلف ٣٠٪ فقط من المبلغ الذى دفع له عن الأصل .

غيـر القصـــص :

من أية لغة سوفيتية إلى أية لغة داخل أو خارج الإتحاد يدفع للمؤلف ٣٠٪ من الأجر الذى تقاضاه عن الأصل .

وكان لدخول الإتحاد السوفيتى فى الإتفاقية الدولية لحق المؤلف أثره فى إقامة (وكالة عموم الإتحاد لحقوق المؤلفين) التى يشار إليها بالاختصار VAAP والتى حلت محل (إدارة عموم الإتحاد للدفاع عن حقوق المؤلفين) والتى تفرعت عن إتحاد الكتاب وإدارة المراسلة المتفرعة عن اتحاد الفنانين . ولقد أعطيت الوكالة كافة السلطات التى تمكنها من العمل نيابة عن كل كتاب الإتحاد السوفيتى وكل فنانيه والتفاوض فى بيع حق استغلال أعمالهم فى الخارج وكذلك العمل نيابة عن المؤلفين الأجانب الذين تنشر أعمالهم فى داخل الإتحاد السوفيتى . وتقوم الوكالة بتقديم النصح للمؤلفين وتمثيلهم فى نزاعهم حول حقوقهم مع دور النشر فى الداخل وتساندهم أمام المحاكم عندما ترى ذلك مناسباً . وللوكالة صفة اعتبارية كهيئة عامة لا تتبع أية مصلحة حكومية ويديرها مجلس يمثل الكيانات المؤسسة لها مثل : لجنة الدولة للنشر ، إتحاد الكتاب ، إتحاد الصحفيين . وهذا المجلس الذى يرأسه رئيس لجنة النشر هو الذى يتوافر على اختيار هيئة إدارة الوكالة .

والحقيقة أن الأهمية الكبرى لهذه الوكالة هى للمؤلف السوفيتى بالدرجة الأولى

وخاصة فى حالة نشر كتابه فى الخارج . ولكى يضمن المؤلف حقه فلابد من وجود عقد يوقعه المؤلف أو من ينيبه ، بعد موافقة الوكالة ، وفى حالة عدم وجود مثل هذا العقد فإن القانون السوفيتى لن يعترف بالتعاقد . وكما رأينا من قبل فإن عقد النشر النموذجى فى صياغة ١٩٧٥ يعطى الناشر السوفيتى حق التفاوض باسم المؤلف فى استغلال عمله بالخارج . وهذ الصيغة الحق بها نوع من « التصريح » يوقع فى نفس الوقت من كلا الطرفين ويخول الناشر التفاوض نيابة عن المؤلف تحت إشراف الوكالة كما ينقل حق ترجمة العمل السوفيتى فى الخارج ونشر أعمال المؤلفين الأجانب فى الداخل لفترة محددة مقابل عائد مقرر .

ولقد قرر ممثلو الوكالة أنهم ينظرون إلى نقل حقوق المؤلف السوفيتى إلى الخارج أو جلب حقوق مؤلف أجنبى إلى الداخل عن غير طريق الوكالة على أنه خرق لاحتكار التجارة الخارجية الموكل إليها . ولقد حسمت المحكمة العليا فى الإتحاد السوفيتى هذه القضية فى أن المؤلف السوفيتى الذى يرسل عمله إلى الخارج لينشر بقصد الإضرار العمد بمصالح الدولة الاشتراكية والمجتمع فإن أمره يجب أن يرفع إلى المحكمة لتفصل فيه . كذلك فإن المؤلف قد يكون عرضة لمحاكمة جنائية بسبب القيام بعمل دعائى ضد الإتحاد السوفيتى أو يتهمه تخريب الدولة السوفيتية والنظام الاجتماعى .

ولابد للمؤلف السوفيتى من أن يحصل على عائد من وراء استغلال مصنفه فى الخارج على الرغم من أنه قد لايتلقى أى أجر عنه فى الداخل كما هو الحال دائماً فى حالة الكتب التى تؤلف كجزء من وظيفة الشخص . وكافة الأموال المتحصلة من الخارج للمؤلف عرضة لضريبة الدخل بشريحة أعلى من المعدلات المفروضة على الأموال المتحصلة من الداخل وقد جاء إدخال هذه الشرائح العليا سنة ١٩٧٣ وتبدأ بـ ٣٠٪ على المبالغ التى تبدأ من ٥٠٠ روبل . بينما الضريبة على مبالغ تبدأ من ٥٠٠١ روبل فأكثر تصل إلى ٢٧٧٥ روبل بالاضافة إلى ٧٥٪ من المبالغ الزائدة عن خمسة آلاف روبل . وتعتبر الوكالة مسئولة عن حساب هذه المستحقات وخصم الضرائب عليها . كما تحصل الوكالة على ١٠٪ لنفسها من المستحقات المدفوعة للمؤلف الأجنبى لنشر عمله داخل الإتحاد السوفيتى وعلى ٢٥٪ من المبالغ المرسلة إلى المؤلف السوفيتى من الدول الأجنبية . والأسباب التى تبرر هذه الضرائب العالية على مستحقات المؤلفين السوفيت هى تحصيل نقد أجنبى كاف لسد ما تدفعه دور النشر السوفيتية للمؤلفين الأجانب من جراء نشر أعمالهم فى الداخل .

جـــداول أجـــور المؤلفيـــن :

الجداول الواردة فيما يأتى جرى العمل بها منذ سنة ١٩٧٥ وهى تمثل الحد الأدنى والحد الأقصى ، وكما ألمحنا يمكن للمؤلف أن يساوم الناشر ليصل إلى أجر محدد فى نقطة ما بين هذين الطرفين والمبالغ المحددة هى نظير الملزمة المعروفة بملزمة المؤلف (٤٠,٠٠٠ حرف) وبالروبل السوفيتى :

• أولا – الأعمال الأدبية الأصلية :

(أ) الطبعات ذات الأحجام العادية

- القصص المنثور – بما فى ذلك كتب الأطفال – والمسرحيات وروايات الأفـلام . ١٥٠ ٤٠٠
- القصص القصيرة حتى ملزمة واحدة (لكل العمل) ١٥٠ ٤٠٠
- المسرحيات ذات الفصل الواحد ٢٠٠ ٦٠٠
- الفولكلـور ١٠٠ ٢٠٠
- الشعر (بالبيت الواحد) ٠,٧ ٢
- القصائد حتى ٣٠ بيتا (لكل العمل) ٣٠ ٢٠٠
- الأعمال الأدبية التى تحكى للأطفال ٧٥ ٢٠٠
- القصص العلمى للأطفال ١٥٠ – ٣٠٠
- التاريخ الأدبى والنقد ١٥٠ – ٤٠٠
- الأعمال الببليوجرافية الأصلية ١٢٠ – ٢٠٠
- الحواشى والتعليقات ٥٠ – ٢٠٠
- المقدمات والتمهيدات والخاتمات ٢٠٠ – ٦٠٠

(ب) الطبعات الجماهيرية :

- القصص المنثور – بما فى ذلك كتب الأطفال – والمسرحيات وروايات الأفلام ٢٥٠ – ٤٠٠
- الأعمال المنثورة المبنية على الفولكلور ١٥٠ – ٢٠٠
- الشعر (بالبيت) ١,٤ – ٢

- الأعمال الأدبية التى تحكى للأطفال ١٠٠ – ٢٠٠
- القصص العلمية للأطفال ٢٠٠ – ٣٠٠
- التاريخ الأدبى والنقد ٢٥٠ – ٤٠٠
- كتب سلسلة (سكول نايا ببليوتيكا) ٢٥٠ – ٤٠٠

ثانيا – الأعمال الأصلية فى السياسة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم وغيرها :

- الكتب النظرية وكتب العلوم البحتة ١٥٠ – ٣٠٠
(أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪ ؛ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪)

- الكتب السياسية الجماهيرية ١٥٠ – ٣٠٠
(أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪ ؛ أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪ ؛ الأعمال التى تزيد عن خمسة ملازم لا تتلقى سوى ٢٥٪ من المبلغ المدفوع عن الملزمة بعد كامل الأجر عن الملازم الخمسة الأولى) .
- الكتيبات السياسية الجماهيرية التى تقع فيما لا يزيد عن أربعة ملازم تتلقى مبلغا مقطوعا حتى ١٦٠٠
- الكتب العلمية الشعبية (ماعدا كتب الأطفال ١٠٠ – ٣٠٠
(أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠ ٪ ؛ أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪ فى حدود عشر ملازم ومازاد عن العشرة يتلقى ربع الأجر فقط)
- كتب التكنولوجيا والإنتاج والعلوم التطبيقية والإحصائيات والكتب المرجعية عامة ٨٠ – ٢٠٠
- الكتب الدراسية فى التعليم العالى والتعليم الشيوعى ١٥٠ – ٢٥٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)
- الكتب المدرسية فى المدارس الثانوية والمتخصصة ١٠٠ – ٢٠٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)
- الكتب المدرسية لمدارس الأطفال فى الصفوف ١ – ٣ ١٠٠ – ١٥٠
(ومايزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)

• الكتب المدرسية لمدارس الأطفال فى الصفوف ٤ – ٩	١٠٠ – ٢٠٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)	
• الكتب التربوية فى مناهج التربية وكتب التربية للوالدين	١٠٠ – ١٥٠
• مقالات دوائر المعارف والقواميس التى تزيد عن ٤٠,٠٠٠ حرف	٢٠٠ – ٣٥٠
• قواميس المصطلحات والمترادفات	١٠٠ – ٣٠٠
• القواميس اللغوية	٨٠ – ١٥٠
• البيليوجرافيات الأصلية	٤٠ – ١٠٠
• الحواشى والشروح	٤٠ – ١٢٠

• **ثالثا – الأعمال المجمعة من مؤلفات أخرى :**

• التجميعات ذات الأسلوب المنهجى والتجميعات الموسوعية للأطفال	٢٠ – ٨٠
• التجميعات الأدبية	٣٠ – ٨٠
• تجميعات الأمثال والأقوال المأثورة	٥٠ – ١٥٠
• تجميعات المقالات	١٥ – ٤٠
• تجميعات لمواد رسمية (قوانين ، تشريعات ، لوائح ...)	١٠ – ٢٠

• **رابعا – المترجمات :**

• القصص المنثور (فى طبعات عادية)	٥٠ – ١٥٠
• القصص المنثور (طبعات جماهيرية)	١٠٠ – ١٥٠
• كتب الماركسية – اللينينية	٥٠ – ١٠٠
• الكتب السياسية والإقتصادية والفلسفية والقانونية والعلمية والتكنولوجية	٤٠ – ٨٠
• كتب أخرى	٣٠ – ٦٠

الناشرون فى الإتحاد السوفيتى :

بدأت الطباعة ومن ثم أصول النشر الحديث فى الإتحاد السوفيتى على يد إيفان

فيدوروف الذى أصدر أول كتاب مطبوع فى موسكو سنة ١٥٦٤ (Apostle) . وإن كان طلاب النشر فى الإتحاد يحاولون إثبات وجود ناشرين وطابعين فى موسكو قبل ذلك التاريخ عن طريق بعض الكتب المجهولة المؤلف والناشر والطابع فى روسيا .

وقد عمل طابعو موسكو على انتشار طباعة الكتب فى أوكرانيا وبايلو روسيا ولتوانيا وقد نجحوا فى ذلك أيما نجاح بحيث أنه فى غضون المائة سنة التى تلت أى فى منتصف القرن السابع عشر وصل حجم الطبعة من الكتاب الواحد بين ١٠٠٠ و١٢٠٠ نسخة بينما كانت كتب الهجاء والمزامير وكتب الصلوات التى قصد بها التعليم تطبع فى طبعات كبيرة الحجم تتراوح بين ١٢٠٠٠ و٢٤٠٠٠ نسخة وأحيانا ٣٦٠٠٠ نسخة . وكانت الكتب فى مطلع القرن السابع عشر تباع بسعر التكلفة مع هامش ربح بسيط ، ولم يأت منتصف القرن إلا وقد ارتفع هامش الربح إلى ١٠٠٪ من التكلفة . ومع ذلك فقد مضى وقت طويل حتى أصبح نشر الكتب عملا تجاريا .

ورغم ازدهار صناعة النشر فى روسيا بين ١٧٦٠ – ١٧٩٠ فإن سوق الكتاب على المستوى الوطنى لم تبدأ إلا فى نهاية ذلك القرن . وفى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت شركات النشر تتكون ويزداد عددها عقدا بعد عقد وأصبحت هناك صناعة نشر وتجارة كتب تضارع أقوى الصناعات النشرية فى أوربا الغربية .

وبعد ثورة أكتوبر العظيمة فى سنة ١٩١٧ أخذ نوع آخر من دور النشر فى الظهور لم يكن موجوداً من قبل . نوع لم يكن الربح هو هدفه الوحيد . ولأول مرة فى التاريخ كله ينظم النشر على أسس قومية مما جعل للنشر أهدافاً يحققها ويمكن التخطيط له على المدى البعيد .

والنظام الحالى للنشر فى الاتحاد يضم دور نشر مركزية على نطاق الإتحاد كله ، دور نشر تابعة للحزب الشيوعى ، المنظمات الإجتماعية ، أكاديمية الدولة للعلوم . وتشير إحصاءات الثمانينات إلى وجود ٢٣٣ دار نشر منتشرة فى جميع جمهوريات الاتحاد من بينها ١٧٩ داراً ضمن شبكة لجنة النشر والطباعة و٣٦ داراً مشتركة (بين إدارة أو لجان مختلفة) و١٨ دار نشر تابعة لمنظمات إجتماعية ووزارات وإدارات ، وإلى جانب هذه الدور الأساسية كانت هناك مؤسسات حكومية وتعليمية تقوم بدور نشرى بطريقة أو بأخرى على النحو الذى ألمحنا إليه سابقاً .

وعدد دور النشر فى الإتحاد السوفيتى قليل جداً إذا قيس بأية دولة فى أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية ولكن هذا العدد الضئيل كما ينتج أكثر مما تنتجه آلاف دور النشر الرأسمالية فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا واليابان ... وذلك بسبب التخطيط والتنظيم الدقيق لهذا الجهاز النشرى العظيم فى الإتحاد السوفيتى والنظرة المتأنية اللصيقة إلى هذا الجهاز تكشف عن العمل الذى يقوم به . وسوف تتناول الهيكل الناشر فى الاتحاد السوفيتى من خلال ثمان جزئيات أساسية هى :

١ – الأجهزة العليا للحكومة .
٢ – لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب .
٣ – أجهزة النشر الجمهورية والمحلية .
٤ – الأجهزة الأخرى الداخلة فى النشاط .
٥ – عملية التنسيق .
٦ – دورة التخطيط .
٧ – الأنظمة الآلية فى إدارة النشر .
٨ – دار النشر السوفيتية .

١ – الأجهـزة العليـا الحكوميـة :

على الرغم من أن نشاط النشر السوفيتى فى كافة مراحله معرض لأوامر الحزب وتعليماته وإشرافه وتدخله فإن النشر هناك يعتبر صناعة لها كيانها الإقتصادى والإدارى وترقى إلى مستوى كافة الصناعات الموجودة هناك ؛ وبالتالى فإنه يخضع لإشراف الحكومة المركزية التى تمارس عليها سلطة التخطيط المستمر والتحكم المباشر .

ولما كان مجلس السوفيت الأعلى هو بالفعل أعلى سلطة تشريعية رسمية فى الإتحاد السوفيتى يمارس سلطاته على صناعة النشر جزئيا من خلال غرفة التعليم وغرفة العلم والثقافة ، وهاتان الغرفتان تعقدان اجتماعات مشتركة لتحليل الانجازات والمشكلات وأوجه القصور والاستماع إلى تقرير من رئيس لجنة النشر وجزئيا من خلال المناقشة السنوية لخطط التنمية الاقتصادية خلال السنة وعلى المدى البعيد . ومن بين هذه الخطط خطة الدولة المتفرعة المنبثقة عن مجلس وزراء عموم الإتحاد ومن بينها رئيس (لجنة الدولة للنشر) .

ومجلس وزراء الإتحاد السوفيتى ، الذى من بين أعضائه بحكم القانون رئيس لجنة الدولة للنشر ، مسئول عن تعيين نواب رئيس وأعضاء مجلس إدارة هذه اللجنة (وبالطبع اللجان الأخرى فى نفس المستوى) ، كما يتوفر المجلس على وضع لوائح الوزارات واللجان فى الجمهوريات ، تلك اللوائح التى تحدد واجباتها وحقوقها ويوافق على الهيكل الإدارى لكل منها وعلى نظام تسكين الوظائف المركزية لها . ومن بين السلطات الأخرى لمجلس الوزراء بالنسبة للنشر احتفاظه بالموافقة النهائية على بعض اللوائح المنظمة للنشر والتى تعمل بمقتضاها لجنة النشر والناشرون والخطط السنوية الاقتصادية لصناعة النشر ، وهذه الخطط واللوائح عادة ما توضع أمام المجلس بعد أن تعدها لجنة الدولة للنشر للموافقة عليها ومن سلطته تعديلها .

وبطبيعة الحال فإن مجلس الوزراء فى كل جمهورية له سلطات مماثلة على لجان النشر فى الجمهورية وعلى دور النشر وخطط النشر بها . وهو يحدد الأجور التى تدفع للمؤلفين وهى بالتالى تختلف من جمهورية إلى جمهورية بين الحد الأدنى والحد الأقصى من الجداول التى عرضنا لها سابقاً مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الأجور إنما تنبع من التشريع المدنى لكل جمهورية وليس من التشريع العام للإتحاد كله . وفى جمهورية روسيا لابد من موافقة مجلس الوزراء على جدول أجور المؤلفين الذين يكتبون لدور النشر المركزية بعد إذن من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . ومن سلطات لجان النشر فى الجمهوريات إعطاء تفاصيل وتعليمات لشرح جداول الأجور . ويقوم مجلس الوزراء فى كل جمهورية بممارسة سلطاته على دور النشر المحلية ، وهى نفس السلطات التى تمارسها لجنة الدولة للنشر على الدور المركزية . ومنها زيادة سعر بيع التجزئة فى حالات فردية (حتى ٢٠٪) لتجنب الخسارة ؛ والموافقة على تعديل بنود الحوافز فى دور النشر .

٢ - لجنة الدولة للنشر :

« لجنة الدولة التابعة لمجلس وزراء الإتحاد السوفيتى للنشر والطباعة وتجارة الكتب » وتختصر إلى « جوسكو مزدات » هى آخر صيغة توصل إليها الحزب والحكومة عبر عقود من الزمن لتحقيق السيطرة الكاملة على نشاط النشر فى الإتحاد السوفيتى . ويمكن تتبع جذور هذه اللجنة منذ سنة ١٩٤٩ فيما عرف آنذاك (بالادارة الرئيسية للطبع والنشر) التابعة لمجلس وزراء الإتحاد . وقد جاءت هذه اللجنة خلفا لإتحاد الدولة لدور النشر المنحل والذى تأسس سنة ١٩٣٠ . وهذه الإدارة كانت قد ألحقت بوزارة الثقافة

سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٦٣ كانت مسئوليات هذه الإدارة فى النشر والطبع وتجارة الكتب موزعة بين عدد من الأقسام فى تلك الوزارة . وفى سنة ١٩٦٣ جمعت هذه المسئوليات مرة ثانية فى كيان واحد سمى « لجنة الدولة للنشر والطباعة فى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى » . وبعد سنتين دخل تغيير طفيف على اسمها لتصبح « لجنة النشر والطباعة الملحقة بمجلس وزراء الإتحاد السوفيتى » . وظلت بهذا الاسم حتى آخر يوليو سنة ١٩٧٢ عندما تغير إلى الاسم الحالى من أول أغسطس ١٩٧٢ .

أما لجان الجمهوريات للنشر (وهى كيانات منفصلة عن الوزارات فى الجمهوريات وتخضع مباشرة لمجلس وزراء الجمهورية) فإن لها دورا تخطيطيا وتنظيميا وتنسيقيا مع سائر الإدارات الحكومية كما هو الحال مع لجنة الدولة للتخطيط (جوسبلان Gosplan) و(لجنة الدولة للعمل والأجور) و(لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا) ، (لجنة الدولة للنشر) وغيرها . والحقيقة أن تغيير اسم اللجنة وتبعيتها إنما يعنى إعلاء لشأنها وأهمية عملها فقد تبع هذا التغيير توسيع لسلطاتها إلى حد ما وتنظيماتها والشخصيات القيادية فيها . وهذه السلطات الإضافية الممنوحة لها تمكنها من المزيد من التنسيق الشامل لخطط النشر على نطاق الإتحاد السوفيتى كله . وبصرف النظر عن التقسيمات الإدارية للناشرين وتبعياتهم ، كما تمكنها من الإشراف المباشر على البرامج الجديدة فى تنمية وتطوير صناعة الطباعة ، وكذلك تحديد طاقات كل المطابع الموجودة فى الإتحاد .

وتنص لائحة هذه اللجنة على مسئوليتها عن النشر والطبع وتجارة الكتب فى عموم الاتحاد السوفيتى والإشراف العام على محتويات كافة المطبوعات . وكإدارة لكل الإتحاد ولكل الجمهوريات فإنها تسيطر سيطرة مباشرة على دور النشر والمطابع الكبرى وشبكات تجارة الكتب المركزية وتعهد إلى لجان الجمهوريات كل فى نطاقها وإدارات النشر بالأقاليم بالسيطرة على الناشرين وباعة الكتب والمطابع الصغيرة على النطاق المحلى ففى سنة ١٩٧٤ كان هناك ١٥٤ داراً للنشر من الـ ١٩٨ دار نشر العامة الموجودة تحت السيطرة المباشرة للجنة الدولة للنشر أو لجانها الجمهورية . وكانت هذه الدور فى تلك الفترة مسئولة عن ٧٠٪ من النسخ المنشورة و٣٠٪ من العناوين . أما فى الثمانينات فهى تسيطر على نحو ١٨٠ دار نشر من الـ ٢٣٣ داراً الموجودة فى الاتحاد . وتقوم اللجنة بالتنسيق بين الخطط السنوية والخطط طويلة الأجل لدور النشر بل وكل المؤسسات التى من حقها أن تصدر مطبوعات (ماعدا الإدارات والمصالح العلمية والتكنولوجية)

وتضع كل الخطط الإقتصادية الشاملة للقطاع لتدخل ضمن الخطة الوطنية العامة للإتحاد فيما عدا إنتاج الصحف والمجلات المملوكة لمؤسسات الحزب . ومن سلطاتها تعديل مجال تخصص إحدى دور النشر (وهى تمارس ذلك فى الواقع بالاتفاق مع الحزب) كما تستشار فى إنشاء دور جديدة أو إلغاء دور قائمة بالفعل (والرأى الأخير للحزب طبعا) .

وفى مسائل التموين تقوم لجنة الدولة فى قطاعها بتوزيع مخصصات الورق (الكمية الإجمالية للقطاع تحددها لجنة الدولة للتخطيط) كما تقوم بتوزيع طاقات المطابع على الناشرين تمكينهم من تنفيذ خطط النشر المناطة بهم ، كذلك تقوم بالتحضير للحصول على موافقات مجالس الوزراء فى الجمهوريات على جداول أجور المؤلفين وتضع صيغ العقود المختلفة بين الناشرين والمؤلفين . وتقوم نفس هذه اللجنة بتحديد أسعار بيع الجملة والتجزئة لكافة المطبوعات الجديدة والمستعملة وذلك بالتشاور مع (لجنة الدولة للأسعار) ، بالإضافة إلى أسعار أحبار الطباعة والحروف (وليس الورق من بينها) وسائر العمليات الطباعية . وهى أيضا تقرر سلم الأجور الخاصة بالموظفين والعمال فى القطاع بالاتفاق مع (لجنة الدولة للعمل والأجور) كما تضع المواصفات والمعايير التى بمقتضاها يتحدد حجم العمالة فى كل دار نشر وهى أخيرا مسئولة مسئولية مباشرة عن التدريب والإعداد المهنى للعاملين فى المجالات الثلاثة بالقطاع أعنى النشر والطبع والتوزيع .

ويتبع (لجنة الدولة للنشر) مجلسان استشاريان هما (مجلس النشر) ، (مجلس التكنولوجيا) ويضم المجلس الأول باحثين وموظفين من دور النشر وممثلين عن عدد من الوزارات ويرأسه رئيس لجنة الدولة للنشر بنفسه ، كما يحضر اجتماعات هذا المجلس موظفون من سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى حيث تناقش قضايا النشر الأساسية . وكان اجتماع ١١ مارس سنة ١٩٧٥ – وكان اجتماعا غير عادى – قد ناقش ثلاث قضايا أساسية هى :

(أ) تحديد النسب العظمى بين فئات الانتاج الفكرى المختلفة .

(ب) اتجاهات نشر كتب العلوم والتكنولوجيا على ضوء قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب المتعلقة بالتقدم العلمى .

(جـ) تطبيق الاستخدام الآلى فى مجال إدارة وإنتاج الكتب وهى القضية التى نعالجها بشىء من التفصيل فيما بعد .

أما المجلس الثانى وهو (مجلس التكنولوجيا) فهو يختبر ويجرب ويوافق على الخطوط العريضة للسياسة التكنولوجية فى مجال الطباعة ويضع الخطط الكاملة للبحث والتطوير والإنشاء فى هذا المجال الحيوى .

وتتشكل (لجنة الدولة للنشر) من رئيس يعينه مجلس السوفيت الأعلى ، وله نائب أول وأربعة نواب آخرون ، ومجلس إدارة يعين أفراده مجلس وزراء عموم الإتحاد السوفيتى . ورئيس اللجنة الذى هو فى نفس الوقت رئيس لمجلس الادارة يتحمل المسئولية الشخصية عن قيام اللجنة بمسئولياتها ويحدد مسئوليات وواجبات كل نائب من نوابه . ومنذ المؤتمر الخامس والعشرين للحزب أصبح هذا الرئيس عضوا كاملا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى .

وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة فى لجنة النشر يفترض فيه مناقشة كافة أمور القطاع والبت فيها ، إلا أن واقع هذا المجلس يشير إلى أنه مجرد كيان استشارى فقط يمكن تنفيذ توصياته إذا صادفت هوى لدى رئيس اللجنة فالرئيس فى حدود قرارات مجلس الوزراء يمكنه اتخاذ الأوامر وإصدار التعليمات إلى أجهزة القطاع دون الرجوع إلى مجلس الإدارة بل وضد رأى مجلس الإدارة ولكن فى الحالة الأخيرة لابد من إحاطة مجلس الوزراء علماً . ومن ثم يمكن القول بأن اتخاذ القرار فى أعلى مستوياته هنا هو عمل فردى . وهو أمر نصادفه فى جل الوزارات السوفيتية رغم المسئولية الجماعية التى تمارس فى مجلس الوزراء نفسه وعدد من لجان الدولة الأخرى مثل لجنة التخطيط .

وهناك دائما اتجاه قوى إلى أن رئيس لجنة النشر من بين من مارسوا العمل الحزبى والايديولوجى بدلا من أن يكونوا خبراء فى النشر بمفهومه المحدد (أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة) . وأغلب أعضاء مجلس الإدارة فى اللجنة هم رؤساء الأقسام الرئيسية فيها ورؤساء التحرير الثلاثة وممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية .

أما عن المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة فهى إما مسائل عامة تهم صناعة النشر ككل والمنشآت التى تتبعها ، وإما مسائل محددة خاصة بكتاب معين أو سلسلة بالذات أو بالإنتاج الفكرى فى موضوع محدد . وكل السلاسل الجديدة التى يخطط الناشر لإصدارها مرهونة بموافقة لجنة الدولة للنشر ونفس الوضع بالنسبة للمطبوعات متعددة المجلدات والتى تعتبر أقل من أن تطلب موافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى على نشرها ومن الأمثلة على ذلك الأعمال الكاملة لتشيكوف فى ثلاثين مجلداً والتى نشرتها

دار ناوكا . ويستعرض المجلس الكم والكيف المنشور فى الموضوعات المختلفة كما يتناول آراء ووجهات النظر التى يبديها المحررون فى دور النشر المختلفة فى مجالات عملهم . كما أن الأمر يتطلب موافقة مجلس الإدارة على خطط النشر السنوية وطويلة الأجل لدور النشر المختلفة فى الإتحاد .

أما عن الأقسام التى تتفرع إليها لجنة النشر فتصورها الخريطة التالية :

١ – مكتب التحرير الرئيسى للكتب السياسية والإجتماعية .
٢ – مكتب التحرير الرئيسى للقصص .
٣ – مكتب التحرير الرئيسى للكتب العلمية والتكنولوجية .
٤ – الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق .
٥ – الإدارة الرئيسية للناشرين فى الجمهوريات والأقاليم .
٦ – الإدارة الرئيسية لصناعة الطباعة .
٧ – الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب ودعاية الكتب .
٨ – إدارة التخطيط المالى والإقتصادى (ترقى إلى مرتبة إدارة رئيسية) .
٩ – الإدارة الفنية (ترقى إلى مستوى إدارة رئيسية) .
١٠ – الإدارة الرئيسية للتصميم والإنشاءات .
١١ – الإدارة الرئيسية للتموين (المواد والمعدات) .
١٢ – تفتيش الدولة لإختبار جودة المطبوعات .
١٣ – إدارة شئون الأفراد .
١٤ – إدارة الحسابات والمراجعة (التدقيق) .
١٥ – إدارة تنظيم العمل والأجور .
١٦ – إدارة العلاقات الدولية .
١٧ – الإدارة العامة .
١٨ – قسم رئيس الفنانين .
١٩ – المكتب الأول (أقرب ما يكون إلى مكتب الأمن وبه موظفون من لجنة الدولة للأمن) .
٢٠ – المركز الرئيسى للمعلومات والحاسب الآلى .
٢١ – الإدارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارىء الأجنبى .
٢٢ – مجلس النشر ومجلس التكنولوجيا .

٢٣ - اتحاد عموم الدولة الصناعى للمطابع الفرعية .
٢٤ - اتحاد عموم الدولة الصناعى .
٢٥ - جريدة : « كينزهنو » .
٢٦ - مجلات : ف ميركينج ، بوليجرافيا ، دتسكايا لتواثورا .

وتقوم مكاتب التحرير الرئيسية بممارسة الإشراف على دور النشر المركزية التابعة لها مباشرة ، ومكتب التحرير الرئيسى للكتب العلمية والتكنولوجية يتبعه على سبيل المثال سبع عشرة دار نشر مركزية تعمل جميعها فى مجال العلوم والتكنولوجيا . ويخصص لكل مكتب تحرير خطط عدد من دور النشر يتوفر على فحصها وتقرير مدى ملاءمة العناوين التى وردت بها للنشر ومدى التغطية الموضوعية فى هذه الخطط لأهداف الدار ، واكتشاف التكرار والقيام بالدراسات الاستطلاعية والجدوى الإقتصادية لتلك الخطط . كذلك فإن نسبة الـ ٢٠٪ احتياطى الورق والطاقة الطباعية التى ترد فى خطط الناشرين لايمكن استخدامها فى نشر كتب لم ترد بالخطة إلا بعد موافقة مكتب التحرير الرئيسى .

وإضافة إلى ذلك فإن مكاتب التحرير يطلب إليها القيام بنظرة فوقية عامة على كل النشر السوفيتى ، كل فى مجال اهتمامه وتخصصه ، وأن يتولى قيادة التخطيط طويل الأجل للنشر فى تلك المجالات بالتعاون مع الإدارة الرئيسية للناشرين فى الجمهوريات والأقاليم . وهناك على الأقل مكتب واحد (مكتب التحرير الرئيسى للكتب العلمية والتكنولوجية) توفر على إنشاء مجلس من مديرى كل دور النشر التالية له مباشرة ويحضره موظفون من لجنة الدولة للنشر وممثلون عن دور الطباعة يتباحثون فى الموضوعات ذات المصلحة المشتركة وخاصة التطورات الحديثة فى العلوم والتكنولوجيا والتى ينبغى أن تنعكس فى مطبوعات هذه الدور . ولقد استحدث نفس المكتب أسلوبا جديداً فى العمل ، وذلك بتكوين لجنة من الخبراء المتخصصين تستعرض الإنتاج الفكرى الحديث الصادر عن عدة دور نشر وتحلله وتقيمه فى موضوع بالذات ، وتضمن عملها تقريراً عن الكم والكيف وتوصيات بما يجب أن ينشر وما كان يجب ألا ينشر فى هذا الموضوع .

وتعتبر إدارة التخطيط الاقتصادى والمالى بؤرة (لجنة الدولة للنشر) حيث تتجمع كافة المعلومات والبيانات والإقتصادية والمالية اللازمة للنشر والطبع والتوزيع . وهى تعد مسودة الخطط الإقتصادية للقطاع ككل بحيث تكون جاهزة للتقديم إلى مجلس الوزراء من خلال مجلس إدارة لجنة النشر ، كما أنها صوت مهم - وان لم تكن الصوت الوحيد -

فى تقرير حجم المساعدات التى تتلقاها دور النشر من ميزانية الدولة وتحديد الائتمانات البنكية ، وإعادة توزيع واستخدام الأرباح والاحتياطيات المالية .

أما الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق فقد جرى استحداثها سنة ١٩٧٢ للقيام بعبء التنسيق بين العناوين الواردة فى خطط النشر (وسنشرحها بالتفصيل بعد ذلك) كما قامت فى سنة ١٩٧٥ بإعداد خطط شاملة بكافة العناوين فى الإتحاد السوفيتى إلى مجلس لجنة النشر وخطط بالكتب فى الموضوعات التى يهتم بها الحزب والحكومة وكل هذه الجهود طبعا جاءت من الخطط التى قدمها الناشرون . ويبدو أن الهدف من هذه الإدارة أساساً هو استبعاد التكرار لتوفير الورق وليس بهدف إدخال تغييرات فى البنية الأساسية أو التغطية الخاصة بكل دار نشر .

والإدارة الرئيسية للتموين (المواد والمعدات) مسئولة عن إعداد الخطة السنوية لاحتياجات القطاع من واقع البيانات والأرقام التى تقدمها لجنة الدولة للتخطيط (جو سبلان) ومجلس الوزراء فيما يتعلق بالنشر (محددة بملايين الملازم المطبوعة) وتترجم كل ذلك إلى طاقة طباعة ، كميات ورق ، مواد تجليد ، حبر طباعة ، رصاص حروف . وبعد موافقة مجلس الإدارة على هذه الخطة تقدم مع التفسيرات اللازمة إلى لجنة الدولة للخطة ، والمؤسسات المعنية الأخرى المسئولة عن إنتاج وتوزيع المواد المحددة فى الخطة . وبعد ذلك تقوم الإدارة بتحديد الأنصبة من تلك المواد على القطاع بالتشاور مع الأقسام المختلفة فى لجنة الدولة للنشر والمتصلة مباشرة بالناشرين والطابعين بناء على عقود تبرم بينها وبينهم .

٣ – أجهزة النشر الجمهورية والإقليمية :

لجان النشر فى الجمهوريات وإدارات النشر فى مناطق الإدارة الذاتية تخضع لنوع من « التبعية الثنائية » على نحو ما تخضع له كثير من الوزارات السوفيتية حيث تتبع لمجلس الوزراء فى جمهوريتها (أو منطقتها) وللجنة الدولة للنشر . وهذه الأخيرة كما أوضحنا سابقا هى التى تحدد السياسات العامة وظروف النشر فى عموم الإتحاد . وقد تقوم من خلال هذا النظام الطبقى باعطاء تعليمات وأوامر لادارات النشر الجمهورية والمحلية فى كثير من الأمور العامة والدقيقة أيضا . ومن خلال هذه الإدارات إلى أى دار نشر تحت سيطرتها ففى سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال خلال دراسة إمكانية رفع الربحية فى مجال النشر طلبت اللجنة من كافة اللجان فى الجمهوريات دراسة الأداء فى كل دور النشر التى

تحقق خسائر مخططة ، ودراسة الطرق الكفيلة بخفض المساعدات لهذه الدور ، ومثال آخر سنة ١٩٧٦ عندما كانت لجنة الدولة للنشر تدرس خطة النشر فى دار النشر كازاخستان فوافقت على هذه الخطة من حيث المبدأ ولكنها وجهت تعليماتها إلى الناشرين بضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الكتب التى تتعلق بسياسة الحزب الخارجية وتعرية النظريات الإقتصادية البورجوازية .

وفى الإتجاه المضاد فإنه يتحتم على لجان النشر فى الجمهوريات أن تنشد موافقة لجنة الدولة للنشر على القرارات والإجراءات الهامة التى تريد اتخاذها ، ويدل على ذلك أن رئيس لجنة النشر فى جمهورية كازاخستان قد شكا فى سنة ١٩٧٢ من أن لجنته قامت عدة مرات باقتراح تأسيس دار نشر لكتب الأطفال فى الجمهورية – وهى خطوة تحتاج إلى موافقة الحزب ولجنة الدولة للنشر – ولكنها لم تتلق أى رد .

وتعكس لوائح وبنية إدارات النشر الجمهورية والمحلية السلطات المحدودة والنطاق الضيق الذى تتحرك فيه ، إذ أن كل لجنة أو إدارة محلية تقوم – بالنسبة لدور النشر التى تحت سلطانها والهيئات التى تشرف عليها – بالتنسيق بين خطط النشر والموافقة عليها ، وعمل ترتيبات الورق ومواد الطباعة الأخرى ولا يعنى هذا أى تحول عن ضرورة تنسيق وموافقة لجنة الدولة على المادة العلمية لكل الكتب والكتيبات فى سائر جمهوريات الإتحاد . وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن لجان النشر فى الجمهوريات تقوم داخل قلة من دور النشر بفحص بعض الأصول الهامة وتقرر صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للنشر قبل أن يقول الناشر نفسه رأيه فى تلك الأصول وقبل أن يقبلها للنشر . وفى حالة الأعمال التى تقترح بعض الهيئات أو المؤسسات (من غير دور النشر) نشرها فإن لجنة النشر المحلية مفوضة مبدئيا فى فحص هذه الأصول وتقارير الخبراء عليها قبل إعطاء الموافقة على خطط النشر .

٤ – الكيانات الأخرى فى النشر السوفيتى :

من بين الوزارات المركزية ولجان الدولة التى لها تأثير عظيم على نشاطات لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب ، لجنة الدولة للتخطيط (جو سبلان) وباعتبارها الوكالة المركزية للتخطيط فإنها تقوم بتوزيع المواد الخام والمنتجات التى تعتبرها الحكومة ذات أهمية قصوى فى الإقتصاد الوطنى وذلك على نطاق الإتحاد كله . ومن المواد ذات الأهمية لقطاع النشر الورق .

وتخضع لجنة الدولة للتخطيط بطبيعة الحال لسلطة مجلس وزراء الإتحاد واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ويمكن أن تملى عليها التعليمات من إحداهما أو كلاهما بتغيير توزيعاتها لمساندة قرار سياسى عالى ، ذلك أن اللجنة المركزية قد عبرت فى سنة ١٩٧٠ عن استيائها من زيادة كمية المطبوعات التى تصدرها الوزارات والهيئات الأخرى من غير دور النشر ومن ثم جاءت التعليمات إلى لجنة الدولة للتخطيط بتقييد كمية الورق المخصصة لهذه الهيئات وأن تحول الكميات الزائدة إلى لجنة الطباعة (فى ذلك الوقت) لزيادة نسخ الكتب المدرسية . أما المواد والأعتدة التى لا تناط بلجنة التخطيط فتقوم بتقديمها إلى صناعة النشر لجنة الدولة لتموين المواد والمعدات والوزارات والإدارات الأخرى كل فيما يخصه . ويجب أن ننوه إلى أن خطة النشر السنوية على مستوى كل الاتحاد يجب أن تقدم إلى لجنة التخطيط عن طريق لجنة النشر وذلك لتدبير مؤشرات الخطة ومتطلباتها . كما أن مبادىء تحول مؤسسات النشر السوفيتية إلى النظام الجديد للتخطيط والحوافز كما سنرى بعد كان لايمكن تطبيقه دون الموافقة التفصيلية عليه من جانب لجنة التخطيط ، كما أن تحول كل دار نشر على حدة إلى هذا النظام تطلب نفس الإجراء .

ومن بين المؤسسات الحكومية الأخرى التى لها صوت مسموع فى صناعة النشر وزارة المالية لعموم الإتحاد التى تقوم – بالتعاون مع وزارات المالية فى الجمهوريات – بالتفتيش على الخطط المالية لدور النشر وغالبا ما تقوم بالتعديل فى تقديرات الناشرين المالية ، كما تقوم بالاشتراك فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى صناعة النشر ككل مثل تعديل أسعار بيع الكتب للجمهور ، وهو ما دعت إليه اللجنة المركزية سنة ١٩٧٠ . كذلك فإن لجنة الدولة للأسعار والتى اشتركت فى هذا القرار الأخير تقوم بالتفتيش باستمرار على أسعار الناشرين (وبالمناسبة وجدت هذه اللجنة أن دار نشر كولوس قد رفعت أسعار خمسة كتب بما حقق لها دخلاً إضافيا قدره – ٣٩٠٠٠ روبل) وتعتبر لجنة الدولة للعمل والأجور من المؤسسات الحكومية الهامة التى تطلب موافقتها على لوائح الأجور والمرتبات والحوافز ودرجات الموظفين والعقود الخاصة بين الناشرين وباعة الكتب .

وفى الأمور الخاصة بالتوظيف والمرتبات والحوافز فإن مديرى دور النشر لابد لهم أيضا من التشاور أو الاتفاق مع تنظيمات الإتحادات التجارية اعتباراً من المستوى المركزى وانتهاء بمستوى المنشأة . وعلى سبيل المثال عندما تفشل دار النشر فى تحقيق خطة النشر السنوية بدرجة مرضية فإن الإدارة العليا بها قد تلجأ إلى خفض مبالغ الأرباح

المحولة إلى بند حوافز الدار ، ولكن بعد موافقة اللجنة المركزية لاتحاد العاملين فى قطاع الثقافة أو اللجنة الجمهورية المماثلة . وسوف نرى كثيرا من هذه الأمثلة على الصفحات التالية .

ومن الهيئات على مستوى الوزارة والتى تؤثر فى نوع معين من النشر على مستوى الإتحاد ومستوى الجمهوريات وزارات التعليم العام ووزارة عموم الإتحاد للتعليم العالى والثانوى الخاص ، ولجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا . ومن الطبيعى أن تمارس وزارات التعليم سيطرة حديدية على تخطيط ومحتويات الكتب الدراسية . كما أن لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا لها مسئولية خاصة إزاء كتب العلوم والتكنولوجيا ، ولها نفس سلطات لجنة الدولة للنشر (تحت إشراف وموافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى) فى الموافقة على خطط نشر الدور والهيئات المتخصصة فى العلوم والتكنولوجيا وتنقيح تلك الخطط .

وهناك مؤسسة حكومية أخرى لها تأثيرها على صناعة النشر ألا وهى الرقابة ، وذلك على مستوى دار النشر الواحدة كما سيأتى ذكره تفصيلا بعد .

٥ - عمليـــات التنسيـــق :

تقوم لجنة الدولة للنشر بالتنسيق بين المطبوعات المزمع نشرها ، لأن الخطوة الأولى فى النشر السوفيتى هى مراجعة كل عنوان يزمع الناشر نشره . وتختلف عملية التنسيق عن عملية التخطيط السنوى والتخطيط طويل الأجل للكتب التى ستنشر وهى العملية التى تقوم بها لجنة النشر مع الناشرين . إذ أن خطط النشر قد تتضمن عناوين جرى تنسيقها بالفعل واتفق عليها أو عناوين مازالت تحت الاعداد أو عناوين لم يوافق عليها أو تنسق بعد ، وإنما التنسيق الذى تقوم به اللجنة هو أساساً إدراج عنوان معين (مخطوط) أو مخطط مؤلف فى خطة الناشر . ومنذ سنة ١٩٧٤ خضعت كل المطبوعات لعملية التنسيق هذه بصرف النظر عن الجهة التى تنشرها (وكانت اللوائح قبل ذلك التاريخ تستبعد مطبوعات الحزب ، الحكومة ، الاتحاد التجارى والكومسومول من عملية التنسيق ، كذلك فإن عملية التنسيق هذه عمل مختلف عن الرقابة التى تمارسها الجلافلت على الكتاب قبل دخوله إلى المطبعة مباشرة .

وتبدأ عملية التنسيق بعد أن تعبر دار النشر عن رغبتها فى نشر عمل معين وردت أصوله إلى الدار أو وضع المؤلف مخططه وقبل توقيع العقد مع المؤلف حيث ترسل إلى

لجنة الدولة للنشر استمارة معينة تتضمن معلومات تفصيلية عن الكتاب (عن طريق إدارة النشر المحلية إذا كان الناشر خاضعا لها) وتتلقى الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق المذكورة سابقاً الاستمارات وبالتشاور مع مكتب التحرير المناسب تقرر الموافقة على نشره أو رفضه أو تأجيل النشر ويؤشر بذلك على الاستمارة الخاصة بالعمل . كما قد تقرر الإدارة تخفيض عدد النسخ التى تطبع من الكتاب (وتقضى تعليمات التنسيق بتخفيض عدد النسخ فقط وليس بزيادتها) . كما قد يعنى التنسيق الذى تمارسه الإدارة تحويل كتاب ما إلى ناشر آخر أو تعديل فى فكرة الكتاب أو أسلوب المعالجة . ولقد تلقت هذه الإدارة على سبيل المثال فى سنة ١٩٧٧ (٤٥٥٥٤) استمارة من دور النشر من بينها ٥١٠٩ جرى التأشير بتأجيلها ، وأكثر من ألف عنوان رفض نشرها ، وأكثر من ٣٠٠ تختصر فى الحجم . والهدف من هذا التنسيق كما نصت عليه اللوائح هو المحافظة على التخصصات المحددة المعالم بين دور النشر وتجنب التكرار فى الموضوعات المنشورة والإقتصاد فى استهلاك الورق ويقوم الحاسب الآلى بعد ذلك بإعداد قوائم محسبة بالعناوين التى جرى تنسيقها على النحو سالف الذكر ، ومن ثم فهى تصلح للنشر ، وترسل هذه القوائم إلى دور النشر والهيئات المعنية للعمل بموجبها . ولايستطيع الناشر عادة أن يتعاقد مع المؤلف قبل إدراج عمله فى هذه القوائم المنسقة . وثمة تنسيق آخر يحدث على نفس الأسس عندما تقوم لجنة النشر بفحص خطط الناشرين لتحريرها كل سنة . وقد ذكرت المصادر أن ١٥٠٠ عنوان قد استبعدت من مسودات الخطط فى هذه المرحلة سنة ١٩٧٤ .

وأكدت لجنة النشر فى سنة ١٩٧٦ أن بعض دور النشر وبعض إدارات النشر المحلية قد تبنت اتجاها خاطئا ضد عملية التنسيق المركزى ، برفض ما اعتقدوه تدخلاً خارجياً فى خطط النشر محاولين ممارسة وتأكيد « استقلالهم » .

ويدعم ذلك ما طلبه نائب رئيس لجنة النشر فى نفس السنة من وقف التعديلات التى يدخلها بعض الناشرين على الخطط التى تمت الموافقة عليها بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠٪ وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن عملية التنسيق هذه ماتزال غير ملزمة تماماً .

٦ - دورة التخطيـــط :

يشكل العمل الإدارى الذى يتحكم فى تخطيط وانسياب المطبوعات سواء بالنسبة للعنوان الواحد أو الانتاج السنوى ككل ، الجانب الأكبر من نشاط لجنة الدولة للنشر

ولجنة الدولة للتخطيط فى عملها المتعلق بالنشر . أما العمليات الأخرى مثل إعداد اللوائح الجديدة أو الاستشارات فى الحالات الخاصة ، فإنها لا تحتاج إلا إلى مجهود صغير نسبياً أصغر من المجهود الذى يبذل فى إعداد وإشراف وتحليل خطط وإنتاج الناشرين سنة بعد سنة .

ويتضمن التخطيط طويل الأجل (لفترات أطول من سنة) من لجنة الدولة للنشر سلسلة من الخطط الفوقية الشاملة والتى تقسم إلى موضوعات أو مجالات وتحت كل موضوع العناوين التى ستنشر فيه طوال فترة الخمس سنوات ، ومن أمثلة تلك الخطط طويلة الأجل ما يعرف بـ« الخطة المركبة للإنتاج الفكرى فى مجال العلوم والتكنولوجيا » وخطة « الإنتاج الفكرى الكلاسيكى والمعاصر عن شعوب الإتحاد السوفيتى » . وهذه الخطط شأنها شأن الخطط السنوية تعتمد على خطط دور النشر الفردية ومقترحاتها . بل إن هناك من الخطط طويلة الأجل ما يمتد إلى أكثر من خمس سنوات ، ربما عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، ولكنها حالات استثنائية إذ تقوم لجنة الدولة بإعداد دراسات مستقبلية عن النشر فى الإتحاد السوفيتى حتى سنة ٢٠٠٠ .

ولعل أهم الخطط طويلة الأجل والملموسة التى تعدها لجنة الدولة للنشر والمحفوفة بعدد كبير من المحاذير هى تلك الخطط الخمسية التى تعدها بالتعاون مع لجنة الدولة للتخطيط لتدخل ضمن الخطة الإقتصادية الخمسية للدولة . ومن الواضح أن لجنة الدولة للتخطيط لا تتعمق النظر إلى محتويات الكتب التى تتضمنها الخطة ولا تنظر إطلاقاً فى كتاب معين أو عنوان ما ، بل تنظر إلى طاقة الطباعة المطلوبة،(فى علاقتها بإمكانيات الطباعة داخل الإتحاد السوفيتى والطباعة الموجودة فى الدول الاشتراكية الأخرى التى يمكن استغلالها) ، وكميات الورق والمواد الأخرى التى تحتاجها الخطة . وبالتالى يمكن للجنة الدولة للتخطيط أن تقترح ما يمكن إعطاؤه لقطاع النشر على ضوء الصورة الكاملة والأولويات فى خطة الدولة بعامة .

وفى الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١ – ١٩٧٥) قامت لجنة النشر لأول مرة بإعداد خطة خمسية لكل دار نشر على حدة ولكل مطبعة ولكل متجر كتب وذلك بالاتفاق مع لجنة الدولة للتخطيط . وقسمت هذه الخطة الخمسية إلى خطط سنوية (وحتى هذه الخطط تحتاج إلى تأكيد قبل تنفيذها) . وكان هذا الاتجاه جديدا فى نوعه وتحولاً عن سياسة الخطط السنوية وحدها . ولكن منذ سنة ١٩٧٣ وبسبب مشاكل

الورق والطباعة بدأ القطاع فى الإعتماد على الخطط السنوية للناشرين كأساس للتخطيط فى المجالات الثلاثة بالقطاع . هذه الخطط التى يعدها الناشرون أو بالأحرى إنتاج وبيع العناوين المدرجة بها هى الآن معيار الحكم على وفاء الناشرين بالتزاماتهم والطابعين وباعة الكتب بخططهم الانتاجية والتسويقية . وذلك على العكس مما كان سائدا قبل ذلك من الحكم على خطط الطابعين وباعة الكتب بمعزل عن خطط الناشرين . ومن ثم لم يكن هناك حافز لدى الطابعين أو باعة الكتب لإنجاز ما يرد بخطط الناشرين ، بل على النقيض تماماً كان الطابعون وباعة الكتب يعطون الإهتمام الأكبر للكتب التى تدر عليهم ربحا أوفر والكتب التى تحقق إنجاز ما جاء بخططهم هم .

كذلك فإن توقيت الجوانب المختلفة فى تتابع تنفيذ الخطة قد تم تغييره فى سنة ١٩٧٦ لتمكين الناشر من قفل حساباته المالية وجداوله الإنتاجية بعد الموافقة على الخطة مباشرة بحيث تكون خطط الناشرين كلها جاهزة فى النصف الثانى من السنة السابقة على بدء تنفيذها بما يمكن من إرسال نسخ من تلك الخطط (وكل عنوان فيها موصوف بدقة) إلى تجار الكتب فى موعد أقصاه أول يناير من السنة السابقة على الخطة (تبدأ سنة الخطة عادة من أول يناير) ويتاح لتجار الكتب فترة ٧٥ يوماً من تسلم الخطة لجمع طلبات الشراء من مظانها المختلفة وتقديمها إلى الجهات المعنية فى موعد أقصاه ١٥ من مارس ويحدد فى هذه الطلبات عدد النسخ المطلوبة . وفى الشهر الذى يتلو تتجمع لدى الناشر صورة كاملة عن الموقف فيقارن عدد النسخ المطلوبة بكميات الورق وإمكانيات الطباعة المتاحة ومعدلات الإنتاج التى أملتها الخطة الخمسية . ومن ثم يعدلون فى حجم طبعة الكتاب طبقا للموقف وترسل أية تعديلات للموافقة عليها فى لجنة الدولة للنشر فى موعد أقصاه ١٥ أبريل ، وفى أول مايو تكون الصورة الجديدة لدى تجار الكتب وفى نفس الوقت يخطر الناشرون الطابعين المربوطين إليهم بالصورة النهائية للخطة حتى يرتبوا أمورهم على ذلك . وفى موعد أقصاه ١٠ مايو يقوم الناشرون بإخطار مكتب التحرير الرئيسى الذى يتبعونه بكمية الإنتاج التى يتوقعونها كل شهر لتوقيت حصول المطابع على حصص الورق والمواد الأخرى فى موعد أقصاه ٢٥ مايو .

وعندئذ تجتمع مكاتب التحرير الرئيسية والادارة الرئيسية لصناعة الطباعة والإدارة الرئيسية للتخطيط المالى والاقتصادى لوضع الصورة المبدئية الكاملة للخطة الإقتصادية والإنتاجية لكل قطاع . ويتوفر مجلس إدارة لجنة الدولة للنشر على النظر فى هذه المسودة ويبعث بها إلى مجلس الوزراء ولجنة الدولة للتخطيط فى موعد أقصاه ١٥ يونيو ، وعندما

يقر مجلس الوزراء الخطة وعندما توافق لجنة التخطيط على ما جاء بها من مؤشرات الإنتاج تبدأ لجنة النشر فى إرسال الجزء الخاص بكل ناشر فى الخطة إليه وكذلك ما يخص كل طابع أو بائع كتب حتى يتسنى لكل منهم أن يبنى ترتيباته على ذلك . وعلى الجانب الآخر تقوم لجنة الدولة للنشر بإعادة صياغة كافة خطط دور النشر على أساس موضوعى قبل ١٥ أكتوبر . وأية تغييرات فى تخصيص طاقات الطباعة أو كميات الورق (والتى تتطلب ضرورة موافقة اللجنة عليها) ، يمكن إدراجها فى خطط الناشرين والطابعين حتى ٢٠ ديسمبر . وأخيرا فإن كافة العقود بين الناشر والطابع وبين الناشر وتجار الكتب لابد من توقيعها فى موعد أقصاه ٢٥ ديسمبر أى قبل بدء السنة الإنتاجية سنة تنفيذ الخطة بأيام . وعادة ما تنص العقود على كميات إنتاج شهرية وفصلية بين الناشر والطابع ويجب إبلاغ هذه الإتفاقات الشهرية والفصلية إلى لجنة النشر بانتظام على مدار سنة تنفيذ الخطة .

هذا التخطيط لجداول النشر أدخل على سبيل التجربة بداية فى دارين مركزيتين هما (ايكونوميكا ، ميسيل) وعدد من الدور الجمهورية سنة ١٩٧٤ . وقيمت التجربة الجديدة بعد نهاية ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وأشارت النتائج إلى نجاح التجربةومع ذلك لم تعمم التجربة إلا بعد سنة ١٩٧٧ على معظم دور النشر المركزية والجمهورية مع وقوع بعض الأخطاء عند التطبيق وعلى سبيل المثال فإن خطط الناشرين لم تصل إلى تجار الكتب إلا فى أغسطس من السنة السابقة على التنفيذ (بدلاً من يناير) ، مع ما فى ذلك من عدم تحديد حجم الطبعة إلا فى نوفمبر على الرغم من أن تخصيص طاقات الطباعة كان يجب أن يتم فى يوليو .

وإذا كانت تلك هى دورة التخطيط على المستوى المركزى فإن لجان النشر فى الجمهوريات تعالج عمليات النشر السنوية على نطاق الجمهوريات بنفس الأسلوب ولكن مع إجراء إضافى هو تقديم بيان بالأصول المجازة للنشر ومخططات المؤلفين المجازة للتأليف إلى لجنة الدولة للنشر لتنسيقها . ومن ثم الحصول على موافقة هذه اللجنة على خطط الناشرين فى الجمهوريات . وفى جمهورية أوكرانيا تحتم اللوائح ضرورة جعل خطط النشر أساساً لعمل باعة الكتب والطابعين ، كما هى أساس لعمل الناشرين وأى عنوان يحتمل أن يحقق خسارة أكبر من ٥٠٠٠ روبل يجب ألا ينشر إلا بموافقة لجنة النشر فى الجمهورية .

٧ – النظام الآلى فى إدارة عمليات النشر :

أدت مركزة عمليات صناعة النشر السوفيتية فى يد لجنة الدولة إلى أن تقوم هذه اللجنة بكثير من التفاصيل فى وضع السياسة والموازنة والإنتاج ، وهى التفاصيل التى تتم على مستوى دار النشر الفردية فى دول الغرب . وأكثر من هذا كان على لجنة النشر أن تقيم بناءً إدارياً هرمياً يسمح بانسياب التخطيط والتنسيق فى عروق كل قطاع النشر والطباعة والتوزيع ، وجانب كبير من نشاط هذا الجهاز يوجه إلى توزيع حصص الورق المحددة بناء على خطط أكثر من ٢٠٠ ناشر وبناء على طاقات ومعدات أكثر من ٣٠٠٠ دار طباعة تحت سيطرتها .

وكان هناك من الأسباب الكثيرة ما يدعو إلى استخدام أنظمة آلية مبنية على الحاسبات الالكترونية لإنجاز الأعمال من هذا النوع الذى يتطلب عمليات حسابية واسعة النطاق وإعداد قوائم مستفيضة تتكرر على فترات منتظمة . ولذلك سارعت لجنة الدولة للنشر فى سنة ١٩٧٢ إلى إدخال (الأنظمة الآلية فى إدارة صناعة النشر) . والنظام الآلى الموجود الآن هناك نظام ضخم يمتد إلى آفاق أبعد من مجرد العمليات التى ذكرناها سابقاً وليس له نظير فى دول الغرب ، فهو إلى جانب القيام بالعمليات الحسابية اللازمة للخطط الإقتصادية والانتاجية فى كل القطاع ، يقوم بإعداد المؤشرات اللازمة لتنفيذ تلك الخطط ويقدم معلومات منتظمة عن الوضع الإقتصادى لكل دار نشر على حدة ولصناعة النشر ككل . وأكثر من ذلك صمم النظام بحيث يقبل بيانات ببليوجرافية عن كل كتاب نشر أو تحت النشر ، وعن كل مخطط قدم للناشر مما يساعد على تجنب التكرار فى التغطية وعلى تسجيل تخصص كل مؤلف ، ويكشف عن الثغرات الموجودة فى مجالات النشر المختلفة مما يساعد على سد ومعالجة هذه الثغرات . كذلك يقبل النظام البيانات الواردة من تجار الكتب مما يمكن من ضبط مخزون الكتب لديهم وتحليل العرض والطلب والمبيعات . وفى سنة ١٩٧٦ تم رصد ٤٨,٨ مليون روبل لادخال أنظمة آلية أخرى أصغر حجماً إلى قطاع النشر لإدارة العمل فى مجمعات دور النشر ودور الطبع بل وأيضاً فى دور النشر والطباعة الفردية .

ومن المعتقد أن أربعة أنظمة آلية فرعية قد بدأت العمل فى سنة ١٩٧٥ ، وهى تتصل بالمراكز الآلية الموجودة لدى لجنة النشر وغرفة الكتاب لعموم الإتحاد وكانت هذه الأنظمة الفرعية قد قامت لتغطى الحسابات ، شئون العاملين ، الشئون المالية ، المرحلة

الأولى من تنسيق الأصول . وميكنة عملية التنسيق تعتبر الجانب الأول من نظام فرعى خصص فيما بعد لمجال النشر وحده ، وفى مرحلة تالية أدخلت مخططات المؤلفين عن الكتب المزمع تأليفها هى الأخرى فى هذا النظام الفرعى (حوالى ٤٠,٠٠٠ مخطط سنوياً) وربطت بالنظام الرئيسى فى مركز معلومات لجنة الدولة للنشر . وقد يسر ذلك الربط اكتشاف التكرار فى الموضوعات فى مرحلة مبكرة بل وأكثر من ذلك ساعد كثيرا على كشف الموضوعات التى تحتاج إلى معالجة والمؤلفين المتخصصين فى موضوعات محددة .

وحظى مجال الطباعة هو الآخر بنظام فرعى مماثل لنظام مجال النشر لتخزين معلومات عن الورق ومواد الطباعة الأخرى وطاقات الطباعة المتاحة . ويساعد هذا النظام بطبيعة الحال على سرعة مقابلة واقع الطاقات الطباعية باحتياجات الناشرين والكميات التى يجب أن تطبع فى سنة معينة . وهو العمل الذى كان يوصف بأنه « تمرين حساب صعب » يشغل عدة إدارات وأقسام داخل لجنة النشر لمدة أربع أو خمسة أشهر ويعتمد على الخبرات والمهارات الطويلة .

وبنفس الطريقة حظى الجناح الثالث وهو تجارة الكتب وفى نفس الوقت بنظام آلى فرعى يستخدمه فى ضبط الرصيد الموجود لديه من جهة وفى سرعة نقل طلبات ما قبل النشر إلى الناشرين من جهة ثانية . وكان باعة الكتب طبقاً للنظام اليدوى ينقلون هذه الطلبات إلى الناشرين فى شهرين ونصف من تلقى الخطط كما أشرنا من قبل . وجانب كبير من تلك الفترة كان يضيع فى نسخ تلك الطلبات على المستوى المحلى والجمهورى ثم المستوى الوطنى ، ولكنها بعد إدخال النظام الآلى اختصرت كثيرا من الوقت والإجراءات وقد يسر النظام مسألة تحديد النسخ لكل متجر فى حالة زيادة الطلبات عن النسخ المطبوعة وهو ما يحدث كثيرا فى الإتحاد السوفيتى . كما ساعد فى سرعة تحليل المبيعات تبعا للناشر ونوع المطبوع والمتجر والكتاب الواحد .

ومن الأنظمة الفرعية التى استقرت الآن النظام الفرعى لتخزين البيانات الببليوجرافية عن الكتب والكتيبات المنشورة حديثا ، ويستمد هذا النظام بياناته من النسخ التى تقدم للإيداع (ويسمونها هناك النسخ الضابطة) فى غرفة كتاب عموم الإتحاد (وهى الوكالة المركزية للتسجيل الببليوجرافى السوفيتى) . وإلى جانب فائدة هذا النظام الفرعى فى تقديم البيانات الببليوجرافية حين تطلب إلى سائر الأنظمة الفرعية المذكورة سابقاً فإن هذا النظام يعتمد عليه الآن فى تجميع الببليوجرافيات الجارية المحسبة .

والحقيقة التى لا مراء فيها أن إدخال هذه الأنظمة الآلية سواء الرئيسى منها أو الفرعى لم يحدث لرغبة فيها لذاتها أو جريا وراء « موضة » العقول الالكترونية الموجودة فى الدول الغربية ، ولكنها أدخلت لحاجة فعلية إليها ويقصد السيطرة الكاملة على عملية النشر ابتداءً من مخططات المؤلفين ومروراً بكافة مراحل التحرير والإنتاج والوصف الببليوجرافى ثم تحليل المبيعات والتنبؤ بمؤشرات المستقبل وتنظيم النشر فى المستقبل . ولقد جربت صناعات كثيرة فى الإتحاد السوفيتى إدخال الأنظمة الآلية فى إدارة أعمالها ولكن أكبر الأنظمة وأكثرها اكتمالا – بل الاستثناء الوحيد – هو النظام الموجود فى مجال النشر . ومن المؤكد أن إدخال هذا النظام الآلى الضخم ستكون له آثاره على حركة النشر فى الإتحاد السوفيتى ، وسرعة الأداء فيها وبالتالى سيؤدى إلى توسع هائل فى تلك الحركة ونموها وهو ما نلحظ بواكيره فى أوائل الثمانينات متمثلا فى زيادة عدد المفردات المنشورة وأقل القليل من الفاقد فى الوقت والجهد والإمكانيات .

وإذا كانت تلك هى النظرة الكلية إلى هيكل النشر فى الإتحاد السوفيتى فإن صورة الناشر فى الإتحاد لا يمكن أن تكتمل إلا إذا نظرنا عن قرب فى الأداء اليومى لدار النشر السوفيتية ، وهو ما نتناوله تفصيلا على الصفحات التالية :

٨ – دار النشـــر السوفيتيـــة :

لا مراء فى أن الحزب الشيوعى والحكومة فى الإتحاد السوفيتى يتحكمان إلى أبعد حد فى تطوير وإدارة عملية النشر مما لايدع لدار النشر سوى سلطات محدودة تمارسها فى داخلها وبالتالى لا تستطيع إتخاذ قرارات ذات بال فى حالات الطوارىء . وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بالإتحاد آراء تدعو إلى اعطاء المؤسسات الفكرية والتعليمية نوعا من المرونة فى اتخاذ قراراتها ، وإلى أن يقتصر دور السلطات العليا على عملية التنسيق بين الدور المختلفة وإرساء الخطوط الايديولوجية العامة والتدخل فقط عندما يستدعى الأمر ذلك . وللدخول فى تفاصيل دار النشر السوفيتية وعملها اليومى فإن الباحث سوف يسعى إلى تغطية الجزئيات الآتية :

(أ) التنظيم الإدارى لدار النشر .
(ب) المدير وهيئة التحرير .
(جـ) مجالس التحرير .

(د) قرارات التنظيم الداخلى .
(هـ) الرقابـــة .
(و) الوضع الإقتصادى لدار النشر .
(ز) الحصول على الأصول ومعالجتها .
(ح) الرواتب والحوافز .
(ط) أحجام الطبعات .

(أ) التنظيم الإدارى العام لدار النشر :

قد تتبع دار النشر السوفيتية « لجنة الدولة للنشر » مباشرة أو أيٍ من فروعها (لجنة الجمهورية أو إدارة النشر المحلية) . وقد تخضع لتبعية ثنائية أى تكون مسئولة أمام لجنة النشر وأية مؤسسة أخرى فى الدولة ، كما قد تدار دار النشر بواسطة مؤسسة فردية واحدة . وفى الحالتين الثانية والثالثة تحتفظ لجنة الدولة للنشر بحقها فى تطبيق إجراءات التنسيق على كل دور النشر بصرف النظر عن التبعيات الجانبية لها وأن تضع المعايير والنماذج الإجبارية لكثير من جوانب العمل الداخلى بالدار وأن تضع الخطوط الرئيسية للأداء الإقتصادى مثل أسعار التجزئة – حصص الورق وطاقة المطابع – وتطبق « لائحة دار النشر الاشتراكية » الصادرة سنة ١٩٦٨ على كل دور النشر العاملة فى جميع الجمهوريات . وترسى هذه اللائحة الإلتزامات والحقوق الأساسية : الايديولوجية والمالية والتنظيمية لهذه الدور .

وطبقا لبنود هذه « اللائحة » فإن الإدارة العليا فى دار النشر هى التى تضع **الأرقام** التى تقوم دار النشر باعداد خططها على هدى منها . هذه الخطط بعد مناقشتها مناقشة مستفيضة مع المنظمات المعنية وذات الصلة لابد من رفعها إلى الإدارة العليا للموافقة عليها ، وهذه الإدارة مسئولة بعد ذلك عن تأمين التمويل والإمدادات اللازمة لتنفيذها .

ومدير دار النشر تعينه الإدارة العليا بالدار كذلك تقوم هذه الإدارة بتعيين المديرين المساعدين ورؤساء أقسام التحرير ورئيس الحسابات بتوصية من المدير .

وبالإضافة إلى هيمنة الإدارة العليا على المجالس الاستشارية فى الدار فإن عليها أيضاً وضع تقرير دقيق عن سير العمل بالدار سنوياً . والحقيقة أن أسلوب وأداء دار النشر عرضة بصفة مستمرة – شأنه شأن كل المنشآت السوفيتية – لرقابة كوادر الرقابة الشعبية ولإشراف كوادر الحزب .

(ب) المدير وموظفو التحرير :

يعين مدير الدار ويفصل من قبل الإدارة العليا (مجلس الإدارة) لدار النشر ويتحمل المسئولية كاملة عن عمل الدار بما فى ذلك تطبيق الايديولوجية وسائر أنواع المطبوعات التى تنشرها الدار وتحقيق خطط النشر والمستهدف الإقتصادى . وكما أشرنا من قبل فإن كثيرا من العوامل المؤثرة فى النشاط الإقتصادى للدار تخرج عن سلطاته ، على الرغم من أن التخطيط الإقتصادى الداخلى من سلطاته هو بدون ضغط خارجى وخطط النشر التى يضعها هو وموظفو التحرير لابد من عرضها للموافقة عليها أو تعديلها من جانب الإدارة العليا المشرفة على الدار . وفى أمور التوظيف فإن كل اللوائح المنظمة للأجور لابد وأن تحظى بموافقة المدير على أن تتمشى مع آراء لجنة الإتحاد التجارى المحلية كما أن فصل الموظفين لابد وأن يخضع لموافقة اللجنة . ومن بين مهام المدير أيضاً التوقيع على الأصول التى تقبل للنشر قبل ذهابها إلى المطبعة ومناقشة موظفى التحرير فى أمور حيوية مثل حجم الطبعة وترتيبات الاعلان والدعاية واقتصاديات العمل .

ومدير التحرير بالدار هو النائب الأول لمدير الدار (والنائب الثانى هو المسئول عن الإنتاج والتموين) ومسئوليته الشخصية تغطى إعداد وتنفيذ خطط النشر ويشرف على اختيار المؤلفين والأصول بل إن من المحتمل أن يقوم بنفسه بقراءة الأصول الهامة .

والمحرر الذى يعهد إليه بمعالجة أصل من الأصول يكون مسئولا عن الاتصال المباشر بمؤلف ذلك الأصل . وفى يده يقع قرار قبول أو رفض الأصل أو المخطط المقدم من المؤلف رغم ضرورة موافقة رئيسه ومدير التحرير على قراره إلا فى حالة بعض الأعمال الكبرى التى تتطلب بطبيعة الحال العرض على مجلس التحرير بالدار . وكذلك الأعمال التى جاءت التعليمات من السلطات العليا بنشرها . ومن مهام المحرر المسئول إعداد النص للطبع والتفاوض مع المؤلف فى أية تعديلات يراها ومتابعة الكتاب فى مراحل إنتاجه المختلفة ، وترتيب توصيل الكتاب إلى جمهور القراء . وينظر إلى هذه المهام بالدرجة الأولى على أنها وظيفة سياسية إلى جانب أنها وظيفة فكرية وإدارية ويجب أن ينظر إلى كل كتاب من وجهة نظر الحزب ومصالح الشعب . وعندما ينشأ خلاف بين المحرر ورؤسائه المباشرين حول نشر كتاب معين أو عدم نشره فإن من واجب مدير الدار إبلاغ الإدارة العليا ، بيد أن أيا من المصادر لم يذكر أن ثمة خلافاً من هذا النوع قد وقع .

ويقع على عاتق المحررين أيضاً تحليل الموضوعات التى تحتاج إلى مزيد من المؤلفات

لتنشر فيها وإغراء المؤلفين للكتابة فيها والمساهمة فى إعداد خطط النشر . ومن المألوف لدى دور النشر أن تكلف المؤلفين بالكتابة لتملأ بأعمالهم الخطط التى رسمت سلفاً . ويذكر فى هذا الصدد أن بعض دور النشر تنشر ٢٥٪ من مطبوعاتها عن طريق الأصول التى ترد من المؤلف بينما ٧٥٪ مما تنشره تقترح سلفاً من قبل هيئة التحرير ، أو مما يلقى إليها من السلطات العليا لتنشره . ومما يقرؤ هنا وهناك يمكن القول بأنه فى بعض الحالات يتخطى المحررون وتدخل إلى المطبعة مباشرة كتب دون علمهم من قبل السلطات الأعلى ، كما أنهم فى أحيان أخرى لا يعرفون مصير مقترحاتهم أو رأيهم فى بعض الأصول . ويتهم من حين لآخر بعض كبار المحررين بأنهم لا يقرءون النص قراءة متأنية بل إن « دار التقدم » فى موسكو قد اكتشفت ذات مرة أن رئيس أحد أقسام التحرير لم يقرأ مخطوطا واحدا من الكتب التى نشرت فى خطة تلك السنة .

(جـ) مجالـس التحريـر :

يوجد فى كل دور النشر السوفيتية تقريباً مجالس متخصصة استشارية فى التحرير أو التصميم أو الطباعة ومن المؤكد أن دار النشر تستفيد من هذه المجالس الاستشارية حسب مقتضيات الأحوال . ومجلس التحرير له وضع هام باعتباره مصدر النصح والإرشاد للمدير وموظفيه وباعتباره حلقة الوصل بين دار النشر وجمهور القراء الذين تخدمهم . ويتوفر مدير الدار والأطراف المعنية – وخاصة الإدارة العليا – على تحديد أعضاء أى مجلس استشارى . ويعمل مدير الدار ورئيس التحرير بمثابة رئيس ونائب رئيس المجلس على التوالى . والمفروض فى دار النشر أن تأخذ برأى المجلس فى كل أمر هام من أمور سياسة التحرير وتأخذ بتوصياته على الرغم من أن هذه التوصيات لا تصبح نافذه المفعول إلا بعد موافقة المدير .

وعادة ما تضم هذه المجالس أكاديميين وممارسين فى الموضوعات المختلفة التى تنشر فيها الدار وموظفين كبار من الدار نفسها وممثلين عن المنظمات ذات المصالح المشتركة ومن بينها الحزب بطبيعة الحال والوزارات والمؤسسات المعنية بالنشر وأحيانا المكتبات الكبرى . ويتوفر المجلس على فحص الترتيبات الخاصة بخطط النشر السنوية وطويلة الأجل وكافة المقترحات التى يتقدم بها الأفراد لإصدار كتب معينة أو سلاسل ، كما يقوم المجلس فى بعض الأحيان بدراسة بعض الأصول التى تضاربت حولها التقارير وآراء الفاحصين والأعمال الأولى للمؤلفين الجدد ولابد للمجلس من أن يجتمع مرة على الأقل كل ستة أشهر .

وتتفاوت هذه المجالس تفاوتا كبيرا فى حجمها ، ولابد أن نتوقع أن تكون مجالس الدور الكبيرة ، كبيرة (يصل عدد أعضاء دار نشر : كولوس إلى ٦٠٠ عضو ، ودار نشر ميدتسينا إلى ٢٧٩ عضوا) ، وتتخذ وسائل مختلفة لتسهيل المناقشة عن طريق تقسيم المجلس إلى مجموعات فئوية صغيرة تتناول كل منها قضايا محددة .

ومما يذكر أن تحول دور النشر إلى نظام الحوافز والتخطيط الجديد قد أدى إلى تكثيف عمل المجالس وعكوفها على خطط النشر كما أدى إلى مزيد من اهتمام هذه المجالس بالأداء الاقتصادى فيها . وهناك دار نشر واحدة على الأقل (فى أوكرانيا) أنشأت بين مجالسها مجلسا إقتصاديا يرأسه نائب المدير ولكنه يعتمد على أعضاء خارجيين كثيرين مما أعطى الدار وزنا إقتصاديا كبيرا أدى إلى تقدمها .

(د) قرارات التنظيم الداخلى :

يتضمن تخطيط العمل داخل دار النشر إعداد الخطة السنوية والخطة طويلة الأجل المتعلقة بالكتب التى تنشر وكذلك وضع خطط الترتيبات التحريرية التى تتخذ بشأن تلك الكتب . كما تتضمن وضع خطة تحرك وانتقالات الأصول والملازم المطبوعة خلال مراحل الإنتاج والتوزيع وذلك بالتعاون مع الطابعين وهيئة التوزيع . ويتضمن التخطيط أيضا وضع الخطة الإدارية والإقتصادية التى تضمن تأمين الكميات الكافية والمناسبة من مواد التموين والموظفين بما يحقق النتائج الإقتصادية التى قررتها الإدارة العليا . ويقدم قسم التخطيط فى دار النشر (وفى حالة دور النشر الصغيرة حيث لا توجد أقسام للتخطيط يقوم الاقتصاديون الملحقون بمكتب المدير) بالتنسيق بين خطط التحرير والنشر من جهة ومخصصات الورق وطاقات الطبع من جهة ثانية . ويقوم هذا القسم بحساب التوقعات الإقتصادية لكل كتاب ، ويعد الخطة المالية للدار ويضع المؤشرات التى تساعد على تحقيق أهداف الدار . ويقوم أيضا بتسجيل تحركات كافة الأصول فى مراحل الاعداد والإنتاج المختلفة ويحسب أسعار التجزئة واحتياجات الدار من الموظفين طبقا لخطط العمل المختلفة ، كما يتوفر على تحليل الأداء وغير ذلك من المعلومات الإدارية حسب الطلب .

ورغم حرص دار النشر ككل ، وسائر الأقسام بها كل قسم على حدة ، على الإقتصاد فى الورق وفى الطباعة فإن اختيار العناوين التى تدرج فى خطة النشر غالبا ما يبدأ بقبول مخططات المؤلفين وبعمليات تكليفهم وفحص الأصول التى ترد . ومن هذا

الرصيد باتجاهاته الثلاثة تعد خطط النشر بالإضافة إلى ما قد يلقى إلى الدار من الإدارة العليا على الرغم من أن الناشرين يؤكدون عادة بأن التخطيط يبدأ من القاع « باختيار الأصول على الرغم من أن العامل الإقتصادى لكل عنوان على حدة ليس له إلا أهمية ثانوية » .

ورغم التخطيط الجيد والحسابات الدقيقة إلا أن كثيرا من العوامل قد تتدخل فى عدم الوفاء الكامل بالخطة . وعلى سبيل المثال ففى سنة ١٩٧٣ كانت درجة تحقيق الخطة فى دار فونزدات مجرد ٦٧٪ وفى دار سوفتزكايا روسيا مجرد ٥٤٪ . وعلى مستوى الجمهوريات كان الوفاء بالخطط أقل من ذلك ففى أذربيجان كانت خطط النشر الموضوعة تتضمن نشر ٤٣٩ عنوانا بين سنة ١٩٧٤ ومنتصف ١٩٧٦ ولم ينشر منها بالفعل سوى ١٥٥ عنوانا حتى نهاية ١٩٧٦ .

(هـ) الرقابة على مطبوعات الدار :

جهاز الرقابة الأساسى فى الإتحاد السوفيتى هو (الإدارة الرئيسية لحماية أسرار الدولة فى المطبوعات) التابعة لمجلس وزراء عموم الإتحاد ويشار إليها عادة بالاسم المختصر جلافلت —Glavlit— وهى مختلفة عن الرقابة النوعية الموجودة فى كل تخصص آخر مثل : الشئون العسكرية ، الطاقة النووية ، تكنولوجيا الفضاء ، أمن الدولة .... وفى معظم الأحيان لابد من الحصول على موافقة مكاتب الرقابة النوعية قبل إرسال الكتاب إلى رقباء المطبوعات (جلافلت) . أما رقابة أمن الدولة فيجرى استشارتها من خلال الجلافلت وموافقة رقابة المطبوعات مطلوبة قبل نشر كل المطبوعات تقريباً وتُرى هذه الموافقة على شكل رقم مسلسل يطبع فى نهاية كل كتاب . ويحذف هذا الرقم فقط فى حالة المطبوعات الببليوجرافية الوطنية وبعض مطبوعات الحزب والمطبوعات الحكومية ومن طبعات كتب ماركس ، انجلز ، لينين . كما يحذف الرقم أيضاً من ترجمات القصص الأجنبية المنشورة داخل الإتحاد السوفيتى . وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المترجمات تختار بعناية قبل السماح بترجمتها واختفاء الرقم المسلسل من النسخ المعدة للتصدير إلى الخارج لايعنى أنها أعفيت من الرقابة . ورغم أن أسرار الدولة قد تكفلت بها المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٥٩ من القانون الجنائى إلا أن الرقابة على المطبوعات قد استمدت سلطاتها من قرار مباشر من مجلس الوزراء يرجع إلى سنة ١٩٥٦ . وهذا القرار يتناول فى عبارات عامة الأمور التى تدخل فى أسرار الدولة : الشئون العسكرية ، الاقتصادية والسياسية

كالخطط الحربية ، البيانات العسكرية ، الصناعات الاستراتيجية ، المصادر الطبيعية اللوائح ، احتياطى العملة ، الاختراعات الهامة ....

وباعتبار جلافلت جهاز الرقابة لعموم الإتحاد فإن كل إجراءات وتفاصيل رقابة المطبوعات تتم عن طريقه وله موظفون (رقباء) دائمون داخل كل دار نشر . والمطبوعات التى تنشر بواسطة مؤسسات أو مصالح حكومية ليست دور نشر لابد من موافقة رقابة المطبوعات عليها قبل نشرها وتوزيعها ولايستثنى من ذلك أى مطبوع . كذلك تعتبر جلافلت مسئولة عن رقابة كافة المطبوعات التى توزع بالمجان أو على سبيل الدعاية والترويج لشيء ما أو سلعة ما .

وتشير تقارير المؤلفين والمحررين السوفييت السابقين إلى أن رقابة الجلافلت لا تطبق على الأصول الخطية إلا إذا طلب الناشر نفسه ذلك قبل أن يرسلها إلى المطبعة أو إذا طلبت الجلافلت مخطوطاً معيناً تدور حوله الشكوك . ولكن الرقابة الحقيقية تبدأ من بعد أن ينتهى المؤلف والمحرر من تصحيح البروفات ، والرقابة تبدأ من هنا وبدقة وبعدها يوقع على البروفة بالطبع لضمان خلو الكتاب من الممنوعات . ويقال أن الجلافلت لا تستطيع منع كتاب من النشر إلا إذا كان فيه ما يكشف سرا من أسرار الدولة أو إذا أصر الناشر على نشر نص اعترضت عليه الرقابة لسبب آخر غير كشف أسرار الدولة فإن الرقابة فى هذه الحالة تكتب تقريرا إلى « اللجنة المركزية » . وأخيرا فإن « فرخ المطبعة » بعد تصحيحات المحرر والذى يعد للطبع النهائى لابد من موافقة الرقيب عليه قبل إتمام عملية الطبع .

وواضح من تقارير هؤلاء الذين عملوا فى دور النشر السوفيتية ومن واجبات المحررين التى أتينا على جانب منها سابقاً أن جانبا من واجبات المحرر القيام برقابة مبدئية للأصول التى ترد إلى الدار وإلى حد رفض المخطوط إذا دعا الأمر وقبل وصول المخطوط إلى يد الرقيب الممثل للجلافلت . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على الكتب الأكاديمية المتخصصة حيث يفتقر رقباء الجلافلت إلى الخلفية الموضوعية التى تجعلهم قادرين على مراجعة المادة العلمية . كذلك يمكن القول بأن المحررين هم رقباء غير رسميين .

(و) الوضع الإقتصادى لدار النشر :

تم تخفيض عدد المؤشرات الإقتصادية التى توضع لدار النشر عن طريق الإدارة العليا

كثيرا بعد اللوائح الجديدة التى صدرت فى سنة ١٩٧١ والتى نقلت دور النشر إلى نظام جديد للتخطيط والحوافز (وهو النظام الذى طبق على سبيل التجربة فى عدد قليل من دور النشر منذ سنة ١٩٦٩) . وطبقا للوائح الجديدة خفض عدد المؤشرات الاقتصادية من ١٠٢ مؤشراً إلى تسعة فقط (عشرة بالنسبة للدور التى خطط لها النشر بالخسارة أو عدم الربح) بالإضافة إلى مؤشرين تضعهما لجنة النشر العامة فى كل حالة وهذه المؤشرات الجديدة هى :

١ - خطة سنوية تتضمن العناوين التى تنشر فى خلال السنة ولابد أن يكون لدى الدار بداية ٨٠٪ من هذه العناوين على الأقل والباقى يمكن تدبيره خلال السنة ، وغالبا ما يشار إلى هذا المؤشر على أنه أهم المؤشرات المتحكمة فى التخطيط الداخلى لدار النشر وكافة التعاقدات مع الطابعين وباعة الكتب .

٢ - إنتاج فكرى مطبوع موزع على مجالات محددة وبأشكال معينة (كتب - دوريات - مطبوعات أخرى) وللجان النشر فى الجمهوريات السلطة لمزيد من التخصيص فى هذا الإنتاج .
٣ - مبيعات إجمالية معينة تطرح فى السوق .
٤ - حد معين ومخطط له سلفاً من الربح أو الخسارة .
٥ - مبالغ أو اعتمادات محددة فى ميزانية الجمهورية أو الدولة للدار .
٦ - أسس معينة لتقليل حجم الخسارة (فى حالة الدور التى خطط لها ألا تحقق أرباحاً) .
٧ - مبالغ متوفرة بالدار للرواتب وعوائد المؤلفين .
٨ - نسبة معينة من الإعانة للجهاز الإدارى المركزى .
٩ - نسبة معينة من رأس مال الدار للاستثمار عن طريق المصادر المركزية .
١٠ -أصول ثابتة تنتج عن عملية الاستثمار المذكورة .
١١ - توفير المطابع اللازمة .
١٢ - توفير الورق ومواد التجليد اللازمة .

ومن المقطوع به أن كثيرا من هذه المؤشرات يعتمد اعتماداً أساسياً على كميات الورق وطاقات المطابع المتوفرة (١١ ، ١٢) والمحددة للدار من قبل لجنة الدولة للنشر

وبصرف النظر عن تبعية الدار الرسمية . وهذان المؤشران هما اللذان يحددان وإلى أقصى حد كمية الإنتاج الفكرى (المؤشر الثانى) . والتقدير المسبق لهما يؤثر بلا شك فى عدد الكتب المنتجة والمدرجة فى خطة النشر (المؤشر الأول) وعدد نسخ الطبعة الواحدة من كل منها . بل وأكثر من هذا فإنهما يؤثران بطريق غير مباشر فى اختيار العناوين التى تنشر بما يحقق أفضل أداء إقتصادى ممكن للدار فى ظل الوفاء بالالتزامات الايديولوجية والأهداف الموضوعية التى وضعتها الإدارة العليا للدار . وإن المؤشرين الأول والثانى ليحددان بل ويتحكمان بالتالى فى المؤشر الثالث وهو كمية العائد من المبيعات ومن ثم يؤثران فى المؤشرين الرابع والخامس وهما مدى المكسب أو الخسارة وبالتالى كمية المبالغ التى تحصل عليها الدار من الجمهورية أو الإتحاد كإعانة . كذلك يتأثر المؤشر السادس بهما أيضاً (أسس تقليل الخسارة) . والمؤشر السابع وهو الرواتب وعوائد المؤلفين يعتمد أيضاً على كمية العمل الذى تنجزه الدار وطبيعة المطبوعات التى تنشر طالما أن عدد الموظفين ورواتبهم مرتبطة بعدد الملازم التى تنجزها الدار وبعض المطبوعات يؤدى إلى عائد أقل للمؤلف من مطبوعات أخرى وهكذا ؛ أو إذا كان حق المؤلف قد سقط فى الملك العام أو إذا كان المؤلف قد ألف الكتاب كجزء من وظيفته حيث لاتدفع الدار عوائد فى الحالتين الأخيرتين .

وكان لتخفيض عدد المؤشرات الإقتصادية على هذا النحو أثره الواضح على إعطاء الناشرين مرونة أكبر فى التخطيط الداخلى . وعلى سبيل المثال لم تعد دار النشر مضطرة إلى الاستئذان عندما تؤجل نشر كتاب من فصل إلى فصل فى خطة النشر السنوية . وقبل اللوائح الجديدة (١٩٧١) لو حدث مثل هذا التأجيل دون موافقة السلطة لفقد العاملون بالدار جزءا من حوافزهم .

وثمة ملمح آخر من ملامح التغير الإقتصادى فى اللوائح الجديدة والنظام الجديد هو تخصيص بند معين ودائم للحوافز ، تلك الحوافز فى النظام القديم لم تكن تمنح إلا من فائض الربح فقط وفى معظم الأحيان لم تكن دور النشر تحقق ربحاً بسبب النقص فى الورق وقيل فى تبرير ذلك النقص فى كميات الورق أنهم يدفعون الناشرين إلى التدقيق فى اختيار العناوين التى تدرج فى خططهم . وفى الشهور الأولى التسعة من سنة ١٩٦٨ حققت دور النشر المركزية ربحاً بنسبة ١٢٧٪ عن المستهدف وبلغت الأرباح الصافية ١٣,٥٢٥,٠٠٠ روبل . وفى النظام الجديد تحسب بنود الحوافز على أساس نسبة من

الأرباح المستهدفة فى الخطة وليس على أساس الأرباح الزائدة عن المستهدف ففى هذه الحالة الأخيرة تقل الحوافز ٣٠٪ . ولعل الحكمة من ذلك هى كبح جماح بعض الدور التى تسعى إلى نشر عدد أكبر من الكتب فى موضوعات يقبل عليها الناس وتحقق أرباحاً أكبر مثل كتب الطهى ، إدارة المنزل ، البستنة وصيد الأسماك مما يؤدى إلى عدم التعقل فى استخدام الورق والمطابع .

ودور النشر التى تحولت إلى نظام الحوافز والتخطيط الجديد أكدت أن الأداء الناجح ومعدل الحوافز العالى إنما يتأتيان من نشر عدد ثابت من العناوين تنشر فى مواعيد محددة متوقعة ومن ثم تنخفض تكاليف الإنتاج . ويتطلب ذلك خطة واسعة المدى وإشرافا أدق على حركة سير الأصول داخل الدار فى مراحل الانتاج المختلفة وإعداداً مهنيا أرقى لموظفى التحرير وتوعيتهم بالآثار الاقتصادية للكتاب على مستقبل الدار وبحيث يكون هناك مدة قصوى لكل مرحلة من مراحل إنتاج الكتاب .

(ز) الحصول على الأصول ومعالجتها

هناك طرق مختلفة للحصول على الأصول التى تنشرها دار النشر فقد تأتى الأصول عن طريق المؤلف نفسه . وقد يكلف المؤلف بالكتابة فى موضوع معين بناء على عقد يبرم بعد أن يقدم المؤلف مخططا للكتاب يقبل من جانب الناشر ، وأحياناً قد يلقى الكتاب إلى دار النشر من الإدارة العليا مع التعليمات اللازمة بنشره . ويبدو أن هذه الطريقة الأخيرة يساء استخدامها كثيرا حيث يمارس بعض الأشخاص فى الادارة العليا ضغوطا على دور النشر بقبول مؤلفات كاتب معين أو الضغط على دور النشر لاشراكهم فى تأليف كتاب ما . ولقد أشار أحد رؤساء التحرير فى إحدى دور النشر سنة ١٩٧٧ إلى أن مؤلف غير كفء يأتى إلى دار النشر مسلحاً بعشرات من التوصيات من إتحاد الكتاب أو الأشخاص ذوى النفوذ لنشر كتاب بينما هو فى الواقع لا يرقى إلى مستوى التأليف وليست له مؤلفات فى السوق .

والمبادرة من جانب دار النشر إلى تأمين المؤلفات فى موضوع محدد تعتقدأنها تسد ثغرة فى نسيج الإنتاج الفكرى قد تكون غير رسمية كما قد تكون رسمية على أعلى مستوى . والدور التى تنشر كتبا أكاديمية عادة ما تكون على صلات وثيقة بالمعاهد والمؤسسات العلمية فى نفس المجال وربما تعقد اتفاقيات معهم لنشر سلاسل معينة فى مجال تخصصهم .

وفيما يتعلق بالمخططات التى يقدمها المؤلفون لدار النشر لتأليف كتاب معين فإن هذه المخططات لابد من فحصها بدقة ومناقشتها مع المؤلف بالتفصيل وإدخال التعديلات اللازمة إن استدعى الأمر وتستغرق العملية نحواً من شهر ونصف يرفض المخطط بعدها أو يدعى المؤلف لتوقيع عقد مع الدار لتأليف الكتاب . وهذا المخطط لابد أن يتضمن قائمة بالفصول التى يضمها الكتاب وهذه القائمة فى حالة الموافقة تكون جزءا من عقد النشر . والمخطط المقبول للنشر لابد من إرسال نسخة منه إلى (لجنة الدولة للنشر) للتنسيق ، والعقد الذى يبرم يجب أن يتمشى مع النموذج المعتمد والذى عرضنا له على الصفحات السابقة .

والأصول التى ترد إلى الدار بمبادرة من المؤلفين لابد من فحصها أولا بواسطة رئيس التحرير فى القسم المختص أو عن طريق محرر يحدده وقد يرسل الكتاب إلى محكم خارجى أو سلطات أعلى لابداء الرأى فيه قبل اتخاذ قرار القبول أو الرفض أو التعديل . أما الأصل الذى جاء نتيجة عقد مع الدار على النحو المشروح سابقاً فإنه يذهب إلى المحرر المسئول والذى يتوفر على قراءته بالتفصيل واستشارة من هم أعلى منه أحيانا قبل التأشير بالخطوة التى تتلو بشأنه . وأية اعتبارات تؤثر فى ملاءمة الأصول للنشر مثل ارتفاع مستوى الكتاب أو وجود ما يتعارض مع سياسة المجتمع الاشتراكى أو يتعارض مع أسرار الدولة لابد من إرسالها إلى فاحصين من خارج الدار لإبداء الرأى فيما عدا الكتب الدراسية وعموما بطلب إلى المحررين اللجوء عادة إلى المصادر العليا عند الشك فى أى شىء . وثمة تدرج فى مثل هذه الأمور إذ يلجأ المحرر إلى رئيسه المباشر أو إلى رئيس القسم قبل اللجوء إلى رئيس التحرير أو مدير الدار . والقرار الذى يتخذ لابد من تبليغه إلى المؤلف فى غضون ثلاثين يوماً من تلقى الأصل . وفى حالة الموافقة على نشر الأصول التى ترد من تلقاء نفسها فإن عقدا يوقع مع المؤلف بعد إتمام عملية التنسيق عن طريق لجنة الدولة للنشر .

وموافقة دار النشر على نشر الكتاب هى أحرج نقطة بالنسبة لمراحل تعامل الدار مع الكتاب إذ يتطلب الأمر بعد هذه الموافقة حسب شروط العقد دفع ٦٠٪ من الحق المالى – كما أوضحنا سابقا – للمؤلف وأيضا الالتزام بنشر الكتاب خلال مدة مقررة . وموافقة رئيس التحرير أو المدير بعد توصية المحرر بالنشر ورئيس القسم الذى يتبعه هى بوابة الكتاب إلى المراحل التالية . ولا تستطيع دار النشر رفض كتاب تعاقدت عليه سلفاً

إلا إذا لم يوف المؤلف بشروط العقد مثلا من حيث الطول أو هبوط مستوى المادة العلمية أو كانت المعلومات ضد اتجاهات الحزب ، وهى الأحوال التى لا تستطيع معها المحكمة أن تفصل بين المؤلف ودار النشر . وقد تقرر دار النشر – أو يطلب إليها – عدم نشر الكتاب حتى بعد دفع الـ ٦٠٪ وإعطاء الموافقة على النشر . وفى هذه الحالة لا تدفع الدار بقية حقوق المؤلف المالية ولكن المحكمة العليا – كما أشرنا فى صفحات سابقة – أصدرت حكما فى مثل هذه الحالة بأنه إذا استحال النشر لسبب خارج عن المؤلف نفسه مثل تغير الظروف السياسية أو أى سبب آخر فلابد للدار من أن تدفع حق المؤلف بالكامل كما حدث فى حالة المؤلفة الشهيرة ليديا شوكوفسكايا سنة ١٩٦٥ عن كتابها (صوفيا بتروفنا) الذى أوقف نشره بعد الموافقة عليه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

أما الكتب الأكاديكية التى ترد من معاهد علمية وتعترض عليها دور النشر بعد التعاقد عليها فإن الدار تعيد الكتاب إلى المعهد أو المؤسسة الأكاديمية وتطلب من مدير المعهد النظر فى النص ، وإذا رأى نشر الكتاب ، فإنه ينشر على مسئولية المؤلف ومدير المعهد الذى يتبعه .

ولا تستطيع دار النشر أن تغير أو تحذف من نص الكتاب دون موافقة من المؤلف ومن حق المؤلف أن يعترض على إجراء شيء من ذلك طالما أن المادة العلمية فى الكتاب تتمشى مع القواعد العلمية وليس فيها أى تعارض مع مبادىء الدولة الاشتراكية أو الحزب أو ما يخل بأسرار الدولة الرسمية . كذلك فإن أية إضافات من جانب الناشر كالمقدمات أو الحواشى أو التحليلات العامة لابد من موافقة المؤلف عليها ، ولقد كان لهذه الحرية التى أدخلت على تعليمات النشر منذ سنة ١٩٦٧ صداها العميق فى النشر السوفيتى . وإذا حدث خلاف بين المؤلف والمحرر فى هذه الناحية فإن مجلس التحرير يستشار وبعد أخذ رأيه يقرر مدير الدار انصاف المؤلف ويمضى الكتاب فى سبيله وإذا لم ينصف المؤلف وأصر هذا الأخير على موقفه وعدم إجراء شيء من التعديل أو الاضافة إلى كتابه فإن من حقه فى هذه الحالة فسخ العقد .

والمحرر الذى يعد الكتاب للنشر مسئول تماماً عن كشف أية معلومات فى الكتاب لايراد لها أن تنشر على الجمهور العام (وهذه النقطة تكشف عن وجود صلة وثيقة ولو أنها غير مباشرة بين موظفى التحرير والرقباء على المطبوعات كما أسلفت قبلا) . وأى تغيير فى النص بسبب هذه النقطة بالذات يجب أن يوافق عليه المؤلف بعد أخذ رأى محرر

خارجى على سبيل الاسترشاد وعليهما معا أن يوقعا على نسخة مصححة . كذلك فإن من واجبات المحرر وضع لمسات أسلوبية إذا تطلب الأمر ذلك وإجراء التصحيحات اللغوية سواء فى النحو أو الاملاء إذا كان ثمة ما يستدعى ، ومراجعة قائمة المصادر والإرشادات الببليوجرافية الواردة بالكتاب ، وفحص آراء المحررين الخارجين وتقارير المحكمين بخصوص الكتاب والتباحث مع مكتب التحرير التابع له قبل القراءة الكاملة أو إعادة قراءة الكتاب مرة ثانية . والتصحيحات التى تنتج عن القراءة الثانية للكتاب لابد وأن تتم بموافقة المؤلف . وبعد كل ذلك يكون الكتاب قد أصبح جاهزاً تماماً للجمع وعند هذه النقطة لابد أن يكون المخطوط موقعاً من قبل المحرر ورئيس القسم ورئيس التحرير ، وفى حالة الأعمال الهامة مدير الدار وذلك قبل إرساله إلى قسم الإنتاج حيث تكون تحركات المخطوط متوافقة تماماً مع خريطة العمل الموافق عليها مركزيا من قبل .

(ح) الرواتـــب والحوافـــز

جدول المرتبات الخاص بموظفى دور النشر محدد من قبل السلطات المركزية ومع هذا فإن من سلطة مدير الدار بالاتفاق مع لجنة اتحاد التجارة المحلى الخروج عن هذا الجدول فى حدود ضيقة فهو على سبيل المثال يمكنه زيادة رواتب الموظفين ذوى التخصص العالى بعد موافقة الإدارة العليا بحوالى ٣٠٪ وبحيث لا تتجاوز هذه الزيادة ٠,٣٪ من البند المخصص للرواتب . ولديه مرونة أكبر فى بند الحوافز بعد موافقة لجنة اتحاد التجارة المحلى . وإذا كانت الزيادة من سلطة المدير فإن مسئولية عجز بند الرواتب أو الحوافز تقع على عاتق المدير ورئيس التحرير ومساعديهم ورئيس الحسابات ورؤساء الأقسام إذا وقعت أخطاء من هذا النوع ويعاقبون عادة بحرمانهم الكلى أو الجزئى من الحوافز وبنك الدولة له دور هام فى الاشراف على استخدام بنود المرتبات فى المنشآت المختلفة بالدولة إذ أن ميزانيات تلك المنشآت تعد بإشراف البنك .

وتتفاوت معدلات المرتبات الأساسية (قبل إضافة الحوافز) بالنسبة للموظفين الاداريين وموظفى التحرير تبعا لنوع دار النشر . ومنذ سنة ١٩٧٦ تساوت مرتبات الموظفين فى دور النشر المركزية الرئيسية مع موظفى مؤسسات الصحف اليومية المركزية وهى أعلى قليلا من رواتب الموظفين فى بقية دور النشر المركزية (غير الرئيسية) . ومن أمثلة دور النشر الرئيسية فى هذا الصدد (ايكونوميكا – مير – استاستيكا ...) لأنه فى

حالة هذه الدور تمس الحاجة إلى تخير الموظفين ذوى الكفاءة العالية . أما مرتبات العاملين فى دور النشر غير المركزية فإنها تقل عادة ما بين ١٠ و٢٥٪ عن مرتبات العاملين فى دور الصحف المحلية من نفس المستوى رغم عدم وجود مبرر قوى لهذا التفاوت . وموظفو النشر من حملة المؤهلات الجامعية الذين يعملون فى المناصب المناسبة لمؤهلاتهم يحصلون على نفس الراتب الذى يحصل الباحث الأكاديمى فئة أولى فى المعاهد العلمية . وفى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان رئيس التحرير الحاصل على درجة الكانديدات – أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه العربية والأمريكية والبريطانية – فى إحدى دور النشر المركزية يتقاضى راتبا شهريا ٤٠٠ روبل ومحرر علمى فى نفس الدار فئة أولى يتقاضى ٣٤٠ روبل .

ونظام الحوافز الجديد والذى توفرت على إعداده لجنة الدولة للنشر يحدد ثلاثة أنواع من الحوافز فى كل دور النشر : **الحوافز** المادية (إلتى تقضى بمنح مكافآت مالية من الراتب الأساسى للعاملين بالدار بعد تنفيذ الخطة بالكامل . ومكافآت خاصة للأفراد الذين ساهموا فى إنتاج أعمال متميزة ومنح للمساعدة عند الحاجة الخاصة) ؛ **الحوافز الاجتماعية والثقافية والاسكانية** (تتعلق بالاسكان والترفيه) ؛ حوافز تكنولوجيا النشر (تخصص للتوسعات فى دار النشر وإمدادها بالآلات والمعدات والمركبات الحديثة) . ومخصصات هذه الحوافز الثلاثة تأتى من أرباح الدار (أو التقليل من الخسائر) بمعدلات توافق عليها لجنة الدولة للنشر . وفى حالة النوع الثالث من الحوافز (تكنولوجيا النشر) ثمة مصدر آخر إضافى هو حصيلة بيع المعدات القديمة ومبالغ مخصومة من قيمة تخفيض معدل استهلاك الآلات . ولحساب البند الخاص بالنوعين الأول والثانى من الحوافز فإن ذلك يعتمد على تحقيق ما بين ٧٠ و٩٠٪ من المبيعات المستهدفة فى الخطة وما بين ١٠ و٣٠٪ من قيمة الأرباح التى تحققت (أو تخفيض الخسائر) . كما يدخل فى الحساب أيضا نشر العناوين المرتبط بها فى خطة النشر وعدد النسخ التى جرى التخطيط لانتاجها . وتخطى المبيعات والأرباح المستهدفة يسمح بمزيد من الحوافز ولكن بمعدل يقل ٣٠٪ عن المقرر فى الحوافز الاعتيادية . وفى حالة عدم تحقيق المستهدف من الخطة فإن الحوافز الاعتيادية تقل بنسبة تتمشى مع حجم الفشل فى تحقيق الخطة .

وثمة رصيد حوافز احتياطى لدى لجنة الدولة للنشر يتراكم من خصم ٥٪ من حوافز جميع دور النشر ، ويستخدم هذا الرصيد الاحتياطى لزيادة حوافز الناشرين المجدين

مكافأة لهم على الانجازات الخاصة التى قد يحققونها ، مثل زيادة الصادرات ، توفير الورق ، استنباط أساليب جديدة فى العمل .

والحوافز المادية التى تدفع للموظفين تحددها مبادىء وأسس متفق عليها بين لجنة الدولة للنشر ولجنة الدولة للعمل والأجور العامة . أما الحوافز التى تدفع لموظفى الادارة (المدير ورئيس التحرير ونوابهما ورئيس قسم التخطيط ورئيس الحسابات) فتقررها الإدارة العليا للدار وتخضع للانجازات التى حققتها المبيعات والأرباح التى حققتها الدار ككل ، أى مدى وفاء الدار بنشر عناوين الخطة ونوعيةالكتب التى نشرت . أما حوافز بقية الموظفين فتحددها إدارة الدار بالاتفاق مع لجنة إتحاد التجارة ، والحوافز التى تدفع لموظفى الادارة يجب ألا يزيد معدلها عما يدفع لسائر الموظفين وحوافز الموظف قد تزاد أو تخفض بمقدار ٢٥٪ وذلك طبقا لانجازاته (أو تقاعسه عن الانجاز) داخل قسمه وقد تحجب الحوافز كلية عن الموظفين المسئولين عن نشر كتب رديئة فى إخراجها أو محتوياتها أو عدم الوفاء بالخطة أو التقيد بجداول الإنتاج أو الإخلال بالتعاقدات أو الغياب عن العمل .

والحقيقة التى لا مراء فيها أن الحوافز توزع توزيعا عادلا دون تمييز ففى دار نشر ايكونوميكا تم توزيع أكثر من نصف بند الحوافز المادية بناء على نتائج فصل واحد من فصول الخطة توزيعا عادلا ولم تتجاوز الفروق بين الموظفين ١٠٪ وبدراسة عينات من هذه الحوافز وجد أنها قد ارتفعت طبقا للنظام الجديد من متوسط ١٨٤ روبل فى السنة سنة ١٩٦٨ إلى ٣٧٣ روبل فى سنة ١٩٧٢ . وقد قدرت دخول الموظفين من الحوافز فى دور النشر المركزية العلمية والتكنولوجية بحوالى ٤٠٠ روبل سنوياً سنة ١٩٧٤ . وفى سنة ١٩٧٥ زادت بنود الحوافز المادية عن معدلها الطبيعى الذى كان يدور حول ٢٢٪ من قيمة الأجور إلى ٢٨٫٤٪ فى أستونيا و٣٢,٢٪ فى أوكرانيا بل وإلى ٣٨,٤٪ فى بلوروسيا . وكان لابد من تقليل هذه الزيادة ليس فى قطاع النشر وحده بل فى كافة قطاعات الإنتاج بإجراء إدارى – وذلك لمنع ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم – ومنذ ١٩٧٦ لم يسمح بنمو بند الحوافز بمعدل أعلى من معدل الأرباح . وفى سنة ١٩٧٧ قررت وزارة المالية أن تبقى بنود الحوافز كما كانت فى سنة ١٩٧٦ بصرف النظر عن أية زيادة فى الأرباح أو المبيعات .

وثمة حافز إضافى يعرف بـ« المنافسة الاشتراكية » حيث تجرى المنافسة بين دور النشر

المختلفة على أساس إنجازالخطة ونوعية الكتب المنشورة ومدى الفائض فى الأرباح .... ومن ثم تمنح الدار الفائزة مكافآت وجوائز ويأتى الحكم على الدور المتنافسة بواسطة لجان النشر سواء اللجنة الاتحادية أو اللجان الجمهورية ، كذلك قامت دور كثيرة بادخال نظام « المنافسة الاشتراكية الداخلية » وذلك بين الأقسام المختلفة داخل الدار الواحدة ويجرى الحكم على الأقسام بمجموعة من المعايير لتقييم الأداء فيها .

(ط) أحجام الطبعات فى دور النشر السوفيتية :

يعتبر حجم الطبعة من أهم السمات والعوامل الداخلة فى حساب تكلفة الوحدة ، وفى دولة كالاتحاد السوفيتى يكون لحجم الطبعة إلى جانب النوعية تأثير إجتماعى كبير ويوضح الجدول التالى تأثير حجم الطبعة على تكلفة الوحدة وهو يوضح كيف أن كتابا من ١٥٠٠٠ نسخة قد يحقق خسارة قدرها ٦٧٤٠ روبل بينما ٧٥٠٠٠ نسخة من نفس الكتاب تحقق مكسبا للناشر قدره ٤٠٧٣ روبل .

وعلى الرغم من أن الناشرين يقومون بعمل تقدير مبدئى لحجم الطبعة فى كل كتاب عند إعداد الخطة السنوية للنشر إلا أنهم غالبا ما يفاجأون بالفرق بين النسخ التى طبعت وتلك التى طلبت سلفا بواسطة بأعة الكتب . ومن الناحية الرسمية البحتة يكون تقدير حجم الطبعة عملا مشتركا بين الناشرين ومؤسسات تجارة الكتب ، كما هو الحال أيضا فى عملية إعادة طبع كتاب معين . بيد أنه فى الحقيقة يقع الجانب الأكبر من مسئولية تقدير حجم الطبعة على الناشر ، حيث يقوم مدير الدار (وربما بتوجيهات من الادارة العليا بتحديد عدد النسخ التى تطبع من كل كتاب ، ويكون للدار الحرية فى زيادة عدد النسخ على مسئوليتها المالية الخاصة ، والمقصود بالزيادة هنا الزيادة عما جاء بطلبات تجار الكتب ، بل إن للدار الحرية فى استبعاد أى كتاب من خطة النشر إذا كان عدد الطلبات التى وردت بشرائه محدوداً .

وفى بعض الأحيان تعمد دار النشر لزيادة عدد الطلبات الموجهة إليها إلى نوع من الدعاية والترويج للكتاب قبل صدوره مما يؤدى إلى مضاعفة الطلبات الواردة عدة مرات . وقد تكون الدعاية عن طريق طبع منشورات وتوزيعها على دواوين الحكومة المختلفة والمؤسسات . وقد يكون عن طريق الإعلان فى الصحف أو إعداد عرض للكتاب فى الدوريات وقد حدث فى إحدى السنوات أن نتج عن هذه الاجراءات أن زاد حجم الطبعة فى أحد الكتب من ١٣٠٠٠ نسخة إلى ٤٠,٠٠٠ نسخة .

والاتفاق على حجم الطبعة بين دار النشر ومؤسسات تسويق الكتب قد يتخذ صيغة رسمية كما أشرنا وقد يتخذ صفة ودية ، بل إنه قد يتخذ شكل مجمع يمثل فيه دار النشر + مؤسسات تجارة الكتب + لجنة النشر . وعادة ما تلجأ دور النشر المركزية إلى هذا الأسلوب الأخير . وعندما يحدث خلاف بين أعضاء المجمع فى تحديد عدد النسخ وخاصة الأسلوب الأخير . وعندما يحدث خلاف بين أعضاء المجمع فى تحديد عدد النسخ وخاصة عندما يطلب تجار الكتب طبع أعداد أكثر من النسخ لكتاب شعبى مما يستدعى استهلاك كمية أكبر من الورق عما هو مخصص له فإن الأمر يرفع إلى لجنة الدولة للنشر .

والجدول التالى يبين تكاليف الكتاب والمكسب والخسارة فى علاقتهما بحجم الطبعة والتقديرات الواردة هنا هى تقديرات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات :

تأثير حجم الطبعة على تكلفة الوحدة

البيـــــان	المتغير الأول	المتغير الثانى
عدد الملازم	١٩,٩٢	١٩,٩٢
حجم الطبعة	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
عدد الملازم المطبوعة	٢٩٨ ٨٠٠	١,٤٩٤,٠٠٠
سعر البيع للسوق (٨٨ كوبك للنسخة)	١٣ ٢٠٠ روبل	٦٦٠٠٠ روبل
عائدات دار النشر (٧٥٪ من سعر البيع)	٩٩٠٠ روبل	٤٩٥٠٠ روبل
تكاليف دار النشر		
عوائد المؤلف	٧٠٧٧ روبل	١٣٧٠١ روبل
تكاليف التحرير (على أساس ١٠٤ روبل للملزمة)	٢٠٧٢ روبل	٢٠٧٢ روبل
نفقات إضافية (على أساس ٤٠ روبل للملزمة)	٧٩٦ روبل	٧٩٦ روبل
تكاليف الطباعة	٢١٩٥ روبل	٦٤٦٠ روبل
تكاليـف الـورق	١٨٧٥ روبل	٩٣٧٥ روبل
التجليد : المواد والصنعة	٢٣٨ روبل	١١٤٣٨ روبل
تكاليف طارئة (على أساس ٢,٤٪ من سعر البيع)	٣١٧ روبل	١٥٨٥ روبل
إجمالى التكاليف	**١٦٦٤٠ روبل**	**٤٥ ٤٢٧ روبل**
المكسـب / الخسـارة	**- ٦٧٤٠ روبل**	**+ ٤٠٧٣ روبل**

المنظمات والاتحادات المهنية السوفيتية :

لما كان للنشر أطراف أربعة وحلقات ثلاثة فإن المؤسسات والاتحادات المهنية هناك تعكس تلك الحقيقة فنصادف اتحاداً للكتاب وحدهم ولجنة للنشر والطباعة واتحاداً لباعة الكتب بمستويات متدرجة مركزى وجمهورى ومحلى ، ونشير هنا إلى المؤسسات المركزية ويجب ألا ننظر إلى هذه الاتحادات على أنها نقابات أو شيء من هذا القبيل ولكنها تجمع على نحو ما .

إتحـاد الكتـــاب

المقصود بالمؤلف فى الاتحاد السوفيتى ذلك الشخص الذى يكتب كتبا وتنشر فى أى موضوع كان ولأية فئة من القراء ، والحقيقة أن الكتاب فى الاتحاد السوفيتى لم يتكتلوا على شكل النقابات الموجودة فى الدول الرأسمالية الغربية ، ولكن عدداً منهم قد انخرط على شكل تجمع مركزى له فروعه فى الجمهوريات والمحليات . وهناك تقسيم هزيل ملىء بالتداخلات صدر سنة ١٩٧٥ يمثل المؤلفين الذين نشرت لهم كتب بالفعل فى ذلك الوقت وينضمون فى الإتحاد ويسير على النحو التالى :

١٠٠٠	عضو وعضو بالمراسلة لأكاديميات العلوم .
٧٠٠٠	أستاذ وحامل للدكتوراه .
١٨٠٠٠	محاضر أول وحامل للكانديدات .
٦٠٠٠	مؤلف متفرغ عضو فى اتحاد الكتاب واتحادات أخرى .
٣٠٠٠	صحفى مؤلف كتب عضو فى اتحاد الصحفيين واتحادات أخرى .
٣٦٤	طبيب ممارس ومؤلف كتب .
١٦٥٥	مدرس ومؤلف كتب .
٥٣٨٦	مهندس وفنى تكنولوجى مؤلف كتب .
١٣٣٥	أخصائى زراعى ومؤلف كتب .
٤٣٧٣٠	**المجمـوع**

وإذا قارنا هذه الأرقام بنظيرتها فى سنة ١٩٧١ لوجدنا زيادة ضخمة فى عدد أعضاء الاتحاد إذ كان عددهم فى تلك السنة ٧١٧٤ عضوا بينما كان عدد أعضاء إتحاد الصحفيين فى نفس السنة ٤٩١٠٣ عضواً .

ويعتبر اتحاد الكتاب أهم تنظيم للمؤلفين فى الاتحاد السوفيتى كما يعتبر ظاهرة فى حركة النشر السوفيتية حيث يدير عدداً من دور نشر القصص الهامة على مستوى الاتحاد والجمهوريات . كما أن هذا الاتحاد وفروعه وسكرتاريته المنظمة جدا يشرف على نشر كتب الأدب فى سائر دور النشر . وكانت دور النشر الحكومية لا تنشر كتب القصص إلا بعد أخذ رأى الإتحاد فيها على الرغم من أن هذا الاتجاه قد ذبل الآن . ورغم هذا ما تزال شعب الإتحاد تساهم مساهمة ايجابية فى وضع خطط نشر القصص فى دور النشر المختلفة ومراجعتها قبل عرضها على لجنة الدولة للنشر . كما تقوم لجنة النشر باستشارة الاتحاد قبل وضع اللمسات النهائية لخطط النشر المتجمعة لديها ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للكتب المترجمة من اللغات الأجنبية ، ومن جهة ثانية فإن أحد مساعدى رئيس الاتحاد عضو فى مجلس إدارة لجنة الدولة للنشر ، كما يعقد المجلسان اجتماعات مشتركة أحيانا لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العام مثل قضية النشر بلغات الأقليات الوطنية .

ويبدو أن دور النشر السوفيتية قد تحللت الآن من ضرورة استشارة اتحاد الكتاب حيث نجد بعض الشكوى فى هذا الصدد من جانب الاتحاد وفروعه فى الجمهوريات من أن دور النشر لم تعد تأخذ بنصائحها فى كثير من المجالات .

وقد أشار أحد المؤلفين السوفيت « سابقاً » إلى أن عضوية اتحاد الكتاب تعطى المؤلف ميزة نشر قصته بسرعة حيث أن سكرتارية الإتحاد فيها عدد كبير من أعضاء الحزب ويمكنهم المناورة سلبا وايجابا مع أو ضد مصلحة كاتب معين ، كذلك يتهم الإتحاد بالتدخل فى كمية الأضواء التى تسلط على كاتب معين .

ويتلقى الإتحاد مساعدات مالية من دور النشر لنشاطاته الاجتماعية من الناحية الإسمية ولكنها فى الواقع مقتطعة من كتاب القصص عموما . ولدى الاتحاد (صندوق إعانة أدبية Literary Fund) ينفق رصيده فى الهبات والسلف والمميزات العينية الأخرى لخدمة أعضاء الاتحاد ويستمد رصيده من رسوم العضوية والأملاك والمشروعات التى تستثمر فيها الأموال ونسبة الـ ١٠٪ التى يفرضها على دور النشر التى تنشر كتب الأدب وكتب

الأطفال . هذه النسبة يخصمها من أجور المؤلفين قبل موازنة حساباتهم النهائية ويحولها إلى صندوق الاتحاد سواء كان المؤلف عضوا فى الاتحاد أولا . وفى الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ بلغ رصيد هذا الصندوق نحو ١٧,١ مليون روبل منها تسعة ملايين روبل مما سمى بمساهمات الناشرين (وهى فى الواقع مساهمات المؤلفين) . هذا بينما النسبة التى تحصل على المؤلفات الموسيقية والأعمال الموسيقية لصالح صندوق الفنانين وصندوق الموسيقيين هى ٢٪ و٥٪ على الترتيب والنسبة على الكتب السياسية والإجتماعية وكتب العلوم الشعبية وكتب الاعلام لصالح صندوق الصحفيين لا تزيد عن $\frac{١}{٢}$ ٪

لجنة الدولة للنشر :

تعتبر هذه اللجنة كما أشرنا فى مواضع سابقة هى السلطة المهيمنة على النشر والطباعة وتجارة الكتب ويناط بها تنفيذ القرارات التى يتخذها الحزب . وهذه اللجنة تقوم بوضع السياسات العامة لنشر الكتب فى الاتحاد ، وتقرير حجم الطبعة وتنظيم التوزيع على المستويات المختلفة : المركزى – الجمهورى – المحلى ، كما تقوم بعمليات الإعلان عن الكتب وتقوم بتوجيه التعليمات والإرشادات إلى دور النشر ومتاجر الكتب ويناط بهذه اللجنة وضع المعايير اللازمة لتطوير وتنمية صناعة النشر والإعداد المهنى للناشرين والباعة وتشجيع توزيع الكتب بواسطة المتطوعين وهى التى تحدد احتياجات صناعة النشر من المتخصصين من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة . وبناء على توصيات ترفع إليها من لجان النشر فى الجمهوريات فإن هذه اللجنة تضع خططها لصناعة النشر على مستوى الدولة كلها ، كما تحتفظ اللجنة بسجل كامل للمطبوعات التى تنشر (لمزيد من التفاصيل انظر (الناشرون / ٢) وبيانات هذه اللجنة بالانجليزية هى :

— Committee for Publishing, Press and Book Trade
Under The USSR Council of Ministers.
Ul. Petrovka 26
SU Moskva K 51

إتحاد تجارة الكتب :

هذا الاتجاه تابع لها أو هو جزء منها ، ويهتم بتنظيم عملية جمع طلبيات الكتب من

متاجر الكتب ويشتريها من دور النشر المختلفة وخاصة المركزية . ومن خلال (مخزن الكتب المركزى) التابع له فى موسكو ومتاجر الجملة الأخرى فى مختلف المدن الجمهورية يقدم هذه الكتب والأقاليم داخل الجمهوريات .

ويحاول هذا الاتحاد تأمين وصول الكتب المنشورة إلى فئات القراء الذين نشرت من أجلهم هذه الكتب كما يعمل على تحقيق حجم الأعمال المستهدف فى الخطة التى تضعها لجنة النشر ويساعد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على تقديم الكتب إلى السكان فى المناطق الريفية ويعمل على نشر الوعى القرائى بين الناس والاعلان والترويج لهذه المطبوعات . ومن خلال مكتب تصدير واستيراد الكتب يقوم هذا الاتحاد بتصدير واستيراد الكتب إلى ومن الخارج .

وبما له من خبرته فى السوق ومعرفته باحتياجاته يشارك هذا الاتحاد فى وضع خطط النشر ويشارك فى تقدير حجم الطبعات ويراقب المستويات الفنية فى الطباعة . وسوف نقدم المزيد من المعلومات عن نشاط هذا الاتحاد عند معالجتنا لتجارة الكتب فى الاتحاد السوفيتى .

أما بيانات هذا الاتحاد بالانجليزية فهى :

All-Union Association of The Book Trade.

Lenin Prospekt 15

SU Moskva.

تصميم وطباعة ومواد إنتاج الكتاب السوفيتى :

تقيم لجنة الدولة للنشر بالاشتراك مع اتحاد الكتاب واتحاد الفنانين وغيرهما مسابقات عن الكتب ومنذ سنة ١٩٥٨ تنظم مسابقة سنوية عن تصميم وطباعة الكتب فى عموم الإتحاد السوفيتى ، وترعى هذه المسابقة لجنة النشر ، و« الجمعية العلمية التكنولوجية للطباعة والنشر » وهذه المسابقة تهدف إلى إبراز أحسن الكتب السوفيتية طباعة وتصميماً وإلى إبراز المؤسسات التى أنتجتها . وتزداد أهمية هذه المسابقات سنة بعد أخرى ويزداد عدد الناشرين والمطابع التى تشترك فيها ، ويدور عدد الكتب التى تدخل إلى المسابقة فى كل سنة حوالى ألف مطبوع يختار منها نحو ٣٠٠ كتاب فائزة وتمنح الكتب الفائزة شهادات تقدير وتتألف لجنة الحكم من فنانين ونقاد ومحررين وناشرين

وطابعين كما يحضر ممثلون عن دول اشتراكية أخرى مثل بلغاريا ، المجر ، ألمانيا الشرقية ، منغوليا ، بولندا ويشتركون فى الحكم على المفردات المقدمة فى المسابقة ، والكتب المقدمة للمسابقة تصنف حسب موضوعاتها (اجتماعية سياسية ، علمية ، تكنولوجية ، قصص ، أطفال ، نقد فنى ..) والعوامل الداخلة فى التقدير هى : التصميم – الطباعة – الجوانب الفنية والجمالية – الأصالة – جودة الإخراج – الملامح الجديدة المبتكرة .

ويمنح الكتابان الأول والثانى شهادة ايفان فيدوروف من الطبقة الأولى والثانية على التوالى أما الكتب الفائزة الأخرى فإنها تمنح شهادات تقدير فقط .

وبمناسبة الذكرى المئوية لميلاد لينين أقيمت مسابقة على مستوى الاتحاد وأحسن كتب لينين تصميما وإخراجاً منح أصحابها شهادة تقدير خاصة .

والكتب التى تفوز فى جميع المسابقات تجمع معاً وتعرض بصفة دائمة فى « معرض الإنجازات الاقتصادية بالاتحاد السوفيتى » والذى توفرت على إنشائه لجنة الدولة للنشر . كذلك فإن غرفة الكتب التابعة للجنة تعد معارض متنقلة للكتب الفائزة تجوب أنحاء الإتحاد السوفيتى . وفى الجمهوريات المختلفة تقام مسابقات أحسن الكتب تصميماً وطباعة على النطاق المحلى كما يحدث فى جمهورية روسيا وأوكرانيا وبايلوروسيا وغيرها من الجمهوريات .

وبعض المؤسسات العلمية واتحاد الكتاب واتحاد الفنانين تقيم مسابقات لاختيار أحسن الكتب فى موضوع معين . كما تقيم الجمعية العلمية لعموم الإتحاد مسابقة سنوية لاختيار أحسن الكتب العلمية الشعبية ، كما يقيم إتحاد الكتاب بالاشتراك مع لجنة الدولة للنشر مسابقة عامة لاختيار أحسن القصص للأطفال .

والحقيقة أن إدارة عملية الطباعة السوفيتية سواء داخل الدار الواحدة أو على مستوى الدولة إدارة معقدة وليست على نفس مستوى البساطة التي تتم بها فى الدول الغربية وهى علاقة المنتج بالمستهلك ولتيسير معالجة هذه النقطة فإننا نفتتها إلى ثلاث جزئيات :

١ – الوضع الاقتصادى والإدارى للطباعة .

٢ – بين الطابع والناشر .

٣ – الورق والمواد الأخرى .

١ – الطباعة : واوضاعها الإدارية والاقتصادية :

لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب – كما رأينا سابقا – هى الهيئة الحكومية المسئولة عن صناعة الطباعة وهى تخطط وتنسق بين نشاطات مؤسسات الطباعة المختلفة فى الإتحاد السوفيتى وبنفس النظام الطبقى : على المستوى المركزى ثم الجمهورى ثم المحلى المطبق على دور النشر ، وحتى المطابع التى لا تتبع هذه اللجنة بطريق مباشر تبقى تحت تصرفها فى عمليات طباعية كثيرة والاستثناء الوحيد من ذلك هو المطابع التى تخدم المؤسسات العلمية والتكنولوجية (التابعة للجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا) ، والمطابع التى يديرها الحزب بنفسه وهى المطابع التى تتوفر على طبع معظم الجرائد وبعض المجلات .

وتقوم لجنة الدولة للنشر سنويا بتخطيط تطوير واستغلال طاقة المطابع بالتعاون مع لجان الجمهوريات إعتباراً من استغلال المطابع الموجودة بالفعل أو إنشاء مطابع جديدة وتحديد احتياجات المطابع من الورق ومواد الطباعة المختلفة والتوفيق بينها وبين مطابع دور النشر . وعادة ما يعبر عن هذه الاحتياجات بطريقة كمية : مجموع الملازم التى ستطبع مع تصنيف لها حسب نوع الطباعة والتجليد المطلوب لها وتقدير منفصل عن الكميات التى يطلب استيرادها من الخارج . كما يعبر عن هذه الاحتياجات بحجم الانتاج . وهذه المؤشرات هى أهم مؤشرات التخطيط من جانب الإدارة العليا فى أية مطبعة على الرغم من أن مؤشر حجم الإنتاج من الناحية المالية قد أصبح الآن هو أهم المؤشرات على الإطلاق . كما أقحمت المطبعة فى السنوات الأخيرة فى خطط النشر التى تعدها دار النشر التابعة لها .

وربط دار النشر بمطبعة معينة هو مسئولية إدارات لجنة الدولة للنشر ، والتنفيذ الدقيق لهذا الربط هو المسئولية المباشرة لاتحاد المطابع حيثما وجدت هذه المطابع . والسلطة الوحيدة المتروكة للمطبعة فى هذا الصدد هو التفاوض فى العقود مع دار النشر . وبنفس الطريقة يمكن لدار النشر أن تتدخل فقط فى تفاصيل عقود الورق ومواد الطباعة والتجليد ، وهى المواد التى تقدم للمطابع بأسلوب آخر نفصله فيما بعد . وطالما أن الإدارة العليا فى دار الطباعة هى التى تحدد أو على الأقل توافق على أرقام المبيعات (حجم التشغيل) وبند الأجور ، وطالما أن أسعار التشغيل محددة مركزياً فإن مجال اتخاذ القرار فى المطبعة يقتصر على أمور فنية والتخطيط الداخلى والتوظيف ودفع الحوافز (بنسب

محددة محكومة بقواعد مركزية) ، واستخدام الائتمانات البنكية (مرة أخرى داخل حدود معينة) .

ولقد وضعت لائحة أجور تشغيل منقحة فى سنة ١٩٦٧ مع النظام الجديد للتخطيط والحوافز ، وتضمنت هذه اللوائح زيادة فى أجور التشغيل مقدارها ٥,٢٪ عن اللائحة القديمة وهدفت إلى السماح بنحو ٢٤٪ أرباحاً من تكاليف التشغيل . والطباعة فى حقيقة الأمر صناعة مربحة فى الحياة السوفيتية وتنظر لجنة الدولة للنشر إلى الأرباح الناتجة عن عملية الطباعة على أنها غطاء للخسائر التى تحققها بعض دور النشر فى جمهوريات الاتحاد . ويأتى جل رأس المال المستثمر فى صناعة الطباعة من ميزانية الجمهورية ورغم ذلك فإنه فى الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ جاء ٥٨٪ من رأس المال المستثمر فى الطباعة من مصادر مركزية و٤٢٪ من ميزانيات المطابع الخاصة . وتتجه النية إلى زيادة نصيب دور الطباعة نفسها فى هذه الاستثمارات مع نوع من الائتمان طويل الأجل بنسبة $\frac{٣}{٤}$ المبلغ الإجمالى المستثمر .

ونوعية الطباعة التى تنتجها المطابع يتوفر على فحصها واختيار جودتها (تفتيش الدولة لجودة المطبوعات) وهو قسم من أقسام لجنة الدولة للنشر . وهذا التفتيش يوقع عقوبات كالحرمان من الحوافز على الطابعين المسئولين عن هبوط مستوى الجودة أو خرق معايير الدولة وتعليماتها الفنية .

وكما حدث فى كثير من قطاعات الصناعة فى الاتحاد السوفيتى استحدثت خطة فى سنة ١٩٧٣ لاقامة « اتحادات » لادماج دور الطباعة معاً وربطها فى حالات قليلة بمراكز بحوث وأيضا - وخاصة فى حالة الجمهوريات - ربطها بدور النشر بهدف تطوير التعاون بين الطابعين والناشرين على المستوى المحلى والتخفيف عن إدارات النشر المحلية فى الجمهوريات من الغرق فى تفاصيل التنسيق بينها . ومع ذلك فإن السياسة الحالية لدور النشر الكبيرة فى موسكو ولينينجراد تنأى بهذه الدور عن الارتباط بأية مؤسسات طباعية رغم أن بعض دور النشر المركزية مثل بولتزدات ، نوكا كانت لها مطابعها الخاصة فترة طويلة من الزمن ، ويمكن النظر إليها على أنها « اتحادات » فى حد ذاتها . أما دور النشر الكبرى الأخرى فإنها تستخدم حلقة واسعة من المطابع المتفاوتة الامكانيات والمعدات فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى . وعلى سبيل المثال كانت طاقة المطابع الموجودة فى بلوروسيا سنة ١٩٧١ تقدر بأكثر من احتياجات النشر فى تلك الجمهورية بحوالى مرتين ونصف أو

ثلاث مرات ، وفى سنة ١٩٧٧ ظهر اتجاه إلى التجديد عندما أعلن عن اتجاه النية إلى إقامة « مجمع » يضم أربع عشرة دار نشر علمية وتكنولوجية وإحدى عشرة دار طباعة رغم استقلال الطبع عن النشر وأطلق على هذا المجمع : « المجمع العام للنشر والطبع » .

٢ – بين الطابع والناشر :

العلاقة التعاقدية بين المطبعة ودار النشر فى الوقت الحاضر تنظمها « الشروط الأساسية المؤقتة لوفاء المطابع بطلبات الناشرين لانتاج الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى » التى صدرت فى سنة ١٩٧١ . وهذه الشروط هى أساس كافة التعاقدات وقد حلت محل « الشروط الأساسية » التى كانت قد صدرت سنة ١٩٦٥ للربط بين دور النشر والمطابع لفترات طويلة « بهدف تمكين الناشرين من التخطيط طويل المدى وتمكين المطابع أيضا من ذلك فى ظل النظام الجديد للتخطيط والحوافز » ، وكذلك لتشديد العقوبات على المخالف وخاصة فى حالة عدم الوفاء بمعايير الجودة والتأخير فى تسليم ما اتفق عليه وفى سنة ١٩٧٣ أمرت لجنة الدولة للنشر بأن توضع خطط دور النشر فى الاعتبار الأول لدى المطابع وتنفذ حسب أولويات معينة .

وطريقة التعاقد بين الناشر والطابع محددة فى (الشروط المؤقتة) طبقا للسياق التالى : تقوم دار النشر بعد تلقى موافقة الإدارة العليا على خطة النشر السنوية بإرسالها مفصلة على أربعة فصول السنة إلى المطبعة أو المطابع « المربوطة عليها » من قبل لجنة الدولة للنشر ، ويصل الطرفان إلى اتفاق مبدئى حول مواعيد الإنتاج للخطط الفصلية والسنوية وهذه المواعيد نفسها تصبح جزءا من العقد بينهما . ويحاول الناشر فى أثناء ذلك أن يحصل على توجيهات من التجار حول أحجام الطبعات فى موعد أقصاه أول أكتوبر من السنة التى تسبق سنة النشر على النحو الذى أوضحناه سابقاً وأية تعديلات فى الخطة من قبل الإدارة العليا يجب أن تبلغ للناشر والطابع فى موعد أقصاه العاشر من أكتوبر وبعد أن يتلقى الطابع موافقة إدارته العليا على خطته للانتاج السنوى يحاول التوفيق بين خطته وخطط الناشرين الذين يطبع لهم ، يرسل مسودة تعاقد بخطة السنة لكل ناشر ، وهذه المسودة يجب أن تقبل أو تعدل أو ترفض فى خلال عشرة أيام .

وفى بحر السنة تضع دار الطباعة خططها الفصلية للجمع والطبع وكل منها يقسم إلى أشهر لإنتاج كمية معينة من المطبوعات طبقا لخطط الناشرين ولابد للطابع من أن يضمن

فى خطته الشهرية كل العناوين من خطة الناشر الذى تعاقد معه على إنتاجها قبل السابع والعشرين من الشهر الذى يسبق الانتاج . ومع هذا قد تتدخل لجنة الدولة للنشر لادخال حالات استثنائية أو مستعجلة للطبع ، وهو أمر مسموح به فى حدود الثلث من خطة الفصل والناشر من جهة ثانية يمكن أن يضمن فى طلبات الشهر تلك الكتب التى حصل على الورق الخاص بها سواء كان المسئول عن تأمينه هو الناشر نفسه أو الطابع مما سيرد مفصلا فيما بعد .

وتضع شروط العقد عدداً من العقوبات المالية الكبيرة فى حالة الاخلال ، معظمها خاص بتوقيتات التسليم ، وعلى سبيل المثال فإن تأخر أى طرف فى توقيع العقود أو خطط النشر يعرض المتسبب لغرامة قدرها خمسون روبل عن كل يوم تأخير وتزداد غرامة التأخير هذه حتى ٥٠٠ روبل . وأى تأخير فى إنتاج وتسليم المطبوعات المتصلة بمؤتمرات الحزب أو اللجنة المركزية أو دورات مجلس السوفيت الأعلى أو مطبوعات أية أحداث أو مناسبات هامة يؤدى إلى غرامة مضاعفة . وأى مطبعة تستهلك ورقا أكثر من المألوف لكل نوع من المطبوعات يجب أن تعوض الناشرين (إذا كان هو الذى يقدم الورق) عن زيادة الاستهلاك بالاضافة إلى غرامة تعادل ثمن هذه الزيادة .

وبينما الطابع فى أية دولة يعتمد اعتمادا مطلقا على الناشر فى إعداد المخطوط للطبع ، إعدادا نهائيا وبالمواصفات الدقيقة لتصميم الكتاب وفى تحديد عدد النسخ التى تطبع ، نجد الأمر فى الاتحاد السوفيتى يختلف حيث يشترك الناشر والطابع معاً فى إعداد الخطة السنوية ، ويقع الجانب الأكبر من عملية التصميم والاخراج على عاتق الطابع . وتعد خطة الانتاج السنوى فى نفس الوقت بين الاثنين ولايترك للانجاز فى سنة الانتاج أكثر من ٢٠٪ من العمل . ويحدث كثيرا أن تتأخر خطط النشر المتفق عليها فى ورودها إلى المطبعة بحيث لايتمكن من استخدام بياناتها فى خططه الانتاجية وتخطيطه المالى للسنة التى وضعت لها تلك الخطط ، وغالبا ما يشكو الطابعون من نقص بيانات خطط الناشرين وخاصة البيانات الفنية التى يحتاجون إليها فى عملهم الإنتاجى مما يضطرهم إلى وضع خططهم على أساس تقريبى بناء على أرقام السنوات السابقة وأحيانا يضعون تقديرات من عندهم .

وثمة عقبة أخرى فى سبيل كفاية الأداء بين الطرفين (الطابع والناشر) والتى تؤثر فى الناشرين الصغار خصوصاً وهى صعوبة تحقيق « المواءمة » بين طبيعة إنتاج الناشر وبين

المطبعة التى يربط عليها ، إذ أن هذا الربط يأتى من فوق من لجنة الدولة للنشر ، وقد حدث فى سنة ١٩٧٥ أن دار نشر شهيرة كان عليها أن تنشر قصصاً بحجم طبعة أكثر من مائة ألف نسخة للقصة الواحدة ولكنها ربطت على مطابع لاتملك سوى ماكينات طبع مسطحة بطيئة وكان المفروض أن تربط إلى مطابع لديها ماكينات طبع دوارة سريعة وحيث تنخفض تكاليف الطبع . ومن جهة ثانية فإن من الممكن ربط دار نشر بمطبعة أكبر من طاقتها النشرية .

ومن المؤكد أن كل دار نشر تحرص حرصاً تاما على أخذ الأولوية من المطبعة لإنجاز خطتها السنوية لتحقيق أكبر ربح ممكن من وراء العناوين المدرجة بالخطة وبالتالى تطلب من المطبعة أقصى سرعة فى الانجاز وأقل تكاليف لكل عمل ، وعلى الجانب الآخر فإن مصلحة الطابع الرئيسية تكمن فى استغلال إمكانيات مطبعته إلى أبعد الحدود حتى يحقق المعدلات الكمية والاقتصادية الواردة فى خطته المالية والانتاجية . وعلى الرغم من أن أحد عناصر خطته الإنتاجية هو إنجاز خطة الناشر السنوية فإن شاغله الأكبر يبقى طبع كم الملازم المحدد له وتجعله يقبل طلبات الناشر لطبع طبعات صغيرة الحجم مما يزيد من عملياته التحضيرية لكل عنوان على حساب رقم الإنتاج الكلى . وقد أصبحت مقاومة هذه الطبعات الصغيرة بين الطابعين أمراً شائعا مما حدا ببعض دور النشر فى السبعينات إلى إنتاج الطبعات الصغيرة – ١٠٠٠ نسخة أو أقل – عن طريق التصوير بعد نسخها على الآلة الكاتبة .

وأيا كان تضارب المصالح بين الناشر والطابع حول هذه الأمور فإن تسوية كل شىء يعتمد على العقد المبرم بينهما والتزام كل منهما بتنفيذ بنوده . كما أن ارتباط دار النشر بمطبعة معنية لفترة طويلة بحكم التنظيم القائم هناك يجعل الأمور تسوى ودياً أكثر من اللجوء إلى المحاكم .

٣ – الورق ومواد الطباعة الأخرى :

سبق أن عرضنا لطبيعة وعمل الهيئات التى تمد صناعة النشر والطباعة بالمواد المختلفة فـ (الإدارة الرئيسية للمواد والمعدات فى لجنة الدولة للنشر) هى المسئولة عن تقديم الورق ، مواد التجليد ، الحبر ، الرصاص ... لصناعة النشر والطبع ككل . وتعتمد هذه الإدارة على بيع تلك المواد وتحقيق ربح من ورائها لتغطية نفقاتها الإدارية . وعلى

سبيل المثال فإنها تضيف إلى سعر الشراء ١/٢ ١٣ روبل لطن الورق ، ١٧ روبل لكل ألف متر من مواد التجليد و٣٪ إلى أسعار المواد الأخرى . ومنذ سنة ١٩٧٤ كانت مكاتب هذه الإدارة فى موسكو يحصلون على الحوافز الكاملة ليس فقط بسبب تحقيق حجم الأعمال السنوى بالكامل ولكن أيضاً لاحترام مواعيد التسليم وتنفيذ كافة التعاقدات .

والحقيقة أن حجم الأعمال الضخم الذى تقوم به هذه الإدارة يمكن تصوره (عن سنة ١٩٧٢) من الثمانين نوعا من أنواع الاستمارات التي يرسلها الطابعون والناشرون إليها والثلاثة آلاف صنف التى تقدمها للمطابع . وطلبات الناشرين أو الطابعين إلى هذه الإدارة يجب أن ترسل فى مايو أو يونيه على الأكثر من السنة السابقة على سنة الإنتاج . وقد ينتج عن هذا التبكير فى إرسال الطلبات ، عدم الإحاطة الدقيقة والكاملة بمتطلبات الإنتاج لخطط السنة التالية مما يتسبب فى قصور المواد المطلوبة عن الوفاء باحتياجات الخطة وهذا أمر ملاحظ ليس فى صناعة النشر وحدها بل أيضا فى سائر الصناعات السوفيتية .

وإن من واجب لجنة الدولة للنشر تأمين احتياجات الورق وعليها أن تبلغ تلك الاحتياجات إلى صناعة الورق . وكثيرا ما أشار الناشرون السوفيت إلى أن السبب فى تحديد عدد الكتب التى ينشرونها وعدد النسخ مرده إلى قصور الورق . ومهما كانت درجة الدقة التى يعدون بها خطط النشر فإنهم كثيرا ما يضطرون إلى تعديل هذه الخطط بسبب حصة الورق المحددة لهم والتى لا يعلن عنها غالبا إلا بعد الانتهاء من إعداد تلك الخطط . ويعتمد قرار إعادة الطبع اعتماداً كبيراً على كمية الورق أكثر مما يعتمد على قرار إصدار الكتب الجديدة لأن دار النشر يجب أن تنشر من الكتب الجديدة أكثر مما تعيد طبعه حتى لو اضطرت إلى تقليل حجم الطبعات . ولقد أشار رئيس التحرير فى دار النشر (ميديتسينا) سنة ١٩٧٢ إلى أن تلقى الطلبات على كتب الدار المعاد طبعها تزيد عن عشرة أمثال حصة الورق المحددة لها .

والحقيقة أن الأرقام المتاحة عن مدى تأثر حركة النشر بنقص الورق لاتعطى صورة كاملة عن الوضع ولكن لاجدال فى أن نقص الورق يؤثر تأثيراً كبيرا فى عدد العناوين المنشورة بدرجة أقل من عدد النسخ المطبوعة . ففى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ كانت الزيادة فى إنتاج الورق طفيفة لاتتعدى ٠,٦ ٪ من معدل نمو السكان هناك . وفى الخطة

الخمسية التاسعة لم يتلق الطابعون سوى ٥٠٠,٠٠٠ طن من الورق وهو أقل من احتياجاتهم التى وردت فى خطط النشر . وفى سنة ١٩٧٥ لم يتم إنتاج سوى ٣٤ نوعاً من ٦٥ نوعاً من الورق كان مخططا إنتاجها على أساس أن نسبة الورق درجة أولى (أحسن نوع) ستبقى بلازيادة (وتتراوح بين ٢٢ – ٢٤٪ من إجمالى الانتاج) . وكثيرا مابرر قصور الورق لدى المطابع ولكن يبقى السبب الأقوى فى صناعة الورق نفسها (بطء إنشاء المصانع الجديدة ، الخسائر الفادحة الناجمة عن التخزين السيء والنقل الأسوأ ، تخطيط الإنتاج على أساس الطن وليس على أساس المتر المربع) . وقد نتج عن ذلك أن إنتاج الكتاب السوفيتى قد عانى منذ الستينات وقد زاد من المعاناة أيضاً قرار توجيه الزيادة فى إنتاج الورق إلى زيادة عدد النسخ المطبوعة من الدوريات على حساب الكتب . وقد ذكر أيضاً أن استهلاك كميات كبيرة من الورق فى الاستمارات الحكومية وداخل المكاتب الرسمية وقطاعات العمل المختلفة قد جاء هو الآخر على حساب صناعة الورق . ففى جمهورية روسيا السوفيتية وحدها استهلك ٩٠,٠٠٠ طن من الورق سنة ١٩٧٥ فى تلك الأعمال المكتبية ، بما يعادل ٥٠٪ من كمية الورق المستخدمة فى تلك الجمهورية ذاتها لإنتاج الكتب . والتأكيد الذى صدر سنة ١٩٧١ من جانب صناعة الورق من أن صناعة النشر سنة ١٩٨٠ ستحصل على كفايتها من الورق اللازم لسد احتياجات خططها لم يتحقق كما لم يتحقق حتى الآن (سنة ١٩٨٩) ذلك أن الزيادة التى وردت فى الخطة الخمسية العاشرة (٧٦ – ١٩٨٠) والحادية عشرة (١٩٨١ – ١٩٨٥) لم تزد عن ١٠٪ فى ورق الكتب وهى نسبة لاتتمشى مع الزيادة فى عدد الكتب المنشورة فى الاتحاد السوفيتى .

وحتى منتصف الستينات كان الورق المخصص لدور النشر ، كانت هذه الدور تقوم بدفع ثمنه وتخزنه فى مخازنها الخاصة ثم تقدمه إلى المطابع حسب الحاجة . وكان لعدم كفاءة هذا النظام أثره فى دفع (لجنة الطباعة) (فى ذلك الوقت) إلى إنشاء شبكة مخازن مركزية ٦٥ – ١٩٦٧ لدور النشر التابعة لها تتوفر على إداراتها (الإدارة الرئيسية للمواد والمعدات) ويخطر الناشرون بالحصص المخصصة لهم ، ولكن لما كان الناشرون هم الذين يدفعون ثمن الورق فلم يكن ثمة حافز من جانب المطابع للاقتصاد فى استخدامه إلا الخوف من العقوبات التى توقع عليهم فى حالة تجاوز الاستهلاك عن المعدل الطبيعى ، ولذلك فإنه فى سنة ١٩٦٩ نقلت مسئولية شراء الورق إلى الطابعين الذين يخدمون دور النشر المركزية ، وفى سنة ١٩٧٤ إمتدت هذه المسئولية إلى سائر مواد التجليد .

وطبقا لنظام الشراء الجديد للورق فإن الطابع قد لايحاسب دار النشر على الورق الذى استهلكه زيادة عن المعدل الطبيعى فى نوع المطبوعات الذى ينتجه . والخطوات المتبعة فى الحصول على الورق طبقا للنظام الجديد تسير على النحو التالى : فى خلال خمسة عشر يوماً من إخطار لجنة الدولة للنشر إلى الناشر بقبول خطته وما ورد فيها من تقديرات الملازم التى ستطبع خلال السنة يرسل إليه إشعار بكمية الورق المحددة له ، وفى الأيام الخمسة التى تتلو يقوم الناشر باخطار (الادارة الرئيسية للمواد والمعدات) بكيفية توزيع هذه الحصة على المطابع المربوط إليها وفى نفس الوقت يقوم بإخطار المطابع بالحصة المقررة لها ونوعيات الورق التى تأخذها من نصيبه . وكذلك تقوم (الادارة الرئيسية للمواد والمعدات) بإخطار المطابع بالحصة المقررة لها ونوعيات الورق التى تأخذها من نصيب كل ناشر مربوط إليها ، وتوقيتات الحصول عليها على الفصول المختلفة للنشر ويوقع عقد بين الطابع والإدارة بذلك وبكيفيات التسليم والدفع .

ونحن فى غنى عن شرح المتاعب والصعوبات التى يصادفها كل من الطابع والناشر والناتجة عن تأخير تخصيص الورق لأنها كثيرة ومتشعبة ومنتشرة على نطاق واقع . وإذا جاز ذلك فى حالة دور النشر العامة فإنه فى حالة دور نشر الكتب المدرسية يصبح الأمر قاتلاً وهذا ما لايحدث عادة ففى دار نشر (بروسفخنو Prosveshchenu) التى تعمل بمواعيد غاية الدقة لتنتج حوالى ٢٠٠ مليون نسخة كتب مدرسية فى موعد أقصاه أول يوليو من كل عام ، أشار مدير الدار سنة ١٩٧٢ إلى أنه يقدم خطته إلى المطابع قبل بدء السنة التخطيطية بثلاثة شهور ويقدم احتياجاته من الورق قبل بدء السنة بشهرين لأنه يتعامل مع ثلاثين مطبعة كبيرة .

وللاقتصاد فى استهلاك الورق وضعت احتياطات ومقاييس كثيرة عند نقاط معينة فى عملية الإنتاج وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة . وقد شرحنا من قبل سلطات لجنة النشر فى وضع معدلات استهلاك الورق وتحديد حصة ورق لكل ناشر ولكل مؤسسة فى الدولة .

وفى سنة ١٩٦٩ صدر الأمر بالاقتصاد فى استخدام الورق وتضمن نماذج من كتب أسرفت فى استهلاك الورق ، وتضمن أيضاً توجيها إلى الناشرين بتقليل حجم الكتب بمقدار ٥٪ على الأقل وذلك بزيادة عدد السطور والكلمات فى الصفحة الواحدة . وفى سنة ١٩٧٢ خصص جانب من الحوافز للمحررين الذين يختصرون حجم الأصول التى

تقدم إليهم دون الاخلال بنص المؤلف ، بل إنه فى سنة ١٩٧٥ جرى اتخاذ خطوات أعنف عندما قرر مجلس لجنة النشر استخدام أصغر بنط كلما كان ذلك ممكنا فى كتب غير القصص ، بل وضع المجلس حدوداً قصوى لحجم هذه الكتب وهى : عشرون ملزمة للكتب الأكاديمية ، عشرة ملازم للعلوم الشعبية ، ومجموعات المقالات التى تنشرها الهيئات والمؤسسات ، أربعة ملازم للكتب السياسية الجماهيرية ، ولابد من الحصول على إذن لجنة النشر لتخطى هذه الحدود ، وعقدت مسابقة بجائزة قدرها ١٠٠٠ روبل بين دور النشر لأحسن المقترحات للاقتصاد فى الورق .

وفى محاولة لتشجيع إعادة استخدام الورق أعلن فى سنة ١٩٧٤ عن نظام يقضى بأن المواطن الذى يقدم عشرين كيلو جراماً من الورق المستعمل يعطى قسائم (كوبونات) يشترى بها نسخة من كتب القصص التى طبعت خصيصاً لهذا الغرض واستمر النظام بعد ذلك بنجاح كبير رغم بعض الأخطاء التى وقعت مثل سوء التنظيم وتزوير القسائم .

وتصور الأرقام الآتية إنتاج واستهلاك ورق طباعة وكتابة الكتب فى الإتحاد السوفيتى فى الثمانينات وتطوره فى السبعينات :

السنـــة	إنتـــاج	استهـــلاك
١٩٧٠	٨٨٣ ٠٠٠ طن	١ ٠٠١ ٤٠٠ طن
١٩٧٥	١ ١٣٦ ٠٠٠ طن	١ ٢٥٨ ٥٠٠ طن
١٩٨٠	١ ١٤١ ٠٠٠ طن	١ ٣٧١ ٤٠٠ طن
١٩٨٣	١ ٢٤٩ ٠٠٠ طن	١ ٥٠٨ ٨٠٠ طن

ومن الواضح أن الانتاج الفعلى لايكفى الاستهلاك المحلى ومن ثم يلجأ الاتحاد السوفيتى إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد . كذلك يتضح بجلاء الانخفاض الكبير لنصيب الفرد من الورق فى الاتحاد من عشرين كيلو جراما فى منتصف الستينات إلى خمسة كيلو جرامات فى منتصف السبعينات وخمسة ونصف كيلو جرام فى منتصف الثمانينات .

العلاقات العامة فى النشر السوفيتى :

من يلتصق بالنشر السوفيتى والكتاب السوفيتى كثيرا ما يصادف مصطلحات « تعميم الكتاب Book Popularization » أى جعل الكتاب سلعة شعبية يصير تداولها بين مختلف طبقات الشعب ، « الاعلان عن الكتب Book Advertising » أى اعلام كل الناس عن كل كتاب . ويدل إنتشار مثل هذه المصطلحات على وجود فارق بين تعميم الكتاب عن طريق المكتبات وتعميمه عن طريق متاجر الكتب ، ومن جهة ثانية تدل على الفارق بين الاعلان عن الكتب و« الاعلان التجارى » العادى . والاختلاف الموجود فى كلتا الحالتين هو اختلاف فى المحتوى والشكل والأسلوب بل والهدف .

وفى الاتحاد السوفيتى نصادف أساليب متنوعة فى « تعميم الكتاب » و« الاعلان » عنه ويمكن تصنيف تلك الأساليب إلى الفئات الآتية :

(أ) **الأساليب الشفوية** : على شكل مناقشات ومحادثات بين الباعة والمشترين ، عقد اجتماعات مخططة ومقابلات بين فئات محددة من القراء المشترين ، مؤتمرات للقراء ، مقابلات ولقاءات مع المؤلفين والناشرين ، محاضرات تلقى عن الكتب وأهميتها ، ويدخل فى هذا الاتجاه أيضا الأحاديث والندوات الاذاعية .

(ب) **الأساليب المطبوعة** : كالاعلانات المطبوعة – قوائم المطبوعات – الاشعارات ...

(جـ) **الوسائل المرئية** : العلاقات الدالة – واجهات العرض داخل وخارج المتاجر – عرض الكتب على منصات المتاجر – ومعارض الكتب فى المتجر وخارجه ، كذلك انتشر استخدام الأفلام والتليفزيون على نطاق واسع فى هذا الاتجاه .

والحقيقة ان الاتصالات والاحتكاكات الدائمة بين مؤسسات بيع الكتب ودور النشر من جهة وبين الجمهور القارىء والادارات العامة تلعب دوراً أساسياً فى عملية تعميم لكتاب السوفيتى والإعلان عنه . كذلك فإن الترتيبات التى تتخذ داخل متاجر الكتب تلعب هى الأخرى دورا لا بأس به فى هذه العملية ، ومن بين هذه الترتيبات واجهات العرض التى تتخذ أساليب موضوعية منطقية ، وقد تضم الكتب الجديدة فقط ، أو الكتب لفئات معينة من القراء ، أو الكتب لمؤلف معين أو لعدة مؤلفين أو لدار نشر

بالذات . وثمة توجيهات وتعليمات محددة خاصة بواجهات العرض فى المتاجر تنشرها بانتظام المجلة الشهيرة (تجارة الكتب) .

وكثيرا ما تنشر قوائم الكتب على شكل فهارس أو نشرات ، أو علامات قراءة ، أو ملصقات ، كذلك الأكياس التى توضع فيها الكتب كثيرا ما تستخدم لغرض الدعاية والإعلان وكل المتاجر تملك كميات كبيرة منها ، كما تستخدم الأغلفة الواقية فى هذا السبيل .

ومن الوسائل العامة فى تعميم الكتاب السوفيتى تسجيل أسماء الزبائن الدائمين وعناوينهم – أفراداً ومؤسسات – الراغبين فى موضوع معين ، على كشاف بطاق ، وترسل إليهم الفهارس والقوائم باستمرار كما تقدم متاجر « طرود الكتب » وأقسامها على اتباع نفس الأساليب فى تعاملها مع زبائن البيع بالبريد .

وتلعب الاعلانات فى الصحف والدوريات دوراً هاماً فى تعميم الكتب والاعلان عنها وثمة قرار وافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٦٤ ويوصى الصحف والمجلات وأيضا الراديو والتليفزيون باعطاء المزيد من الاهتمام للاعلان عن الكتب الجديدة وأن تنشىء إدارات وأقساماً ببليوجرافية لهذا الغرض .

ومن المعروف أن كل مؤسسات ومنظمات تجارة الكتب : المركزية والجمهورية والمحلية لديها أقسام تعميم وإعلان توجه نشاطاتها وتنسقها بالاتفاق مع « قسم تقييم الكتب » التابع للجنة الدولة للنشر . كما أن مدارس ومعاهد تدريس النشر وتجارة الكتب تقدم مقررات حول « تعميم الكتاب » ، والاعلان عنه .

جوائـــز الكتـــب :

توجد فى الاتحاد السوفيتى عدة جوائز مركزية وأخرى جمهورية ومحلية تمنح للأعمال الفكرية الرائدة . وأهم الجوائز المركزية على الإطلاق (جائزة لينين) التى بدأ منحها كل سنتين اعتباراً من سنة ١٩٦٧ و(جائزة الدولة) التى تقررت منذ سنة ١٩٣٩ للكتب المتميزة فكرياً . وهناك عشرة جوائز أخرى تمنح سنوياً منذ سنة ١٩٦٧ للأعمال المتميزة فى الآداب والفنون والعمارة . كذلك هناك جوائز لينين السنوية التشجيعية فى الآداب والفنون وبدأ منحها منذ مايو ١٩٦٧ . كذلك تتوفر الأكاديمية

السوفيتية للعلوم على منح جائزتين فى تاريخ العلوم ، كما تقدم جوائز متخصصة من جانب المؤسسات المعنية .

وإلى جانب هذه الجوائز المركزية التى تمنح على مستوى الدولة كلها هناك جوائز على مستوى الجمهوريات ولكل جمهورية فى الاتحاد الجائزة الخاصة بها والتى تقدمها للكتاب عن أعمال مميزة سنوياً .

تسويق الكتاب فى الاتحاد السوفيتى :

كما جاء فى الكراسة المدخل من هذا البحث فإن تأليف الكتاب ليس هدفاً فى ذاته ، وطبع الكتاب فى نسخ عديدة مهما بلغت ليس مطمعا فى ذاته ، ذلك أن الهدف المطلق من التأليف والطبع هو توصيل الكتاب إلى القارىء ، توصيل الرسالة الفكرية لمحطتها النهائية ولذلك قلنا بارتباط حلقات النشر واتصالها . ولهذا فإن صورة الكتاب السوفيتى لاتكتمل إلا بمعالجة دقيقة ومتأنية لعملية التوزيع أو التسويق ، وتسير معالجتنا لتلك الحلقة فى النقاط الآتية :

١ – البنية العامة لتجارة الكتاب السوفيتى .
٢ – الوضع الاقتصادى لتجارة الكتاب السوفيتى .
٣ – تجارة الكتاب السوفيتى ودار النشر .
٤ – تجارة الجملة فى الكتاب السوفيتى .
٥ – تجارة التجزئة فى الكتاب السوفيتى .
٦ – شبكة تجارة الكتاب بالجمعيات الاستهلاكية .
٧ – البائعون المتطوعون .
٨ – موردو المكتبات .
٩ – بيع الكتب بالبريد .
١٠ – تصدير الكتاب السوفيتى للخارج .
١١ – تجارة الكتب القديمة والمستعملة ومزادات الكتب .

١ – البنية العامة لتجارة الكتاب السوفيتى :

لم تخضع تجارة الكتب فى أى وقت من الأوقات بالاتحاد السوفيتى لإدارة الدولة

للتجارة العامة (وزارة التجارة حاليا أو أسلافها) ، بل كانت دائماً مسئولية المؤسسات الثقافية أو التعليمية أو المعنية بشئون الكتاب فى الدولة . وتقوم (لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب) بتخطيط تجارة الكتب والإشراف عليها من خلال النظام العام الذى تدير به النشر والطباعة . وسلطاتها فى توزيع المطبوعات (على خلاف سلطتها فى النشر والطبع) تقتصر فقط على المطبوعات غير الدورية . ومن هذا المنطلق فهى مسئولة عن التخطيط الكلى والتنمية الشاملة لكافة شبكات توزيع الكتب ، كما أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن إدارة شبكة « الدولة » التابعة لها . أما توزيع الصحف والدوريات فهى مسئولية شبكة مستقلة تتبع وزارة الاتصالات على الرغم من تبعية ناشرى الدوريات للجنة النشر شأنهم فى ذلك شأن ناشرى الكتب .

ويتم إشراف لجنة النشر على تجارة الكتب من خلال (الإدارة الرئيسية لتجارة وترويج الكتب) ويرمز لها بالاختصار جلافكينجا GLAVKNIGA . وهذه الإدارة نفسها هى التى تدير شبكة اللجنة الخاصة ببيع الكتب وهى التى تنسق بين سائر الشبكات العاملة فى المجال جزئيا من خلال « وكالة تجارة الجملة لعموم الإتحاد Soyuzkniga ومن مسئولياتها الأخرى تنظيم عملياته إستيراد وتصدير الكتب وتأمين أفضل تقدير بين الطلب الفعلى وحجم الطلبات وتحسين أساليب توصيل الكتب إلى المكتبات عن طريق وكالات التوريد للمكتبات واستنباط طرق أكثر فعالية فى تجارة الكتب .

وفى الإتحاد السوفيتى كما فى كثير من الدول لاتتقيد مؤسسات تجارة الكتب بناشر معين ، ولكنها تتداول الكتب التى ينشرها الناشرون المختلفون ، على الرغم من أن لبعض دور النشر السوفيتية متاجر الكتب الخاصة بها وهى شبكات صغيرة نسبياً . وفى سنة ١٩٧٤ كان حجم أعمال تجارة الكتب كلها ٨٠٠,٨ مليون روبل ، بلغ نصيب شبكة الدولة التى تديرها (الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب) ٦٥,٦٪ ، ونصيب شبكة الجمعيات الإستهلاكية ٢١,٦٪ وشبكة سيوز بيكات ٧,٨٪ ، والشبكات الأخرى ٤,٩٪ . والشبكات الصغيرة العاملةفى تجارة الكتب تتبع : وزارة الدفاع ، المؤسسة الأدبية ؛ أكاديمية العلوم السوفيتية (وتسوق مطبوعات دار النشر التابعة لها والمسماة « ناوكا ») ؛ جمعية المسرح لعموم الاتحاد ؛ مؤسسة النقل لدور النشر .

أما مؤسسة « سيوزكنيجا » لتجارة الجملة فتتبع مباشرة (الادارة الرئيسية لتجارة الكتب) . وهى تعمل على تنسيق تسليم الكتب من دور النشر المركزية إلى سائر

شبكات تجارة الكتب . وترسل خطط الناشر إلى مؤسسات التجارة المختلفة ، كما تحيطهم علما فى نشرة دورية بالمطبوعات التى لم تتضمنها الخطط السنوية . ويقدر حجم الطلب على كل كتاب من خلال الطلبات التى تجمعت عنه من خلال شبكات التوزيع المختلفة . وتتوفر على تحليل أنماط الاحتياجات وتقترح حجم الطبعة من الكتب المختلفة على الناشر . وتعد خطط التسليم من كل ناشر مركزى وتبرم العقود مع الناشرين لتوريد الكتب إلى شبكات التوزيع . وهى تدير (المخزن المركزى لتجارة الكتب بالجملة) . كما تقوم بالتنسيق وتسليم الناشرين إقتراحات إعادة طبع الكتب التى يحتاجها السوق بشدة ، كما تنظم إعادة تسويق المخزون المرتد عن طريق نشرتها ومعارض وأسواق الجملة .

ويجب على دور النشر المركزية – ماعدا تلك التى تملك متاجر البيع الخاصة بها – أن تسلم كتبها للتوزيع من خلال « سيوز كنيجا » وحدها . ودور النشر فى الجمهوريات تسلم كتبها لمؤسسات تجارة الكتب فيها ، وإذا أرادت إحدى دور النشر المحلية أن تتعامل مع مؤسسات التجارة خارج نطاقها فلابد لها من الحصول على إذن لجنة النشر أو سيوزكنيجا وقد حدث فى سنة ١٩٧٢ ، أن باعت دار بلانيتا الطبعة الكاملة من أحد الكتب إلى مؤسسة تجارة خارجية بالعملة الصعبة تعرف باسم « برزكا » فغرمت بعشرة آلاف روبل . وتقوم سيوزكنيجا بدورها بتوقيع العقود مع مؤسسات التجارة المحلية لتوزيع كتب دور النشر المركزية ، ومع شبكات بيع الكتب الأخرى .

٢ – الوضع الإقتصادى لتجارة الكتاب السوفيتى :

تقوم (الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب) بإدارة مؤسسات التجارة الواقعة تحت إشرافها فقط ، بينما (مؤسسة تجارة جملة الكتب لعموم الاتحاد « سيوزكنيجا ») تقوم فعلاً بتوزيع الكتب على الفروع ومتاجر التجزئة وتغطى نفقاتها من الخصم الذى تحصل عليه من دور النشر ، وتعمل مستويات تجارة الكتب فى الجمهوريات على نفس الأسس .

ولقد بدأ تحول مؤسسات تجارة الكتب إلى النظام الجديد للتخطيط والحوافز على نطاق واسع منذ سنة ١٩٦١ بعد عمليات تجريب مبكرة وتم تعميم هذا النظام بعد سنة ١٩٧٥ . وطبقا لهذا النظام فإن أهم المؤشرات الاقتصادية لأية مؤسسة تجارة كتب هما مؤشرا المبيعات والأرباح ولابد من التأكيد عليهما فى مرحلة التخطيط بواسطة الإدارة

العليا أما المؤشرات الأخرى مثل : العمل ، الأجور ، والنفقات الإضافية فتقررها المؤسسة نفسها ، ولكنها يجب أن تستهدى بالقواعد التى تضعها الإدارة العليا فى تحديد أنصبة ميزانية الدولة ، رأس المال المستثمر ، تقييد مخصصات الحوافز ، مخصصات الإدارة العليا فى تجارة الكتب .

ولما كانت مخصصات الحوافز تأتى أساساً من الأرباح ، وهذه الأرباح تنتج من الخصم الذى يقدمه الناشرون (إما مباشرة أو عن طريق تجارة الجملة) فإن متاجر الكتب تبذل أقصى ما فى وسعها لتحقيق أكبر حجم أعمال ممكن . وهذا الاتجاه أعلن عنه وتحقق فى الستينيات ببعض الأرقام التى أمكننا الحصول عليها وقد أسفت لهذا الاتجاه شخصيات كبيرة فى تجارة الكتب السوفيتية ممن رأوا فى هذا الاتجاه معاملة للكتب كسائر السلع والبضائع . وقد اضطر إلى الإحجام عن التعامل فى الكتب بطيئة التوزيع فى خلال الفترات القياسية التى تحددها السلطات وهى من ١٥٠ – ١٨٠ يوماً لأن بعض الكتب وخاصة الأكاديمية والمرجعية قد لاتسوق إلا على فترة خمس أو ست سنوات قبل أن يعاد طبعها أو إحلالها .

وتقضى صيغة دفع الحوافز بالتأكيد على التوازى بين حجم الحوافز وحجم المبيعات وبالتالى كلما نمت المبيعات كلما زادت الحوافز ، ومن سلطة الإدارة العليا أن تغير فى مخصصات الحوافز فى حدود معينة وعلى سبيل المثال يمكنها تخفيض الحوافز ما بين ١٠ و٢٠٪ فى حالة المتاجر سيئة الأداء ، ومن حق المتاجر أن ترفض تخفيض الحوافز بالنسبة للموظفين الذين قصروا فى عملهم إذا لم يكن هناك سوء نية وراء هذا التقصير .

والخصم القياسى الذى يقدمه الناشرون سواء على المستوى المركزى أو المحلى لشبكات جلافكنيجا هو ٢٥٪ من السعر الإسمى الذى يبيع به تجار التجزئة للجمهور . وهذا الخصم عادة ما يخفض لى ١٥٪ فقط بالنسبة لأعمال ماركس وانجلز ولينين ولدائرة المعارف السوفيتية الكبرى . أما بالنسبة للتسليم من متاجر الجملة إلى متاجر التجزئة فإن الخصم يكون كبيرا من سعر البيع ، وهذا الخصم لتجار التجزئة يتفاوت تفاوتا كبيراً ، وعادة ما يحصل التجار فى المناطق النائية على أكبر خصم ممكن من تجار الجملة . والخصم الذى تقدمه شبكة سيوزكنيجا على سبيل المثال يتراوح ما بين ١٢٪ (للتجار فى موسكو ولينينجراد) و٦٠ – ٧٠٪ للتجار فى ماجاوان وياكوتسك .

وكما يبدو لا تحقق متاجر الكتب سوى هامش ربح منخفض ففى سنة ١٩٧٠ لم يحقق (المخزن المركزى لتجارة الكتب بالجملة فى موسكو) سوى ١٪ فقط ربحا من حجم أعمال تلك السنة . ومهما يكن من أمر فقد زادت أرباح جلافكينجا من تجارة الكتب من ٨,٦ مليون روبل سنة ١٩٦٧ إلى نحو ٤٠ مليون روبل سنة ١٩٧٥ بالمقارنة بالزيادة الطفيفة فى حجم المبيعات (من ٣٠٢,٦ مليون روبل إلى ٥٣٦,٢ مليون روبل) فى نفس الفترة .

ولقد وجه نقد كبير إلى سياسة الخصم الحالية والتى لم تتغير منذ سنة ١٩٤٠ الا تغيراً طفيفا ، وكثيرا ما أشير إلى أنه حتى أعلى النسب الحالية تبدو غير واقعية وعلى سبيل المثال فإن طلبية كتب قيمتها الفعلية ١٣,١٨ روبل سنة ١٩٧٢ بلغت تكاليف إرسالها بالبريد البرى ١٢,٥٣ روبل . والخصم الذى يقدمه الناشرون للجمعيات التعاونية الاستهلاكية أقل عادة مما يقدم لشبكة جلافكينجا ، فقد أشارت أرقام ١٩٧٤ إلى أن الخصم الممنوح لها من قبل الناشرين هو ٢٢,٥٪ وقد ذكرت المصادر أن هذه النسبة غير كافية للتعاونيات وأن الحد الكافى لها هو ٢٩٪ . وقد أدى انخفاض ربحية التعاونيات من بيع الكتب إلى قيام بعض الجمعيات الصغيرة بزيادة تعاملها مع القرطاسية والأدوات الكتابية وألعاب التسلية لرفع ربحيتها ، وقد قدرت فى سنة ١٩٦٩ بثلاثة أرباع حجم الأعمال لديها ، ومعنى هذا أن تجارتها فى الكتب لم يتجاوز الربع . وحتى فى شبكة جلافكينجا نفسها يصل تعاملها فى البضائع من غير الكتب إلى الثلث تقريباً من مجموع حجم الأعمال .

وبنفس القدر فإن انفاق تجارة الكتب السوفيتية على الدعاية والترويج للكتب منخفض جدا إذا قيس بمقاييس الدول الغربية ، ويرجع ذلك فى الأعم الأغلب إلى أن الكتب التى تنشر فى الاتحاد أقل بكثير من المطلوب ، وبالتالى فليست فى حاجة إلى دعاية لتحريكها ، ويتضح ذلك من اتفاقات شبكة تجارة الكتب فى لينجراد التى تدعى أنها أكثر الشبكات السوفيتية إنفاقاً على الكتب إذا انفقت (٥١٠٠٠ روبل) فقط – بما يساوى ٠,٤٤٤٪ من مجموع حجم أعمالها أو ٤,٢٢٪ من تكاليف التسويق فى سنة ١٩٧٤ على أغراض الدعاية والاعلان .

٣ – بين تاجر الكتب والناشر :

العلاقة بين دور النشر ومؤسسات تجارة الكتب تركز على ثلاثة أنماط أساسية من

التعامل : **الأول** جمع طلبيات الكتب من مظانها المختلفة عن طريق مؤسسات تجارة الكتب ، تلك الطلبيات التى تدور حول العناوين التى أعلن الناشرون عن عزمهم على نشرها ، بل وأيضا قيام مؤسسات تجارة الكتب بتقدير حجم الطبعات من هذه الكتب ؛ **الثانى** : قيام الناشر بتسليم الكتب المطلوبة إلى مؤسسات تجارة الجملة ؛ **والثالث** : المسئولية المالية المشتركة بينهما عن الكتب التى لم تسوق .

وتشكو مؤسسات تجارة الكتب من أنها نادراً ما تستشار من قبل الناشر بخصوص خططهم للنشر ، رغم أن بعض دور النشر تقوم بإرسال نسخ مبدئية من تلك الخطط إلى مؤسسات التجارة ورغم أن التعليمات الرسمية تقضى بضرورة هذه الاستشارة وخاصة بين دور النشر الجمهورية ومؤسسات تجارة الكتب المحلية . وأول معرفة مؤسسات تجارة الكتب بالكتب الجديدة تبدأ مع تسليم نسخ الخطط السنوية للناشرين إليها ، إذ تنص التعليمات على تسليم تلك الخطط فى موعد أقصاه أول يناير من السنة التى تسبق بدء تنفيذ الخطة ولكن الواقع يؤكد أنها لاتصل قبل أغسطس ، ويكون أمام تجار الجملة بعد تسلمهم تلك الخطط ٧٥ يوما فقط لابلاغ الناشرين بعدد النسخ التى يرغبونها من كل عنوان . وهناك بالطبع مشكلات عديدة تنشأ من وراء ضرورة إعداد طلبيات من ٥٠,٠٠٠ عنوان من هذه الخطط فى فترة شهور قليلة . والفترة المتاحة فى الجمهوريات أقل من هذه ففى أوكرانيا تكون الفترة مجرد خمسين يوما من تسلم خطة النشر بالنسبة لتجار التجزئة وموردى المكتبات وستين يوما لتاجر الجملة .

والعمليات التى تحدد بها مؤسسات التجارة عدد النسخ التى تطلب من كل عنوان تختلف طبقاً لنوع الكتب نفسها ، ففى حالة الكتب السياسية يكون التشاور مع منظمات الحزب المحلية مسألة أساسية فى تقرير عدد النسخ المطلوبة . وفى أنواع كثيرة من الكتب لايمكن طلبها قبل النشر لأن الطلب عليها والحاجة إليها قد يكونان أكبر من المعروض من النسخ ، كما أن الكتب الشعبية المنشورة بواسطه دور النشر المركزية لايمكن طلبها عن طريق البريد . وفى جمهورية أستونيا لاتقبل طلبات الشراء قبل النشر إلا فى حالة الكتب المتخصصة فقط ، وحتى هذه لم يستطع متجر واحد فى تالين أن يملأ ٤٠,٠٠٠ طلب خاص بها فى سنة ١٩٧٢ . وفى جمهورية روسيا وحدها بلغت طلبات ما قبل النشر سنة ١٩٧٣ ربع النسخ التى جرى طلبها من الناشرين بواسطة تجار الكتب فى تلك الجمهورية ، والباقى جرى تقدير عدده بطريقة تقريبية ، وعلى أية حال لايطلب

من متاجر الكتب الصغيرة أن تحدد تقديراتها بدقة ، وغالبا ما تقوم المؤسسات الأكبر بتقدير احتياجات تلك المنافذ الصغيرة .

هذا ، ولقد شرحنا من قبل كيف تحل الخلافات التى تنشأ بين الناشرين وتجار الكتب فيما يتعلق بحجم الطبعات ، ومتاجر الجملة التى تتعاقد على الشراء مع الناشرين يجب أن تتاح لها الفرصة لرؤية بروفات الكتاب أو على الأقل نسخة من الأصل المخطوط قبل إرساله للمطبعة ، وهنا يحق لها أيضا أن تعدل فى عدد النسخ المطلوبة فى خلال يومين من تلقى البروفات وفى حدود ١٥٪ بالزيادة أو النقص عما طلب . وقد يقال لماذا لايسمح الناشرون بزيادة النسخ المطلوبة دون حدود والاجابة معروفة وهى النقص فى إمدادات الورق والتى تضطر الناشر السوفيتى عادة إلى خفض عدد النسخ عما هو مطلوب . وغالبا ما تصل الطلبات التى يقدمها تجار الكتب إلى أكثر من النسخ المطبوعة مرة ونصف أو مرتين على الأقل . وتبدو الآثار خطيرة فى حالة الكتب الجماهيرية ذات النسخ الكثيرة فى سنة ١٩٧٤ تلقت دار (مير) للنشر ٥٠٠,٠٠٠ طلب من كتاب جوى آدمسون (تحدى بيبا) ولم تستطع طبع أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ نسخة . وفى مثل هذه الحالات توزع النسخ المطبوعة بنسب موازية للطلبات المقدمة من الجهات المختلفة . ومن المؤكد أنه فى ظل زيادة الطلب عن المعروض من النسخ ترتفع معدلات البيع لدى تجار التجزئة ففى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٣ زادت مقتنيات متاجر الكتب بحوالى ٩,٢٪ ، بينما زاد حجم المبيعات بنسبة ٢٥,٦٪ . وبين ١٩٧١ و ١٩٧٤ زاد معدل التسليم من دور النشر إلى متاجر الجملة باقل من نصف زيادة الطلبات على الكتب (٢٠,٨٪ مقابل ٥٣,١٪) .

والطلبات الواردة من مؤسسات التجارة وتبدو أقل من الطبيعى بصورة ملفتة للنظر قد يجرى تعديلها من قبل (جلافكينجا) بالإتفاق مع المؤسسات المعنية فى الجمهورية التى وردت منها تلك الطلبات . وعلى أية حال فإنه فى خلال ثلاثة أيام لابد أن تعيد هذه المؤسسات النظر فى طلباتها أو تقدم مبررات قوية للثبات على الأرقام الأصلية التى ذكرتها . والمؤلفات التى تعتبرها هامة بصفة خاصة أو عاجلة يمكن أن توزع من الناشر إلى مؤسسات التجارة مباشرة لحساب جلافكينجا أو فروعها فى الجمهوريات دون انتظار ورود الطلبيات . وتقوم المتاجر المتلقية بالدفع مباشرة للناشر .

ونفس تلك السلطات من حقها تخفيض حجم الطلبات على أى كتاب وعلى

مسئوليتها الخاصة ودون موافقة المؤسسات التى أرسلت هذه الطلبات وذلك قبل توقيع عقود التسليم مع الناشرين .

والعقد السنوى الذى يبرم بين دار النشر وبين سيوزكينجا (أو أى متجر جملة آخر) يتبعه اتفاق بين الطرفين يحدد خطط التسليم الفصلية ويحدد العناوين التى تسلم فى كل فصل ، وأسعار البيع للجمهور وعدد النسخ . ومع ذلك فإنه لما كانت دور النشر معرضة لتعديل خططها الفصلية على ضوء عوامل مثل التأخير فى الطبع أو نقص الورق فإن خطط التسليم الفصلية بل حتى التعاقدات السنوية قد تتأثر بذلك . وكثيرا ما توصف تلك التعاقدات بأنها « شكلية » ، ودار النشر ليست مقيدة فقط ببيع النسخ التى تعاقدت عليها بالفعل بل يمكنها تجاوز ذلك فقد سمح لمتاجر الكتب منذ سنة ١٩٦٦ بقبول نسخ إضافية من الناشرين فوق الكميات المتعاقد عليها لتباع على أساس الأمانة (تحت البيع أو الترجيع) ، وفى هذه الحالة لابد لدار النشر من أن تحصل من الادارة العليا بها على موافقة بعدد النسخ التى تباع على هذا النحو ، ومتجر الكتب الذى يتلقى هذه النسخ لايستطيع إعادة ما تبقى منها قبل مرور سنتين من تسلمها وأحيانا يبقيها لسنة ثالثة بسعر مخفض ، وعادة ما يقدم نفس الخصم ٢٥٪ لتجار الجملة على هذه النسخ الإضافية ، ويتحمل الناشر تكاليف النسخ التى لاتباع وأية خسارة قد تنجم عن تخفيض السعر . وعلى الرغم من أن الناشر حر فى أن يتعاقد على اتفاق البيع بالأمانة هذا مع مؤسسات تجارة الكتب ولأى عنوان فإن هذه الطريقة من طرق التعامل ما تزال استثناء وستظل كذلك طالما بقيت هناك تمنعه من الاستجابة الكاملة لاحتياجات القراء .

والمسئولية المالية عن النسخ التى لاتباع والمشتراه من الناشر بواسطة متاجر الكتب طبقا للعقود السنوية العادية ، أصبحت منذ سنة ١٩٦٤ مسئولية مشتركة بين الطرفين حيث أن عدم تسويق الكتاب قد ينظر إليه على أن السبب فيه هو عدم « أهمية الكتاب » . ومن جهة ثانية فانه لابد من إعداد قوائم بتلك الكتب التى لا تسوق وتقدم إلى لجان النشر على مستوى الإتحاد والجمهوريات (وذلك لتعويض الأطراف المتضررة من عدم تسويقها من صندوق خاص أسس خصيصاً لهذا الغرض وذلك بخصم ٢٪ من مبيعات تجارة التجزئة) . وقد تضمنت القائمة السنوية التاسعة بهذه الكتب والتى أعدت سنة ١٩٧٤ حوالى ٤٠٠٠ كتاب قدرت نسخها بحوالى مليون نسخة فى موسكو وحدها ، وهذه النسخ تشحن عادة إلى مصانع الورق لإعادة تصنيعها .

ورغم ما يبدو فى هذه الأرقام وغيرها من ضخامة عدد النسخ التى لاتباع على مدى عدد كبير من السنين فإن هذا العدد وغيره من النسخ التى تباع مخفضة الثمن يظل أصغر بكثير من عدد النسخ التى تلقى نفس المصير فى الدول الغربية . وبطبيعة الحال فإن الأمر يختلف من موضوع إلى موضوع . وتشير التقارير المقدمة فى أول سبتمبر ١٩٧٢ عن جرد المخازن إلى ١,٩٢٪ من نسخ سنة ١٩٧٠ ، ١,١٣٪ فقط من نسخ ١٩٦٩ ، ١٪ فقط من نسخ ١٩٦٨ هى التى بقيت حتى ذلك التاريخ بدون تصريف . كما أشارت التقارير إلى أن ٢٪ فقط من حجم تجارة التجزئة سنة ١٩٧٥ كانت عبارة عن كتب مخفضة السعر ، وإذا كانت تلك هى الصورة العامة فإن بعض حالات الجمهوريات تعطى نسبا أعلى ولو أنها حالات فردية وصلت فى بعض دور النشر إلى ٢٥,٩٪ و٣٨,٨٪ سنة ١٩٧٥ لما نشر بين ١٩٧١ ، ١٩٧٣ .

٤ - تجارة الجملة فى الكتاب السوفيتى :

ذكرنا فيما قبل أن (الادارة الرئيسية لتجارة الكتب) المنبثقة عن لجنة الدولة للنشر بالاشراف العام على عملية بيع الكتب فى الاتحاد السوفيتى ووضع سياسته وخطوطه العريضة والدقيقة على السواء . ويتبع هذه الادارة (مؤسسة « وأحيانا تسمى اتحاد » تجارة جملة الكتب) التى تعتبر أكبر تاجر جملة فى مجال الكتب بالاتحاد . وهذه المؤسسة بالاضافة إلى أنها تهيمن على أسواق الجملة فإنه يتبعها عدد من متاجر الجملة على المستوى المركزى والجمهورى من بينها « المخزن المركزى لكتب الجملة » فى موسكو ومخازن كتب الجملة فى كل من لينجراد وكالفين ومكاتب تنمية الكتاب فى منسك وخاركوف والمدن الأخرى .

وهذه المؤسسة تشترى كل كتبها من دور النشر المركزية بعقود سنوية كما أشرنا وفى نفس الوقت تدفع بها إلى تجار الجملة فى الجمهوريات المختلفة بعقود سنوية أيضاً وكذلك إلى تجار الجملة فى الأقاليم والداخلة فى شبكة الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب ، وإلى تجار الجملة التابعين للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإلى تجار الجملة التابعين لوزارة الإتصالات على نحو ما سنراه تفصيلا فيما بعد .

وتحصل المؤسسة كما رأينا على الكتب من الناشرين بخصم ٢٥٪ وهى النسبة المعمول بها فى دور النشر المختلفة مع الوضع فى الاعتبار ظروف تجار الكتب فإذا كانت تلك هى

النسبة العادية للخصم فإنها ترتفع كما ألمحنا إلى ٦٠ - ٧٠٪ لتجار الحدود والمناطق النائية ، بينما هؤلاء الذين يديرون عملهم فى وسط المناطق الصناعية والمراكز الثقافية ينخفض الخصم الذى يحصلون عليه بين ١١ و٢٣٪ مما يوازن الخصم العام الذى يقدم ليدور حول النسبة التى ذكرناها .

أما عن الجمهوريات والأقاليم داخل كل جمهورية فإن لكل منها تجار الجملة القائمين على العمل بداخلها . ومن بين وظائف متاجر الجملة الجمهورية هذه الحصول على الكتب من متاجر الجملة المركزية وتخزينها وتوزيعها على تجار التجزئة ، وكذلك تقوم بتوقيع العقود مع الناشرين المحليين ، وهى تحصل منهم أيضاً على خصم ٢٥٪ .

وكما قلنا سابقاً تقوم دور النشر فى بداية كل سنة بتقديم خططها النشرية إلى متاجر الجملة تلك بنفس التدرج لاعطائها الفرصة لتحديد اختياراتها . وهذه الاختيارات تتم بالتعاون بين مديرى متاجر الجملة والتجزئة وخبراء الكتب فى المناطق المختلفة حتى تأتى هذه الاختيارات محققة لرغبات واحتياجات القراء .

وطلبيات الشراء التى تجمع من محلات ومتاجر الكتب المختلفة تلخص بواسطة مؤسسات تجارة الكتب المختلفة فى الأقاليم والجمهوريات وتصعد إلى المؤسسة الأم فى موسكو . وتقوم هذه الأخيرة بتحليلها وإرسالها إلى دور النشر المركزية كى تعمل بما جاء بها على النحو المشروح سابقا . وتقوم هذه المؤسسة بدفع ثمن هذه الطلبيات بمجرد تسلمها . ويمكن لدور النشر على مسئوليتها طبع نسخ زيادة عما ورد فى تلك الطلبيات ولكن المؤسسة الأم يمكن أن تقبل هذه النسخ الزيادة على سبيل الأمانة فقط ولاتدفع إلا للنسخ التى وردت فى الطلبيات دفعا فوريا .

وهذا هو نفس نظام التعامل بين دور النشر فى الجمهوريات والأقاليم ومناطق الحكم الذاتى ومؤسسات التجارة العاملة هناك . ومتاجر الجملة التابعة لمؤسسة تجارة الكتب تشحن الكتب إلى الأقاليم والجمهوريات فى عربات السكك الحديدية داخل حاويات أو بالسفن أو الطائرات وبالبريد حسب مقتضيات الأحوال .

والحقيقة أن كبريات متاجر الجملة قد صممت وشيدت على أساس فردى بينما متاجر الجملة فى الجمهوريات والأقاليم قد بنيت بأسلوب نمطى متكرر .

ويتبع مؤسسة تجارة الكتب الاتحادية مكتب استيراد وتصدير الكتب وهو يقوم بتسليم الكتب السوفيتية إلى الدول الأجنبية ويشترى الكتب منها من خلال مؤسسة خاصة لهذا الغرض ويبيعها أيضا من خلالها للهيئات والمعاهد والمكتبات التى طلبت استيرادها وشراءها .

٥ - تجارة التجزئة فى الكتاب السوفيتى :

تعتبر محلات بيع الكتب الآن هى المنفذ الرئيسى لتوصيل الكتب إلى القراء وعن طريقها يتم تصريف ٨٥٪ من الكتب فى جميع أنحاء الاتحاد . ويوجد فى الاتحاد السوفيتى الآن ما يقرب من ١٤٠٠٠ محل بيع كتب خارج نطاق المؤسسة ، أما داخل نطاق مؤسسة تجارة الكتب حوالى ٥٦٠٠ محل ، ويتبع شبكة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٧٨٠٠ محل بيع كتب معنى هذا أن عدد نقاط تجارة التجزئة (محلات بيع الكتب) يقترب من ٢٧٤٠٠ نقطة توزيع .

والحقيقة أن هذه المحلات نشيطة جدا فى الدعوة إلى الكتب وتسعى جاهدة إلى تلبية احتياجات القراء فى جميع فروع المعرفة البشرية وتبذل جهدا كبيرا مع القراء وتمثل حقيقة مراكز للثقافة والاشعاع الفكرى ، وجل هذه المحلات لديه رصيد متنوع من الكتب فى مجالات فكرية مختلفة .

وفى السنوات الأخيرة دخلت إلى تجارة التجزئة فى الاتحاد السوفيتى تغييرات مختلفة تضمنت فيما تضمنت إدخال أساليب حديثة متطورة فى توويع الكتب بين الناس وطرق مختلفة للتعامل مع فئات المشترين المتفاوتة . ونشأ فى ظل هذا التطور نوع من محلات البيع المتخصصة سواء فى شكل المطبوعات أو فى مضمونها : كتب المراجع ، كتب الأطفال ، كتب السياسة ، كتب الاقتصاد .. وتخصصت بعض المحلات فى بيع الكتب الواردة من الدول الشيوعية الأخرى أو من جمهوريات الاتحاد المختلفة ، كما تخصصت محلات أخرى فى طبعات الاشتراكات . وفى دولة كالاتحاد السوفيتى يعتبر البيع بواسطة البريد مسألة جوهرية بمساحتها المترامية ومشروعاتها الانمائية واسعة النطاق . ولهذا المنفذ شبكته الخاصة وسيأتى الحديث عنها . وفى المدن الكبيرة نصادف محلات فخمة ضخمة لبيع الكتب يحلو لهم أن يطلقوا عليها لسعتها وشمولها (بيت الكتب) . وهى محلات معروفة لعشاق الكتب ، وتصل مقتنيات الواحد منها أحيانا إلى ٤٦٠٠٠ عنوان ،

وبعضها يضم عدداً من صالات الكتب قد يصل إلى تسع صالات كل منها يخصص لمجال معين . ومعظم المحلات الآن تعرض كتبها على رفوف مفتوحة وتسمح بالتحول والتصفح وتقبل طلبات عن كتب سوف تنشر أو تحت الطبع .

وتعتبر « نوادى متاجر الكتب » التى سنعالجها فيما بعد من منافذ تسويق الكتاب الهامة ، وتعتمد محلات بيع الكتب فى عملها على المساعدات التى يقدمها المتطوعون والاخصائيون فى مختلف المجالات ، كذلك يقوم الزبائن الدائمون فى هذه المحلات ببذل جهد كبير فى الترويج والدعاية عن الكتب وكثير من هذه المحلات توفر على تكوين ما يعرف بـ « مجلس المساعدة العامة » .

ويجرنا ذلك إلى الحديث عن أسعار بيع الكتب للجمهور فى الاتحاد السوفيتى حيث هذه الأسعار ظاهرة فريدة فى عالم أسعار الكتب . فأسعار الكتب فى الاتحاد مثبتة ومحددة طبقاً لقائمة أسعار تضم الكتب ، الألبومات ، النوتة الموسيقية والأغلفة . ومصدق على هذه القائمة من قبل لجنة النشر . وبدأ العمل بهذه القائمة منذ الأول من يناير ١٩٦٦ وتدخل اللجنة عليها من حين إلى آخر إضافات وتعديلات حسب مقتضيات الأحوال ، ثم صدرت قوائم جديدة سنة ١٩٧٢ وعدلت ١٩٧٧ وهى المعمول بها الآن .

والمبدأ الذى يحكم تسعير الكتب هو جعل أسعارها أقرب ما تكون إلى تكاليف الإنتاج والتداول مع هامش ربح بسيط . وعادة ما يحسب سعر البيع بناء على تكلفة الوحدة ، والوحدة هنا هى ملزمة الناشر والتى تضم عادة ٤٠,٠٠٠ حرف . وبالنسبة للايضاحيات تكون وحدة الحساب هى ٣٠٠٠ سم٢ وتحسب على أنها ملزمة الناشر أيضاً . ومن هنا يحسب سعر البيع على أساس ضعف تكلفة الناشر مع إضافة تكاليف التجليد ويختلف تسعير الملزمة طبقاً لموضوع الكتاب (قصص ، علوم ، علوم شعبية ، كتاب دراسى ...) وطبقا لتصميم الكتاب (الصور ، الألوان ، نوع الورق ...) وطبقا لنوع القراء حيث أن بعض الكتب تباع بأقل من التكلفة (مثل الكتب الدراسية للمرحلة الابتدائية) والخسائر تعوض من المطبوعات الأخرى .

وقوائم الأسعار التى اقتطعنا منها بعض العينات تحصر ١٩١ نوعاً من الكتب والكتيبات حسب موضوعاتها وفئات القراءالموجهة لهم بينما قوائم ١٩٦٦ كانت تتضمن ١٢٩ نوعا فقط . والحقيقة أن أسس تحديد أسعار تلك القوائم لم تعلن تفاصيلها فى يوم

من الأيام فى الاتحاد السوفيتى ، وليست تكاليف إنتاج الكتب سوى عنصر واحد من عناصر تحديد السعر . ولكن من المتفق عليه أن أسعار البيع تحدد بحيث يتمكن الناشر من تغطية تكاليفه ويحقق نوعا من الربح فى غالبية الكتب ، ويتواءم سعر البيع كما قلنا قبلاً مع نوع الكتب من جهة وحجم الطبعة من جهة ثانية ، ويجرى تحديد السعر فى الطبعات صغيرة الحجم بحيث يصل سعر الملزمة حتى ٥ كوبك لتجنب الخسارة بينما المدى العادى لسعر الملزمة يتراوح بين ١٠,٢ كوبك ، والكتب المدرسية ينخفض سعر الملزمة فيها إلى كوبك واحد (الروبل مائة كوبك والروبل يعادل دولاراً ونصف تقريبا) . والكتب التى تحتاج إلى عمليات طباعية معقدة يبنى سعرها مباشرة على تكاليف الإنتاج .

والحقيقة أن أسعار البيع لاترتفع تلقائيا لتواكب الزيادة فى تكاليف الطباعة والورق على الرغم من أنهما يمثلان عنصراً أساسياً من عناصر تكاليف الإنتاج إذ ارتفعت نسبتهما من ٤٦,٣٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٧٣,٣٪ سنة ١٩٦٧ إلى ٨٠٪ فى سنة ١٩٨٩ فى كثير من دور النشر المركزية ومع ذلك فإن أسعار الغالبية العظمى من الكتب فى قوائم ١٩٧٢ ، وتعديلها فى ١٩٧٧ هى نفس أسعار ١٩٦٦ ، على الرغم من أنه قد سمح بزيادة أسعار الكتب المترجمة ، كما سمح أيضاً بزيادة أسعار الكتب المزودة بإيضاحيات فاخرة . وقد دخلت تعديلات جوهرية على قوائم أسعار سنة ١٩٧٢ فى عام ١٩٧٧ فلقد زيدت الأسعار (إلى الضعف فى كثير من أنواع الكتب وإلى ثلاثة أمثال فى قلة منها) فى القصص ، دوائر المعارف ، القواميس ، كتب الاقتصاد المنزلى والهوايات ، والكتب الأكاديمية محدودة الطبعات ، وقد جرى تبرير هذه الزيادة فى ذلك الوقت بارتفاع أسعار الورق والطباعة وأكثر من ذلك ارتفاع أجور المؤلفين .

وعلى الرغم من أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن هذه التعديلات فى الأسعار تؤثر فى السوق إلا أنه يبدو أن تكاليف الإنتاج هى العامل الهام فى تقرير السعر ولكن العوامل السياسية والاجتماعية تتدخل فى تخفيض أسعار بعض أنواع من المطبوعات فقط . وهذا المبدأ العام كثيرا ما يتردد إذ لاينبغى أن يحول السعر دون تداول الكتاب بين طبقات الناس الموجه لهم ويبدو تطبيق هذا المبدأ جليا فى تسعير الكتب المدرسية وكتب لغات الأقليات .

وتقدم الصورة الآتية عينات من أسعار البيع للجمهور فى الفئات المختلفة من الكتب طبقا لقوائم ١٩٧٢ المعدلة فى أول يناير ١٩٧٧ . والأسعار بالكوبك . وهى أسعار

الكتب المطبوعة على ورق درجة أولى (أجود أنواع الورق) ، فيما عدا الكتب الدراسية والتعليمية المشار إليها فى هذه العينة – ثانيا – حيث ينسحب السعر على جميع المطبوعات بكل درجات الورق . أما فى حالة الكتب المطبوعة على ورق درجة ثانية أو ثالثة فيكون سعر الملزمة فيها جميعاً واحداً وهو ٣ كوبك للملزمة أو أقل قليلاً .

وقد راعيت فى هذه العينة أن تكون ممثلة لجميع فئات الكتب سواء من حيث الشكل : كتب أطفال ، كتب مرجعية ، كتب دراسية ، مواد مصورة أو من حيث المضمون : كتب فى السياسة ، كتب فى العلوم البحتة والتطبيقية ، كتب الأدب ، كتب الفن والثقافة ... حتى يمكن الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة الفريدة فى تسعير الكتب من جميع الجوانب إذ أنه فى الدول الغربية الرأسمالية لاتخضع الكتب لعملية التسعير الجبرى هذا ، وترتفع الأسعار تلقائياً لتواكب الزيادة فى تكاليف الإنتاج وحتى يحافظ الناشر الغربى الرأسمالى على معدل أرباحه .

جدول أسعار العينات المختارة من فئات الكتاب السوفيتى

• أولا - الكتب السياسية والاجتماعية :

ـ كتب مؤسس الماركسية - اللينينية ، مطبوعات مؤتمرات واجتماعات الحزب واللجنة المركزية ...	٢,٤
ـ المطبوعات الحكومية الجماهيرية	٢,١
ـ تراجم مؤسس الماركسية - اللينينية	٢,٦
ـ الانتاج الجماهيرى والأعمال المرجعية فى السياسة والاجتماع	٢,٦
ـ الأعمال المترجمة من اللغات الأجنبية	٤,ـ
ـ الأعمال الأكاديمية الموجهة للمتخصصين والباحثين	٦,٣

• ثانيا - الكتب الدراسية والتعليمية :

ـ كتب المدارس أسود وأبيض للسنوات ١ - ٤	١,ـ
ـ كتب المدارس أسود وأبيض للسنوات ٥ - ١٠	١,٣
ـ كتب المدارس الملونة بلونين	١,٤
ـ كتب المدارس الملونة بثلاثة ألوان أو أكثر	١,٨
ـ كتب المدارس الثانوية العادية	٢,٢
ـ كتب المدارس الثانوية فى الرياضيات والطبيعة والكيمياء	٢,٧
ـ كتب التعليم العالى العادية	٢,٣
ـ كتب التعليم العالى فى الرياضيات والطبيعة والكيمياء	٢,٨
ـ كتب التعليم العالى فى العمارة	٥,ـ

- **ثالثا – كتب العلوم البحتة والتطبيقية :**

ــ كتب العلوم الشعبية	٣,٣
ــ كتب الهندسة المتخصصة والمترجمة	٥,٣
ــ كتب الانتاج للعمال والملاحظين	٣,٨
ــ كتب العلوم الشعبية المترجمة	ــ,٥
ــ الكتب الأكاديمية المتخصصة التى تنشرها أكاديمية العلوم	ــ,٧

- **رابعا – كتب الزراعة :**

ــ كتب الزراعة الشعبية والاكتشافات	٢,٨
ــ الأدلة والموجزات الإرشادية بما فى ذلك المترجمات :	
• للأخصائيين	٤,٣
• لعامة الناس	٣,٦

- **خامسا – كتب الأدب :**

ــ النثر السوفيتى	٦,٣
ــ النثر المترجم	١٠,٣
ــ الشعر السوفيتى	١٠,٣
ــ الشعر المترجم	١٠,٨
ــ الدراما والقصص	٦,٣
ــ الدراسات الأدبية الأكاديمية	ــ,١٠

- **سادسا – كتب الأطفال :**

ــ كتب الصور لمرحلة ما قبل المدرسة	٤,٥
ــ كتب الصور فى المراحل المدرسية الأولى	٣,٦
ــ كتب الأطفال الأخرى العادية	٣,٢
ــ كتب ملونة بثلاثة ألوان أو أكثر	٧,١

• **سابعا – كتب الببليوجرافيا والصحافة والأرشيف والمكتبات والقوائم الببليوجرافية :**

ــ الكتب العامة لجمهور القراء	٣,٣
ــ الكتب المتخصصة للمتخصصين	٦,٣
ــ الببليوجرافيات المشتملة على إيضاحيات	٥,٣
ــ الببليوجرافيات الغير مشتملة على إيضاحيات	٤,٣

• **ثامنا – كتب الفن والثقافة :**

ــ كتب العامة	٣,٨
ــ الكتب الأكاديمية	ــ,٧

• **تاسعا – دوائر المعارف والقواميس :**

ــ دوائر المعارف والقواميس العامة	ــ,٥
ــ دوائر المعارف للأطفال	ــ,٣
ــ دوائر المعارف والقواميس المتخصصة	٦,٣
ــ القواميس متعددة اللغات	ــ,١٠

• **عاشراً – المواد المصورة كالأطالس والألبومات وكتالوجات المنتجات :**

ــ لون واحد	ــ,٨
ــ لونـــــان	ــ,١٠
ــ ثلاثة ألوان أو أكثر	ــ,١٦

٦ – شبكة تجارة الكتب فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

يتم توزيع الكتب فى المناطق الريفية بالاتحاد السوفيتى عن طريق شبكة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فيما عدا جمهوريات البلطيق ومولدافيا حيث يقوم بالتوزيع فيها سواء فى الريف أو الحضر شبكات لجان النشر مباشرة . والحقيقة أن التمييز بين النظامين هو تمييز إدارى فقط طالما أن اتحادات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعمل بمثابة الفروع الريفية لشبكات تجارة التجزئة فى الجمهوريات .

لقد كانت تجارة الكتب خارج المدن عرضة للنقد لسنوات طويلة مما أدى إلى صدور قرارات متعددة لتنظيمها فى سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ وقد أدى آخر هذه القررات إلى إنشاء شبكة تجارية خاصة بها من خلال شبكات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى الجمهوريات والمناطق تستمد الكتب أساساً من مكتب جملة مركزى فى موسكو ويدار هذا المكتب بواسطة الإتحاد المركزى للجمعيات الاستهلاكية . وتعانى شبكة الجمعيات التعاونية نفس معاناة شبكات الجمهوريات من نقص اهتمام الناشرين بها .

هذا ؛ ولقد بلغت جملة طلبات الجمعيات التعاونية من منتجات دور النشر المركزية سنة ١٩٧٢ حوالى ١٥٠ مليون روبل بينما لم تستطع دور النشر تسليم سوى ما قيمته ٦٩,٨ مليون روبل فقط . وهذا النقص فى توريد الكتب إلى المناطق الريفية راجع إلى مسلك سيوزكينجا فى إنتاج نسخ أقل من المطلوب من الكتاب الواحد ، بل وأكثر من ذلك توزيع كتب مخصصة للريف على متاجر الريف والحضر بنفس النسب . ولقد أشارت المصادر إلى أن المراجع متعددة المجلدات التى تسوق على أساس نظام الاشتراكات يندر تداولها عن طريق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فمن بين ٥٢٠,٠٠٠ نسخة من (دائرة معارف الأطفال) التى نشرت سنة ١٩٧١ فى ١٢ مجلداً لم تتلق شبكة الجمعيات الاستهلاكية سوى ٤٣٠٠٠ نسخة على الرغم من أن هذه الجمعيات تخدم نصف سكان الإتحاد السوفيتى .

٧ – البائعـون المتطوعـون :

ينتشر التطوع فى تجارة الكتاب السوفيتى انتشاراً واسعاً فهناك الآن ما لايقل عن ٦٠٠,٠٠٠ بائع متطوع يعملون فى تسويق الكتب . وتتكون فرق المتطوعين لتوزيع

الكتب فى محلات الكتب العادية وفى المصانع وفى المؤسسات التعليمية وفى المزارع الجماعية وفى الجمعيات التعاونية ... وحملات بيع الكتب التطوعية لها مجالس إدارة من المتطوعين تعمل على تنظيم هذه الحملات من حيث دراسة احتياجات البيئة المحلية والدعوة للانتاج الجديد من الكتب ، وتنظيم توصيل هذا الانتاج إلى المستهلكين ، كما تعقد المؤتمرات للقراء ، وترتب اللقاءات بينهم وبين المؤلفين ، وتكتب عروض الكتب الجديدة وتقدمها للصحف لنشرها وللإذاعة والتليفزيون لإذاعتها . ومن خلال هذه المجالس تقيم محلات بيع الكتب علاقات وثيقة مع المصانع والمؤسسات التعليمية والمنظمات العامة . وتلعب هذه المؤسسات دوراً أساسياً فى الوقت الذى تعد فيه دور النشر خططها السنوية للنشر . وفى خلال شهرين أو ثلاثة قبل السنة النشرية الجديدة تقوم محلات الكتب بمناقشة القراء والمنظمات المختلفة فى خطط النشر ، وكل متجر عادة ما يستعرض مع زبائنه خطط من عشرة إلى خمسين دار نشر والتى قد تتضمن بضعة آلاف من الكتب الجديدة والتى يزمع نشرها فى العام الذى يتلو . وفى المدن السوفيتية اليوم ما لايقل عن ٢٠٠٠ مجلس متطوعين كلها تعمل من أجل توزيع الكتب فى المحلات ، كما يوجد هناك ما لايقل عن ١٧٠ نادى محبى الكتب .

وينشط البائعون المتطوعون فى المصانع والمؤسسات التعليمية والمكتبات خاصة فى المناطق الريفية . والحقيقة أن التسويق التطوعى تؤازره المنظمات العامة وإدارة المصانع ومشروعات الإنشاء والتعمير والمزارع الجماعية وإدارات المؤسسات التعليمية سواء التعليم العالى أو الثانوى . وفى كل مكان تقريباً يتألف العمود الفقرى لهذه الحركة من شباب العمال وشباب المزارع الجماعية ، والطلبة والتلاميذ وأعضاء « رابطة الشباب الشيوعى .

ويحصل الباعة المتطوعون على الكتب التى يسوقونها من أقرب محل كتب ، ولكى تشجع تجارة الكتب هؤلاء المتطوعين على الهمة والنشاط والاستمرار فإنها تودع نسبة ٥٪ من حصيلة مبيعاتهم فى حساب « رابطة الشباب الشيوعى » . ومن حصيلة هذه المبالغ ينفق على النشاطات الليلية والمؤتمرات التى يعقدها هؤلاء الشباب ، كما يقدم منها حوافز لأنشطة الباعة المتطوعين .

لقد حقق الباعة المتطوعون درجة عالية من العمل فى جمهوريات أوكرانيا ، لتوانيا ، لاتافيا أستونيا وغيرها من مناطق روسيا الاتحادية ، حيث قام الباعة المتطوعون ببيع

عشرات الملايين من الكتب العامة والكتب الدراسية سنوياً . وفى لتوانيا على سبيل المثال يباع كتاب من بين كل عشرة كتب عن طريق هؤلاء الباعة المتطوعين .

٨ – مـوردو المكتبـات :

يوجد فى الاتحاد السوفيتى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مكتبة من أنواع مختلفة برصيد من المواد المكتبية يقترب من ٣ مليار مجلد وتقدم خدماتها لما يزيد عن ١٥٠ مليون قارىء (إحصائيات ١٩٨٩) . ويوجد فى الاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت مائة وخمسون مورداً لمكتبات يورِّدون الكتب بانتظام إلى تلك المكتبات ، وقد بلغ عدد المكتبات المستفيدة من خدماتهم إلى ٢٥٠,٠٠٠ مكتبة فى مختلف قطاعات الدولة وأجهزتها . وفى سنة ١٩٨٨ بلغ حجم ما حصلت عليه تلك المكتبات من خلال الموردين حوالى مائة مليون روبل .

وموردو المكتبات عبارة عن مؤسسات متخصصة فى هذا العمل وهى جزء من النظام العام لتجارة الكتب فى الاتحاد السوفيتى ، وهى تقوم بتوريد الكتب والأجهزة للمكتبات طبقا لنوع المكتبة وخططها فى مختلف المناطق . وهؤلاء الموردون يحصلون على الكتب من تجار الكتب والذين يعطونهم الأولوية فى شراء أحدث الانتاج على أساس التوصيات المفتوحة المتفق عليها مع المكتبات .

والحقيقة أن عمل هؤلاء الموردين ذو مجال واسع فهم إلى جانب توريد احتياجات المكتبة يمدون هذه المكتبات بالنصائح والاستشارات الببليوجرافية وأيضا يمدونها بالببليوجرافيات المختلفة وغيرها من أدوات العمل المهنى داخل المكتبات . والهدف الأساسى لهم هو التقريب بين المكتبات والإنتاج الفكرى حالما ينشر سواء عن دور النشر المركزية أو الجمهورية أو المحلية ، وتلقى طلبات المكتبات من هذا الإنتاج وتأمينها ، وبالاضافة إلى ذلك يساعدون المكتبات فى بناء مجموعاتهم بطريقة منهجية ومن أجل هذا الهدف يقومون بتجميع ببليوجرافيات من واقع عروض الكتب التى تنشر بالدوريات المختلفة ومن واقع الكتب فى مخازنهم ومخازن باعة الكتب ، بل إن منهم من يقوم بدراسة طلبات وتوصيات المكتبات ويحللها ويقدم نصائحه إلى الباعة ومن ثم إلى الناشرين بنشر أو إعادة نشر كتاب معين .

ومن نشاطاتهم الهامة تنظيم المعارض الخاصة بالكتب والرسوم فى المناسبات السياسية المختلفة واليوبيل والاحتفالات العلمية أو التكنولوجية أو الفنية أو الأدبية .

٩ - بيع الكتب بالبريد :

تتناثر فى أنحاء متفرقة من الاتحاد السوفيتى تجمعات قرائية فى مناطق نائية ، هذه المناطق قد لا تصلها شبكات متاجر الكتب العادية ، ولما كان الكتاب حق لكل مواطن سوفيتى قارىء أيا كان موقعه على خريطة الدولة فقد أنشىء نوع من متاجر الكتب يعرف هناك باسم محلات « طرود الكتب » ، وهذه المحلات قد تقوم بذاتها وقد تكون قسما داخل متجر عام للكتب ويسمى فى هذه الحالة « قسم طرود الكتب » . يضاف إلى ذلك أن جانبا مهما من السكان القراء فى المناطق العادية يفضل الحصول على الكتب بهذه الطريقة ومنهم أخصائيون فى مختلف فروع العلم وعلماء وطلبة وعمال . ولقد توسعت هذه المحلات والأقسام فى السنوات الأخيرة توسعاً كبيرا . وفى الوقت الراهن هناك أكثر من خمسين متجر « طرود الكتب » المتخصصة ونحو ٤٠٠ قسم وقد زاد حجم أعمال هذه المحلات والأقسام من ٣ مليون روبل سنة ١٩٦١ إلى ٣٢ مليون روبل سنة ١٩٧٠ وإلى أكثر من ٥٠ مليون روبل سنة ١٩٨٨ ويمثل هذا الحجم نحو ١٠٪ من حجم أعمال تجارة التجزئة كلها والتى تديرها لجنة الدولة للنشر . وقد بلغ حجم أعمال هذه المحلات فى موسكو وحدها سنة ١٩٧٠ حوالى ١٣ مليون روبل وفى سنة ١٩٨٨ زادت إلى ١٥ مليون روبل . وتتلقى هذه المحلات والأقسام سنوياً أكثر من ٥ مليون طلب بالبريد من المشترين . وبتحليل تلك الطلبات يتضح أن الغالبية الساحقة منها ترد من الأفراد . حيث وجدت متاجر كتب الموسيقى والتربية والآداب أن ٩٠٪ من الطلبات التى وصلتها هى من أفراد ، والموقف يختلف نسبياً فيما يتعلق بكتب العلوم والتكنولوجيا والعمارة والزراعة حيث تقل نسبة طلبات الأفراد بالبريد إلى ٦٠ - ٦٥٪ ، والبقية ٤٠ - ٣٥٪ تأتى من هيئات وإدارات حكومية .

وتهدف تجارة « طرود الكتب » هذه إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشترين خارج المدن وتلبية طلباتهم من المواد القرائية ، وتحسين الأداء بما يضمن السرعة والدقة ، وتقوم هذه المتاجر بأدراج أسماء العملاء الدائمين فى كشافات بطاقية لامدادهم بالاعلانات والببليوجرافيات عن الكتب الجديدة ليختاروا منها .

وفى نهاية هذا الحديث المطول عن منافذ تسويق الكتاب الجارى فى الإتحاد السوفيتى قد يكون من الأوقع أن نتوقف قليلاً أمام « الببليوجرافية التجارية السوفيتية » التى تستعين بها تلك المنافذ فى عملها اليومى :

فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان يمثل « الببليوجرافية التجارية » عدد كبير من كتالوجات الناشرين ، وبعضها مازال إلى اليوم يحتفظ بأهميته وقيمته كمصدر أصيل للمعلومات الببليوجرافية . وقبل ثورة ١٩١٧ كانت الببليوجرافية التجارية تتألف من مطبوعات متناثرة لم تستطع سد احتياجات باعة الكتب إلى المعلومات الببليوجرافية . وقد بدأت سلسلة الببليوجرافيات الحديثة فى الاتحاد السوفيتى تتشكل اعتباراً من عشرينات هذا القرن . وقد أصبحت فى الوقت الحاضر عنصراً هاما من عناصر تجارة الكتب ككل .

والببليوجرافيات التجارية أولا وقبل كل شيء هى نظام معلومات عن الانتاج الفكرى النابع عن حركة النشر ومن ثم فإنها تتألف من خطط النشر السنوية التى أشرنا إليها مراراً وهذه الخطط عبارة عن قوائم مشروحة بكل المطبوعات التى تعتزم دار النشر نشرها فى خلال العام الذى يتلو . وأية تغييرات أو إضافات فى هذه الخطط إنما يتم تسجيلها مرتين فى الأسبوع فى النشرة المعروفة بعنوان (الطلب المفتوح – قسم النشر المستعجل) .

وترسل خطط النشر والنشرة إلى جميع متاجر ومحلات بيع الكتب حتى تستخدمها فى إعداد طلباتها كما تتوفر هذه الدور على إصدار كتالوجات وقوائم منظمة لهذا الغرض الاعلامى . كما أن جانباً آخر من جوانب الببليوجرافيات التجارية يتمثل فى شبكة المعلومات التى تفرزها الصحافة وهذه الشبكة توجد جنبا إلى جنب مع المعلومات التى تقدمها مؤسسات الدولة .

والنشرة التى أشرنا إليها (الطلب المفتوح) بها قسم عن « الكتب الجديدة » يقدم قائمة بالكتب التى تلقاها « متجر الكتب المركزى » والتى يعدها للتوزيع على باعة الكتب وبعض الصحف الأسبوعية تنشر عموداً بعنوان « كتب الأسبوع » تستعرض فيه الكتب الجديدة المتاحة فى متاجر ومحلات الكتب ، كما تتوفر دور النشر على إصدار قوائم أو كتالوجات سنوية بالكتب التى نشروها طوال العام .

وجانب رابع من جوانب الببليوجرافية التجارية يتأتى من شبكة المعلومات الببليوجرافية الخاصة بالكتب الموجودة فى السوق والمتاحة للبيع لدى التجار . وثمة قائمة بالكتب الموجودة لدى (مخزن الجملة المركزى) تنشر بانتظام فى نشرة (الطلب المفتوح) فى قسم خاص بعنوان « كتب متاحة » ثم تجمع هذه القوائم وتنشر بعد ذلك على استقلال . كما تنشر أيضاً ببليوجرافيات بالكتب الموجودة فى متاجر الجملة

بالجمهوريات والأقاليم ، وقوائم هذه الكتب غالبا ما تنشر فى نشرة (العرض والطلب) التى تصدر فى الجمهوريات والأقاليم مرة أو مرتين فى الأسبوع .

هذه البيليوجرافيات المختلفة إنما يقصد بها الاستخدام فى السوق المحلية بالاتحاد السوفيتى أما السوق الدولية فإن نشرة بعنوان (كتب جديدة من الاتحاد السوفيتى) تصدر عن دار نشر الكتب الأجنبية فى موسكو .

١٠ – تصدير الكتاب السوفيتى إلى الخارج :

استيراد الكتب الأجنبية إلى داخل الإتحاد السوفيتى وتصدير الكتب السوفيتية إلى خارج الإتحاد ، وقف على الدولة من خلال مكتب (الكتاب الدولى) الذى أنشىء سنة ١٩٢٣ ، والذى ظل مستقلا حتى عام ١٩٧٧ عندما استحدثت فى لجنة الدولة للنشر (الإدارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارىء الأجنبى) فأصبح مكتب الكتاب الدولى هذا مرتبطا بها كما ارتبطت بها أيضا كل دور النشر الضالعة فى نشر الكتاب الروسى للتصدير مثل بروجرس ، مير ، روسكى ، افرورا وغيرها ، كما تقوم بالتنسيق بين كافة الكتب التى تعد للقارىء الأجنبى بواسطة دور النشر الأخرى ، وتقوم أيضا بدراسة الأسواق الأجنبية المتاحة للكتاب السوفيتى . وقد جمعت تحت إشراف هذه الإدارة كافة العمليات المتناثرة المتعلقة بالتصدير من تأليف إلى إنتاج إلى توزيع .

وفى الوقت الراهن تعتبر شركة (الكتاب الدولى) واحدة من أكبر شركات بيع الكتب فى العالم حيث تقوم بعمليات تصدير واستيراد الكتب مع أكثر من ألف شركة فى مائة وخمسين دولة فى كل قارات العالم وتقوم هذه الشركة بتصدير أكثر من ٣٠,٠٠٠ عنوان كتب وألفى عنوان دوريات وأكثر من ألفى عنوان أسطوانة مسجلة ومجموعات ضخمة من طوابع البريد للهواة سنويا إلى تلك الشركات .

والكتب السوفيتية تنشر بنحو سبعين لغة من لغات الاتحاد و٤٠ لغة أجنبية ونشر الكتب باللغات الأجنبية يزداد سنة بعد أخرى وتمثل نحو ٣٠٪ من مجموع الكتب المصدرة إلى الخارج .

وشركة (الكتاب الدولى) مؤسسة تجارة جملة اكتسبت احترام الشركات الأجنبية وإلى جانب بيع الكتب فإنها بعد موافقة الإدارة تقوم إذا رغبت الدول الأخرى بنشر كتب سوفيتية بلغات تلك الدول داخل الدولة الراغبة نفسها أو المساعدة فى هذا الاتجاه

فى أى موضوع : الفن ، السياسة ، التكنولوجيا ، التربية ، أدب الأطفال ونصادف ذلك بوضوح فى الدول النامية ومن بينها مصر وسوريا .

ولهذا الغرض تعقد اتفاقيات تعاون طويلة الأجل لنشر عدة كتب أو اتفاقية لنشر كتاب واحد . وطبقا لذلك ترسل الكتب الروسية أو باللغات الأخرى مجانا إلى الناشرين المتعاقد معهم مع الايضاحيات الأصلية أو صور منها وفى حالة احتياج الناشر لمقدمة أو تمهيد من المؤلف أو ملاحق للترجمة ، فإن ذلك كله يرسل لتسهيل ترجمة الكتب السوفيتية .

وتقبل شركة (الكتاب الدولى) طلبات الشراء من الشركات الأجنبية على مدار السنة ونشر الكتب السوفيتية الجديدة يكون معروفاً سلفاً للقراء فى الخارج من خلال الإعلانات والنشرات والقوائم التى يصدرها الاتحاد بلغات مختلفة . وتعتبر المجلة الأسبوعية (الكتب السوفيتية الجديدة) أهم مصدر للمعلومات الببليوجرافية عن الكتب المزمع نشرها أو التى نشرت حديثا ، كما تعتبر المجلة الشهرية (التسجيلات السوفيتية الطويلة) أهم مصادر المعلومات عن التسجيلات الصوتية . كذلك يصدر كل سنة فى سبتمبر قائمة بالجرائد والمجلات السوفيتية تعطى معلومات ببليوجرافية عنها . وهذه الأدوات جميعا توزع بالمجان .

ويتحمل الإتحاد السوفيتى كافة مصاريف التعبئة والتغليف ورسوم الإرسال والشحن لشحنات الكتب والتسجيلات والشرائح والصحف والمجلات . ويستخدم الاتحاد أسرع وسائل النقل الممكنة لتوصيل هذه المواد إلى الشركات الطالبة والأفراد المشترين .

ومنذ السبعينات وضعت أهمية كبرى على صادرات الكتاب السوفيتى لأسباب اقتصادية وسياسية معاً ففى الفترة من ٧٠ - ٧٥ تضاعف إنتاج الكتب السوفيتية بغير اللغات السوفيتية من حيث العناوين ووصل إلى ثلاثة أمثاله من حيث النسخ المنشورة سنوياً . وهذه الأهمية تنعكس فى الواقع على مختلف الأولويات والحوافز الخاصة التى تعطى للكتب المعدة للتصدير . وعند التخطيط لاحتياجات الورق والطباعة يطلب إلى الناشرين أن يعزلوا طلبات الكميات المحددة للتصدير وحدها . والطلبات التى ترد من خارج الاتحاد للقراء الأجانب عادة لاتخضع للتخفيض فى كميات الورق المطلوبة لها . وإذا كان على الطابع أن يسلم طبعة الكتاب على دفعات فإن دفعة التصدير هى التى تسلم أولا . وأكثر من هذا تخصص لجنة الدولة للنشر بنداً خاصاً للحوافز تدفع بواقع ٠,٦٪

من إجمالى قيمة الصادرات بالروبل بالاضافة إلى ١٠٪ من إجمالى القيمة بالعملة الأجنبية . وهذا البند يوزع على الناشرين والطابعين وأقسام سيوزكينجا و(الكتاب الدولى) على حسب مستوى الأداء والسرعة فى التسليم .

والكتاب السوفيتى زبون دائم فى أسواق الكتب الدولية فى : بلغراد ، بروكسل ، فرانكفورت ، صوفيا ، القاهرة ، كذلك يشترك فى الأسواق العامة سواء الصناعية أو الفنية فى ليبزج ، بودابست ، أزمير ، دمشق ، زغرب ، الجزائر ، القاهرة . وأكثر من هذا فإن الكتاب السوفيتى يصحب المعارض السوفيتية التجارية والصناعية فى الخارج حيث يعرض مع المعروضات الأخرى . وفى أثناء هذه المناسبات يقوم ممثلو لجنة النشر بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات الناشرين السوفيت ، كما يقومون بتوقيع العقود لاعادة طبع الكتب السوفيتية بالخارج وتوريد الكتب السوفيتية .

وثمة نشاط هام تقوم به (الادارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارىء الأجنبى) فى هذا الصدد ، وهو عبارة عن معارض تقام خصيصاً فى الخارج لايقاف الآخرين على آخر ما وصلت إليه صناعة النشر السوفيتية . وفى كل سنة تقوم بإعداد أكثر من ٢٠٠ معرض وإرسالها إلى الدول الأجنبية فى أنحاء متفرقة من العالم . ولقد كان العرض السوفيتى فى المعرض العالمى بمونتريال والذى قدم فيه أكثر من ١٠٠٠ عنوان متفاوت حائزا على إعجاب الجميع ، كما كان معرض الكتاب السوفيتى فى أوزاكا سنة ١٩٧٠ ، والذى عرض فيه أكثر من ٢٥٠٠ كتاب فى مختلف الموضوعات أكثر من رائع ، ويصل عدد العناوين التى تعرض بهذا الأسلوب سنوياً أكثر من عشرين ألف عنوان فى موضوعات مختلفة ولجميع الأعمال فى أكثر من مائة دولة .

١١ - تجارة الكتب القديمة والمستعملة والمزادات :

يجب أن نفرق بداية بين « الكتب القديمة Antiquarian Books » و« الكتب المستعملة Used Books » ، حيث يقصد بالكتب القديمة تلك الكتب النادرة والتى مضى على نشرها عقود كثيرة بل مئات من السنين ، أما الكتب المستعملة فهى عادة كتب حديثة النشر لم يمض عليها عقد واحد ، والمزادات عادة ترتبط بالكتب القديمة وليست بالكتب المستعملة . وكلها موجودة فى سوق الكتاب السوفيتى ، جنباً إلى جنب مع الكتاب الجارى .

وتجارة الكتب القديمة فى الإتحاد السوفيتى مازالت تمارس بنفس التقاليد العريقة التى كانت عليها قبل ثورة أكتوبر ، ومازالت الأسماء اللامعة فى هذا المجال مستمرة فى عملها : فيرابونتوف ، بولشاكوفر ، استابوف ، مارتينوف ، شيبانوفز وغيرهم كثيرون ، وكانت تجارة الكتب القديمة تتركز أساساً فى موسكو ، سانت بيترسبورج ، وعلى نطاق محدود فى كييف ، ريجا ، تفليس ، ساراتوف . وفى هذه الحالات تصادف مكتبات شخصية وكتبا نادرة يجرى تداولها وصيادى كتب يصطادون الكنوز والذخائر حسب الطلب . وتقام المزادات عادة للمزايدة على هذه النوعيات من الكتب .

أما تجارة الكتب المستعملة فتختلف عن سابقتها اختلافا جوهريا حيث تتدخل الدولة فيها ، وبدأ إشراف الدولة عليها يتخذ شكل الظاهرة فى منتصف الستينات وجرى تشجيعها تشجيعاً سافراً فى منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات عن طريق لجنة الدولة للنشر وذلك لتعويض النقص فى الكتب الجديدة وخاصة القصص وكتب الأطفال والكتب المدرسية . وإلى جانب شراء الكتب المستعملة من جانب متاجر الدولة لبيعها للأفراد تقوم تلك المتاجر ببيعها للمكتبات لتنمية مقتنياتها وخاصة المكتبات الريفية . وتمارس تجارة الكتب المستعملة فى متاجر شبكة لجنة الدولة للنشر ، شبكة اتحاد الكتاب ، شبكة أكاديمية العلوم ، ولقد زاد عدد المتاجر والأقسام التى تتعامل فى الكتب المستعملة من ٢٠٠ متجر وقسم فى سنة ١٩٦٥ إلى ما يربو على ألفى متجر وقسم الآن وهذه المتاجر والأقسام قد تكون عامة تتعامل فى الكتب المستعملة من جميع الأشكال والأنواع والموضوعات ، وقد تكون متخصصة فى شكل أو نوع أو موضوع معين . ولكنها جميعا تضع حداً لسنة نشر الكتب المستعملة وهى سنة ١٩٤٧ أى أنها لاتقبل الكتب التى نشرت قبل هذا التاريخ ومعنى ذلك أن الكتب القديمة فى عرف سوق الكتاب السوفيتى هى التى نشرت قبل ذلك التاريخ .

والاشراف العام والتنسيق فى تجارة الكتب المستعملة منوط بلجنة النشر من خلال الادارة الرئيسية لتجارة الكتب الآن حيث تم منذ سنة ١٩٦٦ إنشاء مجموعة منافذ لتنظيم تجارة هذه الكتب ، ووضعت اللوائح المنظمة لعملية شراء وقبول العمولة للكتب المستعملة ومنعاً لفوضى هذه السوق فقد وضعت قوائم أسعار لهذه الكتب ، وتتضمن هذه القوائم أسماء الكتب الصالحة للتداول بهذا الأسلوب وثمن كل كتاب . وفى الجمهوريات والأقاليم خاصة تمارس هذه التجارة خارج نطاق الدولة ، وتتأثر تأثراً جذرياً طبقا للأشخاص الذين يمارسونها والمؤسسات التى ترعاها .

وفى موسكو أهم وأكبر مراكز تجارة الكتب القديمة والمستعملة فى الاتحاد السوفيتى ، نجد كثيراً من المتاجر تجمع بين الكتب القديمة والمستعملة فى تجارة واحدة ويغلب التخصص عليها فالمحل رقم ٤٥ (انتيكفار) يتاجر فى الكتب النادرة والمصورة فى نفس الوقت ، والمحل رقم ١٤ يتعامل فى الكتب الطبية القديمة والمستعملة ، وفى لينينجراد نفس الوضع فالمحل رقم ١٠ يتخصص فى الكتب العلمية والتكنولوجية والطبية القديمة والمستعملة ، بينما المحل رقم ٥٣ يتخصص فى النوادر والمصورات .

ويقوم الصندوق الأدبى التابع لاتحاد الكتاب والذى أشرنا إليه سابقاً بادارة محلات متخصصة فى بيع الكتب المستعملة والقديمة على السواء لصالح المؤلفين فى موسكو ولينينجراد وكييف ، وفى كل هذه المحلات أقسام كبيرة لهذه الكتب تلبى حاجة المؤلفين والقراء إلى الكتب المستعملة .

وكذلك دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية وتعرف باسم « نوكا » «Nauka» تمتلك سلسلة متاجر كتب بكل منها قسم لتجارة الكتب المستعملة والقديمة فى موسكو ولينينجراد .

وتشير المصادر القريبة الصلة من هذه التجارة إلى أن المبالغ التى دفعتها محلات الكتب السوفيتية فى الكتب المستعملة فى سنة ١٩٧٤ يدور حول ٢٨ مليون روبل وفى سنة ١٩٨٤ ارتفع إلى ٤٠ مليون روبل . وحجم تجارة الكتب المستعملة عموما فى الاتحاد السوفيتى يصل إلى ١٠٪ من مجموع حجم أعمال تجارة الكتاب السوفيتى عامة فى منتصف الثمانينات أى نحو مائة مليون روبل .

وقد قرأنا فى الصحف السوفيتية أن محلات بيع الكتب المستعملة تلاقى منافسة غير مشروعة من جانب الأفراد الذين يقومون ببيع ما لديهم من كتب مستعملة لغيرهم من الأفراد مباشرة بأسعار عالية منتهزين فرصة نقص الكتب الجديدة فى السوق لدرجة أن كتاب (المقنعون الثلاثة) قد بيع بخمسة وعشرين روبل !!

نوادى الكتب فى الإتحاد السوفيتى :

تعتبر نوادى الكتب من منافذ التسويق الهامة للكتاب السوفيتى ، وعلى خلاف الدول الغربية فإن نوادى الكتب فى الاتحاد ترتبط على اختلاف أنواعها بمتاجر الكتب – وليس بالناشرين – فى تلبية احتياجاتها ، ويأخذ عددها فى الاطراد سنة بعد أخرى . ونوادى

الكتب ظاهرة حديثة نسبياً فى مجال النشر السوفيتى وليست عميقة فى هذا المجال عمقها فى النشر الأمريكى كما سنرى فيما عند معالجتنا للكتاب فى الولايات المتحدة . وقد بلغ عددها فى سنة ١٩٧٠ مائة وأحد عشر ناديا أما فى السنة ١٩٨٥ فقد تجاوز مائتى ناد تركزت فى جمهوريتى روسيا وأوكرانيا . ونادى الكتاب الروسى يرتبط بمتجر معين ينشئه ويديره إلى الحد الذى دعا كاتباً مثل ف . بليتنوف إلى توقع تحول كثير من متاجر الكتب إلى صالة مؤتمرات ومقهى وقاعة محاضرات ومكتبة ومعرض .

ونوادى متاجر الكتب هذه لها مجالس إدارة ترسم سياستها ، وعدد كبير من الأعضاء لهم حق حضور الجلسات والاشتراك فى رسم وتقرير سياسة النادى ، وأكثر من هذا فإن « نوادى متاجر الكتب » هذه قد تطلب الكتب مباشرة من الناشرين ومن المطابع ولها الكافتيريات الخاصة بها حيث تتم اجتماعات الأعضاء المشترين . ويعتمد باعة الكتب إلى حد كبير على نوادى الكتب هذه فى التعرف على احتياجات القراء وتعليقاتهم على الانتاج المنشور . ولنوادى الكتب هذه موظفوها الخصوصيون ، ولكنها تعتمد فى دفع نفقاتهم وسائر نفقات النوادى على المتاجر التى تنشئها .

وهناك نوع آخر من النوادى هو ما يعرف « بنوادى محبى الكتب » وهى أيضا ترتبط بباعة الكتب المتطوعين على مستوى الإتحاد وأيضا بمحلات الكتب فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ويزيد عدد هذه النوادى على مائتين وخمسين فى المدن وحدها .

وتتميز هذه النوادى عن سابقتها بارتباطها بمتاجر الكتب البسيطة والمقامة فى المصانع ومشروعات البناء والمؤسسات العلمية والمزارع الجماعية والجامعات والمدارس الثانوية وهذه المتاجر جميعا تدار بواسطة متطوعين ومن ثم فإن ما تقتنيه هذه المتاجر يتمشى تماماً مع أهداف هذه النوادى وتخصصاتها لأن أعضاء النادى غالبا ما يأتون من تلك الجهات التى أقيم فيها المتجر . وللأسف ليس هناك رقم محدد لأعضاء نوادى الكتب فى الاتحاد السوفيتى وكل ما نجده هناك من أرقام هو أنهم يقدرون بمئات الألوف وهى عبارات غير محددة الدلالة كما نرى .

أسواق الكتب ومعارضها فى الاتحاد السوفيتى :

سوق الكتاب عادة منفذ من منافذ البيع والتسويق ، ومعرض الكتاب وسيلة من وسائل الدعاية والاعلان والترويج ولكن كثيرا ما قد يتداخل المصطلحان ويصبح السوق

والمعرض شيئاً واحداً ، ومنفذاً من منافذ التسويق ، ووسيلة دعاية واعلان وترويج فى نفس الوقت .

والحقيقة أن أسواق الكتب فى الاتحاد تعقد على نطاق الدولة والجمهوريات والأقاليم بهدف إعادة تسويق الكتب المتراكمة لدى مؤسسات بيع الكتب فى الدولة حيث تقوم مؤسسات بيع الكتب التى لديها فائض مخزون من كتب ناشرى الجمهوريات والأقاليم بطرح هذا المخزون فى الأسواق العمومية التى تعقد لهذا الغرض على نطاق الدولة كلها .

وكقاعدة عامة فإن الأسواق تعقد لعرض عينات من الكتب تمكن العاملين فى الدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومديرى متاجر الجملة ومراكز التوزيع للمكتبات والمحلات من شراء الكتب التى يحتاجونها . وغالبا ما تساعد هذه الأسواق بعض محلات بيع الكتب على توسيع مقتنياتها من الكتب وتساعد البعض الآخر على التخلص من كتب راكدة لديها .

وفى نفس الوقت تعتبر أسواق الكتب وسيلة هامة لدراسة احتياجات القراء إلى الكتب الجديدة التى تنشرها دور النشر الجمهورية والمحلية . وفى أثناء انعقاد هذه الأسواق عادة ما ترتب المؤتمرات والندوات التى تناقش أوضاع الكتاب مما يؤدى إلى تبادل الخبرات فى جميع مجالات النشر وتجارة الكتب .

والحقيقة أن الأثر الاقتصادى الذى تحققه هذه الأسواق من وراء تصريف وإعادة تسويق المخزون المتراكم ، يؤكد الهدف من وراء إقامة هذه الأسواق ، ذلك أنه فى سنة ١٩٦٠ ساعدت هذه الأسواق على بيع مخزون متراكم من الكتب بمبلغ $\frac{1}{2}$ مليون روبل وفى سنة ١٩٦٩ حققت مبيعاتها نحو ١٢ مليون روبل بينما فى سنة ١٩٨٠ قفزت إلى نحو عشرين مليون روبل .

أما المعارض التى تقام داخل الاتحاد السوفيتى فهى نوعان معارض محلية ومعارض دولية ، وفى كلتا الحالتين تتوفر لجنة الدولة للنشر على ترتيب وتنظيم هذه المعارض . وتتدرج المعارض المحلية من معارض على مستوى الاتحاد – من حيث المعروضات – ومستوى الجمهوريات والأقاليم والمدن بل وعلى مستوى دور النشر – عدة دور متخصصة أو دار واحدة – ومستوى متاجر الكتب والباعة المتطوعين ... إن من دور الطباعة ما يتوفر على إقامة معارض من نوعية معينة .

والمعارض الدولية على أرض الإتحاد مسألة حديثة نسبياً حيث نظم أول هذه المعارض فى موسكو سنة ١٩٦٧ وذلك بمناسبة مرور خمسين سنة على إنشاء الدولة السوفيتية وقد ضم المعرض عشرين ألف عنوان شاهدها ٣٠٠,٠٠٠ زائر . وأثناء هذا المعرض خصص يوم لكل جمهورية أو دولة شيوعية أو أجنبية – وكان من بين النشاطات الأخرى التى تمت : صفقات بيع واسعة النطاق ، مسابقة دولية بين الكتب المعروضة ، حلقات بحث بين الناشرين والباعة ... والمعرض الدولى الذى نظم فى موسكو سنة ١٩٧٠ بمناسبة العيد المئوى لمولد لينين حاز إعجاب الجميع ، فلقد اشتركت فيه كل دور النشر المركزية وناشرون ممثلون للجمهوريات ومناطق الحكم الذاتى ، وأربعون دولة شيوعية ونامية رأسمالية . وكان المعرض ممثلا للانتاج الفكرى والتراث الخاص بلينين فى الاتحاد السوفيتى والعالم الخارجى ، كما كان حدثاً سياسياً وفكرياً ضخماً عرض خلاله عشرون ألف كتاب ، وكان هناك جناح خاص بأوائل المطبوعات التى قدمتها الدول المشتركة للدخول بها فى مسابقة المعرض الدولية ، كما كان هناك جناح خاص بكتب الأطفال ، وقد تملت مبيعات كثيرة وعقد يانصيب وعديد من النشاطات الأخرى .

ولقد ألمحنا من قبل كيف يشترك الكتاب السوفيتى فى المعارض الدولية فى خارج الاتحاد بقصد التواجد والترويج على السواء .

وليس ثمة شك فى أن الكتاب السوفيتى من خلال هذه الأنشطة المحلية ، قد حقق انتشاراً وقربا من القراء السوفييت المتعطشين إليه ، ومن خلال الأنشطة الخارجية قد كسر حاجز الستار الحديدى وأظهر الحياة السوفيتية للقراء الأجانب الراغبين فيه والمتطلعين إليه ولو بلغة من غير لغات الإتحاد .

الضبط الببليوجرافى للكتاب السوفيتى :

تتوفر (غرفة الكتاب لعموم الاتحاد) على إصدار وتبنى الببليوجرافية الوطنية السوفيتية ومقرها :

— All-union Book Chamber

Kremlevskaja / Nab 1/9

SU Moskva

وكانت بدايتها فى « غرفة كتاب روسيا » فى بتروجراد ، ولكن لأسباب تاريخية

عديدة لم تستمر الببليوجرافية الوطنية هناك . وبعد قرار الحكومة السوفيتية بتنظيم الببليوجرافية الوطنية الذى وقعه لينين ونقل مقر « غرفة كتاب روسيا المركزية » إلى موسكو بدأت الببليوجرافية السوفيتية تنمو نموا سريعاً . وفى سنة ١٩٣٦ تحولت غرفة كتاب روسيا المركزية إلى « غرفة الكتاب لعموم الاتحاد » . وتهدف هذه الببليوجرافية أساساً إلى حصر وتسجيل المطبوعات التى تظهر فى نطاق الاتحاد السوفيتى ، وتقدم المعلومات المتصلة بها حيث تطلب . وهذا الحصر الذى تقوم به الغرفة قد تطلب إصدار ترتيبات رسمية بمقتضاها ترسل نسخة من أى مطبوع ينشر داخل الاتحاد بالمجان إلى الغرفة .

وفى نطاق كل جمهورية على حدة تقوم غرفة الكتاب الجمهورية بأداء نفس الشىء داخل حدودها ، وغرفة عموم الاتحاد لديها أكمل سجل عن مطبوعات الاتحاد السوفيتى كله وهى تقسم هذا السجل نوعيا حسب أنواع الانتاج الفكرى وينعكس هذا على تسميات هذه الببليوجرافيات (الحوليات) فهناك « حولية الكتب » ، « حولية الدوريات » ، « حولية الموسيقى » ، « حولية المصورات » ، « حولية الخرائط » .

وبالاضافة إلى « حولية الدوريات » هناك « حوليات مقالات المجلات » و« حوليات مقالات الصحف » و« حوليات عروض الكتب » وهى جميعا تحلل الدوريات على اختلاف أنواعها .

و« حولية الكتب » تصدر بطريقتين : الأولى أسبوعية ، والثانية شهرية والأولى تهدف إلى تسجيل وحصر الكتب والنشرات التى يقصد بها التداول على أوسع نطاق ، وهى تجمع بعد ذلك فى الاصدارة السنوية التى تحمل عنوان « حولية كتب الإتحاد السوفيتى » . أما الإصدارة الشهرية فيقصد بها تسجيل المطبوعات الحكومية والتعليمية والرسمية وشبه الرسمية التى لاتستهدف التداول العام .

وهناك « ببليوجرافيا الببليوجرافيات السوفيتية » التى تتضمن معلومات أساسية عن كافة ما يصدر هناك من قوائم ببليوجرافية .

ويؤدى جهاز الببليوجرافيا الوطنية خدمة جانبية هى « الفهرسة المركزية » للمطبوعات المنشورة باللغة الروسية ، وتهدف إلى إعداد بطاقات جاهزة مطبوعة لكل

الكتب والرسائل العلمية والمقالات وعروض الكتب التى تظهر فى الدوريات والجرائد المنشورة فى موسكو .

ونسخ المطبوعات التى ترسل إلى غرفة الكتاب يحتفظ بها فى مكتبة خاصة بها تعرف باسم « أرشيف الصحافة والنشر السوفيتى » .

ويتصل بالضبط الببليوجرافى للكتاب السوفيتى الحديث عن الدوريات المهنية والكتابة المهنية عن الكتاب السوفيتى ، وأبحاث السوق والتسويق ، حتى تكتمل الصورة العامة للدراسة الببليوجرافية عن هذه الأداة الفكرية الفذة .

ومن الدوريات المهنية تقوم لجنة الدولة للنشر (أو أسلافها) بالتعاون مع الاتحاد المركزى للجمعيات الاستهلاكية منذ ١٩٢١ بإصدار مجلة (تجارة الكتب) الشهرية :

— Book Trade

Leninskij Prospekt

D.15 Kami 425

SU Moskva

وقد تغير العنوان أكثر من مرة حتى استقرت على العنوان الحالى سنة ١٩٦٤ وقد توقفت هذه المجلة عن الصدور إبان الحرب الوطنية الكبرى ١٩٤١ — ١٩٤٥ واستأنفت الصدور سنة ١٩٤٨ ، ويكتب فى هذه المجلة فئات مختلفة من الكتاب : رؤساء دور النشر ودور التوزيع ، العاملون فى دور النشر ومتاجر الكتب ، أعضاء هيئة التدريس المتخصصون ، الموزعون المتطوعون ، جماعو الكتب ، الأدباء والمؤلفون .

ولما كانت هذه المجلة متخصصه فإنها تنشر مقالات مهنية فى تاريخ الكتب ، نظريات النشر ، الجوانب العملية والتطبيقية فى صناعة الكتب ، نظريات تجارة وتطبيقاتها كما تنشر بصفة منتظمة مطبوعات تساعد العاملين فى مجال النشر على تحسين مستواهم المهنى وتمدهم بأحدث المعلومات فى المجال . كما تعرض أحدث الكتب فى المجال وتنقدها . كذلك تقدم معلومات عن صناعة النشر فى الدول الأجنبية فى أبواب ثابتة بعنوان (أصدقاؤنا) ، (فى الخارج) ومن أبوابها الثابتة أيضاً (نصيحة محام) و(علم الكتاب) و(حوليات) .

وهذه المجلة لاتنشر قوائم كتب الناشرين أو باعة الكتب ولاتقدم أية معلومات

ببليوجرافية أو دعائية لها ، ولكن هذه القوائم قد تطبع فى منشورات مستقلة وترسل إلى باعة الكتب بالمجان .

وفى السنوات الأخيرة زاد توزيع هذه المجلة زيادة ملحوظة فقد وصل عدد النسخ الموزعة من كل عدد فى المتوسط إلى ثلاثين ألف نسخة . ويدور عدد صفحاتها حول ٦٤ صفحة من القطع الكبير (٨ ملازم) والاشتراك السنوى فيها حوالى ٥ روبل .

وبالاضافة إلى هذه الدورية المهنية هناك دوريات عامة تنشر مقالات متخصصة عن الكتب والنشر .

وعن كتب النشر فى الاتحاد السوفيتى يجب أن نقول مطمئنين أن السوفيت نشيطون فى هذه الناحية جدا إذ يصدر سنوياً عدد كبير من الكتب والكتيبات يتراوح ما بين ١٥ ، ٢٥ عنوانا تعالج قضايا النشر والطباعة وتجارة الكتب ، كما تتطرق هذه المؤلفات إلى أدق التفاصيل فى المجال سواء من النواحى التنظيمية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو الفكرية . ومعظم الكتب المتخصصة فى النشر تصدر عن دار النشر كنيجا —Kniga— فى موسكو ، وربما كان العيب الوحيد هنا هو أن الغالبية الساحقة من هذا الانتاج تصدر باللغة الروسية وليست لها ترجمات باللغات الأجنبية الدولية خارج الإتحاد إلا فيما ندر .

ونجد حصراً للكتب والكتيبات المتخصصة فى النشر والموضوعات المتصلة به تحت القسم الثلاثين من (حولية الكتاب) ، وهذا القسم مقسم إلى شعب ، الشعبة الأولى منها تحصر الإنتاج فى مجال الصحافة والمكتبات والمعلومات والببليوجرافيا والشعبة الثانية خاصة بالنشر والطباعة وتجارة الكتب .

وقد يكون مفيدا أن نذكر بعض الأعمال الأساسية فى المجال فهناك كتاب سنوى بدأ صدوره فى موسكو سنة ١٩٥٩ ، ويتضمن مقالات أساسية عن النشر السوفيتى فى خلال السنة التى يغطيها . وهناك أيضاً مستخلصات سنوية بعنوان (علم نشر الكتب) تصدر منذ ١٩٦٨ . وهذان العملان يصدران عن غرفة الكتاب لعموم الاتحاد . كذلك وجب التنبيه إلى الكتب الدراسية المقررة على طلبة المدارس الثانوية والمعاهد العليا المتخصصة فى المجال وهى كثيرة .

وهناك نوع خاص من الانتاج الفكرى المتخصص فى النشر ألا وهو دراسات وأبحاث التسويق . وجل هذه الدراسات تقوم بها (غرفة الكتاب لعموم الاتحاد) فهى بالاضافة

إلى كونها مركز الاعداد الببليوجرافى وتجميع الاحصائيات فى عموم الاتحاد فإنها أيضاً مركز أبحاث ودراسات إذ يتبعها قسم للأبحاث يقوم بدراسة كل ما يتعلق بالنشر وتجارة الكتب ، وقسم آخر يقوم بدراسة تكنولوجيا واقتصاديات النشر وتجارة الكتب .

وهذان القسمان فى الواقع يقومان بدراسة مستفيضة وأبحاث دقيقة فالقسم الأول يعد دراسات عن وسائل وطرق تحسين النشر وتجارة الكتب من حيث التخطيط ويضع المعايير التى يمكن تطبيقها على مستوى الدولة ويصوغ التعليمات والأساليب المنهجية التى تتبع للوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة فى تنظيم صناعة النشر وتجارة الكتب . أما القسم الثانى فإنه يتناول فى أبحاثه بالدرجة الأولى الجوانب العملية التطبيقية فى صناعة النشر وتجارة الكتب سواء فى الداخل أو فى الدول الأجنبية . وقد أنشأ هذا القسم مكتبة متخصصة ضخمة تضم المعلومات المنشورة وأيضاً غير المنشورة عن النشر . ويتوفر أيضاً على نشر الببليوجرافيات المتخصصة فى النشر سواء فى الإتحاد أو خارجه .

وإلى جانب هذه الغرفة هناك كيانات أخرى تقوم بدراسات مماثلة منها : قسم الدراسات الاجتماعية ، قسم علم الكتاب والببليوجرافيا فى المعهد الفنى العالى فى موسكو وغيرهما من الأقسام المختصة فى المعاهد والمدارس المماثلة . ولذلك يعتبر الاتحاد السوفيتى من الدول الأولى فى مجال دراسات وأبحاث الكتاب والنشر ومركزاً هاماً من مراكزها .

الإعداد المهنى للعاملين فى النشر السوفيتى :

نظمت عملية الاعداد المهنى للناشرين وتجار الكتب فى الإتحاد السوفيتى مباشرة بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية وقد تطورت هذه العملية عبر سبعين سنة لتستقر على النحو التالى :

(أ) مدارس تجارة الكتب المهنية : تقوم هذه المدارس فى موسكو ولينجراد وكييف لإعداد تجار الكتب على مدى أحد عشر شهراً حيث يدرس الطلاب علم الكتاب ، تنظيم وإدارة وتكنولوجيا تجارة الكتب ، مبادىء المحاسبة واستخدام الكمبيوتر فى تجارة الكتب . وترتبط الدراسة النظرية فى هذه المدارس بالتطبيقات والعمل الميدانى فى متاجر الكتب . وتخصص الأسابيع الخمسة الأخيرة من الدراسة للالتحاق بأحد متاجر الكتب واعتماداً على المستوى التعليمى السابق (ثمانية سنوات أو عشرة سنوات) يحصل الطالب على شهادة مستوى ب أو أ فى تجارة الكتب Junior or Senior Salesman .

(ب) مدارس ثانوية متخصصة فى صناعة الكتب : وتقوم هذه المدارس أيضا فى موسكو ، لينتجراد ، ساراتوف ، نوفوسيبرسك ، كييف . وبالاضافة إلى هذه المدارس هناك أقسام متخصصة فى تجارة الكتب داخل المدارس الثانوية التجارية فى جميع الجمهوريات السوفيتية تقريباً ، كما يوجد إعداد مهنى فى تجارة الكتب فى أقسام خاصة بالمدارس التى تديرها الجمعيات التعاونية الإستهلاكية فى كثير من المدن السوفيتية .

والتلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية المتخصصة بعد إتمام عشرة سنوات تعليم فى التعليم العام يدرسون لمدة سنتين أما التلاميذ الذين يلتحقون بهذه المدارس بعد إتمام ثمانى سنوات فى التعليم العام فإنهم يدرسون لمدة ثلاث سنوات ، وهذا النوع الأخير من التلاميذ يدرس مواد عامة إلى جانب المواد المتخصصة على عكس النوع الأول الذى يدرس مواد متخصصة فقط .

والمقررات التى تدرس فى هذه المدارس المتخصصة تغطى تاريخ تجارة الكتب ، اقتصاديات وتخطيط تجارة الكتب ، القانون المدنى المتعلق بتجارة الكتب ، الاقتصاد السياسى ، علم الكتاب ، النشر والببليوجرافيا ، تنظيم وإدارة وتكنولوجيا تجارة الكتب ، استخدام الحاسبات الآلية فى تجارة الكتب ، مسك الدفاتر والمحاسبة . وإلى جانب هذه المواد النظرية يتلقى التلاميذ تدريبات عملية وتطبيقات فى متاجر الكتب ومستودعاتها . ويحصل المتخرجون على دبلوم فى تجارة الكتب . وهذه المدارس المتخصصة تقدم دراسات نظامية وأيضا دراسات بالمراسلة حيث تتيح الفرصة أمام الجميع لرفع مستواهم فى هذه المهنة .

أما خبراء تجارة الكتب فإنه يتخرجون فى معاهد عليا على مستوى الجامعة ، وفى الاتحاد السوفيتى توجد أربعة معاهد عالية فى هذا الحقل ، إثنان فى موسكو ، وواحد فى لينتجراد وواحد فى خاركوف ففى المعهد الفنى لفنون الطباعة فى موسكو تقدم ثلاثة أنماط من الإعداد المهنى نظامى (صباحى) ، نظامى (مسائى) وبالمراسلة . أما المعهد التجارى السوفيتى بالمراسلة فيقدم إعداداً مهنياً فى تجارة الكتب بالمراسلة فقط . وكذلك معهد لينتجراد الثقافى فإنه يعتمد على المراسلة وحدها فى الاعداد المهنى لخبراء تجارة الكتب . وفى معهد خاركوف يوجد نمطان نظامى صباحى وبالمراسلة .

وبالإضافة إلى الدروس النظرية يقوم طلبة المعاهد بأداء تدريب عملى فى متاجر الكتب ودور النشر ومؤسسات التوزيع . وينحو المنهج فى معاهد موسكو الفنى

ولينينجراد وخاركوف نحو الانسانيات فبالاضافة إلى المقررات المتخصصة فى النشر وتجارة الكتب واقتصادياتهما هناك مقررات فى الآداب السوفيتية والأجنبية واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية . أما فى المعهد التجارى فى موسكو فالمنهج يجنح نحو الإقتصاد .

ويمنح المتخرجون فى هذه المعاهد شهادة الدبلوم فى (الببليوجرافيا وعلم الكتاب) ويطلق على الواحد منهم (خبير كتب Bibliologist, Bibliographer) والمتخرج فى المعهد التجارى فى موسكو يطلق عليه (خبير اقتصادى فى تجارة الكتب (Book trade economist

وفى معهد موسكو الفنى تستمر الدراسة بالنسبة للقسم النظامى الصباحى لمدة أربع سنوات وللقسم النظامى المسائى والمراسلة خمس سنوات ، ويقدم الطالب فى نهاية المدة مشروع التخرج . أما فى المعاهد الثلاثة الأخرى فيكون الامتحان على مستوى الدولة وليس فى المعهد نفسه .

وبالاضافة إلى هذا الاعداد المهنى القبلى تسعى الدولة إلى رفع مستوى الأداء بين العاملين فعلاً فى المؤسسات النشرية المختلفة وذلك بعقد وتنظيم دورات تدريبية متقدمة لهم على كافة المستويات لامدادهم بأحدث المعلومات التى طرأت على المجال وينخرط فى هذه الدورات : رؤساء الأقسام ، خبراء المبيعات ، المحاسبون ، مديرو المتاجر ومساعدوهم بناء على توصية من المؤسسات التى يعملون فيها . وتتم الدورات المتقدمة فى مراكز متعددة منها : مدرسة موسكو الثانوية المتخصصة فى تجارة الكتب ، المعهد الثقافى فى لينينجراد ، المعهد الفنى فى موسكو . ويدرس المتدربون فى هذه الدورات أحدث الأساليب والمشاكل الجارية فى تجارة الكتب ويعقدون الندوات ويقابلون الشخصيات القيادية فى المهنة ، وبعد انتهاء الدورة تعقد لهم اختبارات ويمنحون شهادة اجتياز الدورة .

وأعلى مستوى للاعداد المهنى فى مجال النشر وتجارة الكتب هو الدراسة العليا لمدة ثلاث سنوات بعد التخرج من الجامعة . ولابد من اجتياز إختبارات شفوية وتحريرية وتقديم رسالة علمية هذه الدراسة العليا تقدم فى (قسم الكتاب والببليوجرافيا – المعهد الفنى العالى بموسكو) . كما تسجل رسائل عن الكتاب وصناعة النشر وتجارة الكتب فى

العديد من المعاهد الإقتصادية فى الاتحاد وتؤهل للحصول على درجة الكانديدات فى العلوم الاقتصادية (وكما نعلم فإن هذه الدرجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه العربية والمصرية) . وهكذا ندرك أن النشر فى الاتحاد السوفيتى يتخذ شكل المهنة لها جانبها النظرى الفلسفى وجانبها التطبيقى العملى ، كما يتخذ شكل العلم البحت .

★★★